



المشروع السنوي للقدرة على الأداء  
لمهمة المالية لسنة 2018  
(نسخة أولية في انتظار ضبط مشروع الميزانية)



وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بوزارة المالية  
سبتمبر 2017

## الفهرس

2.....	تمهيد
3.....	التقديم العام
9.....	- تقديم مهمة المالية.....
9.....	- استراتيجية مهمة المالية.....
15.....	- برامج مهمة المالية.....
16.....	- ميزانية وزارة المالية وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط.....
19.....	1 - البرنامج عدد 1: الديوانة.....
20.....	- تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....
25.....	- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج الديوانة.....
41.....	- نفقات برنامج الديوانة.....
44.....	2 - البرنامج عدد2: الجباية.....
45.....	- تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....
48.....	- أهداف ومؤشرات. قيس الأداء الخاصة ببرنامج الجباية.....
54.....	- نفقات برنامج الجباية.....
57.....	3 - البرنامج عدد3: المحاسبة العمومية.....
58.....	- تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....
62.....	- أهداف و مؤشراتاء الخاصة ببرنامج المحاسبة العمومية.....
70.....	- نفقات برنامج المحاسبة العمومية.....
83.....	4 - البرنامج عدد4: مصالح الميزانية.....
84.....	- تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....
86.....	- أهداف ومؤداء الخاصة ببرنامج مصالح الميزانية.....
95.....	- مصالح الميزانية نفقات برنامج مصالح الميزانية.....
98.....	5 - البرنامج عدد5: الدين العمومي.....
99.....	- تقديم البرنامج واستراتيجيته.....
100.....	- اهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاص ببرنامج الدين العمومي.....
105.....	- نفقات برنامج الدين العمومي.....
108.....	6 - البرنامج عدد6: القيادة والمساندة.....
109.....	- تقديم البرنامج وإستراتيجيته.....
115.....	- أهداف ومؤشرات. قيس الأداء الخاص ببرنامج القيادة والمساندة.....
135.....	- نفقات برنامج القيادة والمساندة.....
138.....	8 - بطاقات المؤشرات.....
119.....	9 - بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية.....

## تمهيد

شهدت منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف تطورات هامة خاصة على إثر عرض مشروع القانون الأساسي الجديد للميزانية على أنظار مجلس نواب الشعب للمصادقة، من جهة، وتصاعد إهتمام متصاعد النواب والرأي العام بالوثائق المتعلقة بالسياسات والمالية العمومية في ظل الظرف الإقتصادي والإجتماعي الوطني.

وتم التنصيص من بين أحكام مشروع القانون الأساسي الجديد على القيام بتدقيق لوثائق القدرة على الأداء (الرقابة والفحص) (الفصلين 31 و 62 من مشروع القانون الأساسي للميزانية) علاوة عن تقييم السياسات والبرامج العمومية ضمن مشروع القانون الأساسي المتعلق بتنظيم محكمة المحاسبات (الفصل 8).

وعلى هذا الأساس، وبالنظر إلى بلوغ تجربة تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف مرحلة نضج نسبي حيث تم إصدار أول مشروع سنوي للقدرة على الأداء لوزارة المالية منذ سنة 2013، تم الشروع في عملية تقييم ذاتي لدلالة إطار القدرة على الأداء لمهمة المالية خلال سنة 2017 بهدف تحيينه على ضوء الإستراتيجية القطاعية وألويات مختلف البرامج وتطويره عند الإقتضاء. وأفضت هذه العملية إلى تغيير بعض الأهداف والمؤشرات على مستوى برامج المهمة كما تم إضافة أهداف جديدة يمكن أن تؤدي فيما بعد إلى تقسيم برامجي جديد للمهمة على غرار الهدفين الذين تم إدراجهما ضمن برنامج القيادة والمساندة والمتعلقين على التوالي بتدعيم الإدماج المالي وتدعيم نجاعة أداء البنوك العمومية. وعلى هذا الأساس تم إعداد المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2018 (أنظر الملاحق).

# التقديم العام

## I - تقديم مهمة المالية:

تعنى مهمة المالية بإعداد وتنفيذ وتطوير السياسات المالية والنقدية والجبائية للدولة. وتتعلق السياسات المالية بمجالات المالية العمومية وبتتمويل الإقتصاد عامة.

ويندرج دور المهمة في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة وبالتالي أهداف التنمية.

وتنتزل مهمة المالية في المشمولات التالية:

1. إقتراح السياسة المالية للدولة بمشاركة الهياكل المختصة،
2. الإشراف على الشؤون المالية والجبائية وذلك في حدود القوانين النافذة والسياسة العامة للدولة،
3. إعداد مشاريع قوانين المالية الأصلية والتكميلية،
4. ضمان ديمومة ميزانية الدولة قصد الإيفاء بالتعهدات والإلتزامات والمحافظة على التوازنات،
5. ضبط تقديرات ميزانية الدولة في إطار مخططات التنمية والميزان الإقتصادي وعلى أساس برمجة متوسطة المدى،
6. إعداد مشاريع النصوص ذات الصبغة الجبائية والديوانية والسهر على تنفيذ المشاريع الجاري بها العمل ذات العلاقة،
7. إعداد مشاريع النصوص المتعلقة بحسابة الدولة والجماعات المحلية مع مراعاة مقتضيات اللامركزية واتخاذ كل التدابير الضرورية لتطبيقها،
8. إعداد مشاريع النصوص المتعلقة بتنظيم نشاط مؤسسات التمويل الصغير، وإسناد التراخيص لمؤسسات التمويل الصغير بعد أخذ رأي سلطة رقابة التمويل الصغير،
9. مراقبة المحاسبين العموميين فيما له مساس بممارسة المهمة المسندة لهم بمقتضى القوانين والتراتب الجاري بها العمل،

10. تولي الإشراف من الناحية المالية على الجماعات العمومية المحلية بمشاركة الوزارة المكلفة بالشؤون المحلية وإبداء الرأي خاصة في الشؤون البلدية أو الجهوية التي تكون لها انعكاس مالي وذلك مع مراعاة مقتضيات اللامركزية،

11. تولي التصرف في الدين العمومي وسيولة الخزينة خاصة من خلال:

- تعبئة موارد الإقتراض لتغطية حاجيات الميزانية من التمويلات مع السعي إلى ضمان ديمومة الدين العمومي،

- إحكام التصرف في سيولة الخزينة،

- تنويع مصادر الدين وآلياته والضغط على كلفته والتصرف في المخاطر المتعلقة به،

- العمل على تطوير السوق الداخلية لرقاع الخزينة.

12. منح، بمشاركة الوزارة أو الوزارات المعنية، مساعدة الدولة للمؤسسات حسبما هو وارد بالنصوص التشريعية والترتيبية الجاري بها العمل. ولهذا الغرض، فهي مكلفة بالخصوص بتنفيذ أحكام مجلة التشجيع على الإستثمار فيما يخص الإمتيازات الجبائية والمالية،

13. تحديد وتنفيذ السياسة التي ترسمها الدولة في ميدان التمويل بصفة عامة والمشاركة في الإشراف على البنوك والمؤسسات المالية ومؤسسات التمويل الأخرى في نطاق التشريع والتراتبين الجاري بها العمل،

14. مراقبة تصريف وحسابات مختلف المصالح والجماعات والمؤسسات والمنشآت العمومية أو ذات المساهمة العمومية والجمعيات والمجامع المهنية والشركات التعاونية المركزية والتعاونيات والهيكل الأخرى التي تنتفع بصفة مباشرة أو غير مباشرة بمساعدة أو دعم من الدولة أو الجماعات المحلية، وتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية، عن طريق هيئة الرقابة العامة للمالية،

15. مراقبة التصرف في ميزانية الدولة وحسابات المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والمنشآت العمومية والشركات ذات الإقتصاد المشترك وبصفة عامة المنظمات التي

تطلب بصفة مباشرة أو غير مباشرة مساعدة الدولة أو إحدى الجماعات العمومية من خلال الهيكل المكلف بالرقابة العامة للمالية،

16. تسطير وتنفيذ السياسة التي تسلكها الدولة في الميدان النقدي وفي ميدان المالية الخارجية وذلك بمشاركة البنك المركزي التونسي حيث تقوم الوزارة المكلفة بالمالية بـ:  
- إعداد النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بالصرف بعد أخذ رأي البنك المركزي التونسي،

- المشاركة في إعداد وإبرام إتفاقات الدفع،  
- متابعة تطور ميزان الدفعات مع البنك المركزي التونسي،  
- إيداء الرأي بشأن حركات رؤوس الأموال مع الخارج،  
- المشاركة في إعداد الإتفاقات المالية وفي التفاوض بشأن القروض الأجنبية وضبط برامجها.

17. إيداء الرأي بشأن كل المسائل ذات الصبغة الاقتصادية أو الإجتماعية المعروضة،

18. إعداد معايير المحاسبة العمومية والخاصة والإشراف على المهن المحاسبية.

وعلاوة عن المشمولات التقليدية لمهمة المالية، أحدثت لجنة وطنية لدى وزارة المالية تتولى التصرف في الأموال والممتلكات العقارية والمنقولة المعنية بالمصادرة وتلك التي يتم استرجاعها لفائدة الدولة من الأموال الموجودة بالخارج والمكتسبة بصورة غير مشروعة.

وتتمثل مهام هذه اللجنة خاصة في:

- اتخاذ جميع الإجراءات المتعلقة بالحقوق والإلتزامات المرتبطة بالأوراق المالية والحصص والسندات المعنية بالمصادرة أو الإسترجاع،  
- التصرف في محفظة الأوراق المالية والحقوق المرتبطة بها والحصص والسندات والممتلكات العقارية والمنقولة المعنية بالمصادرة والإسترجاع،  
- اتخاذ الإجراءات المستوجبة المتعلقة بالعقود الجارية وخاصة لضمان مواصلة تنفيذها،

- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان المحافظة على السير العادي للشركات ذات المساهمات المعنية بالمصادرة أو الإسترجاع.

### الهيكل المندرجة ضمن الهيكل التنظيمي للوزارة:

1. الكاتب العام،
2. الديوان،
3. الإدارة العامة للتدقيق ومتابعة المشاريع،
4. الإدارة العامة للتأجير العمومي،
5. الهيئة العامة للتأمين،
6. الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة،
7. الإدارة العامة للديوانة،
8. الرقابة العامة للمالية،
9. الإدارة العامة للأداءات،
10. الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي،
11. الإدارة العامة للمساهمات،
12. الإدارة العامة للتمويل،
13. الإدارة العامة للموارد والتوازنات،
14. الإدارة العامة للتصرف في الدين العمومي والتعاون المالي،
15. وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف،
16. خلية الظرف الإقتصادي والدراسات ومتابعة الإصلاحات المالية،
17. الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات،
18. الإدارة العامة للتصرف في الوسائل البشرية،
19. الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص،
20. الإدارة العامة للإمتيازات الجبائية والمالية،
21. الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة،

22. وحدة الشؤون القانونية،

23. الإدارة العامة للشراكة بين القطاعين العمومي والخاص،

24. الإدارة العامة للإمتيازات الجبائية والمالية.

الهيكل تحت إشراف الوزارة المكلفة بمهمة المالية والمتدخلة في برامجها:

1. المدرسة الوطنية للمالية،
2. ديوان مساكن أعوان وزارة المالية،
3. مركز الإعلامية لوزارة المالية،
4. الهيئة العامة للتأمين،
5. سلطة رقابة التمويل الصغير،
6. معهد الإقتصاد الجمركي والجبائي بالجزائر،
7. المركز الطبي للديوانة،
8. الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد،
9. مصنع التبغ بالقيروان،
10. البنك الوطني الفلاحي،
11. الشركة التونسية للبنك،
12. بنك الإسكان،
13. البنك التونسي للتضامن،
14. بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة،
15. وكالة الكحول،
16. الوكالة التونسية للتضامن،
17. شبكة تونس للتجارة،
18. الشركة التونسية للضمان،
19. شركة " البنيان ".

وتشمل مهمة الإشراف على المنشآت والمؤسسات العمومية المذكورة أعلاه خاصة الأعمال التالية:

- المصادقة على محاضر جلسات الإدارة والجلسات العامة،
- المصادقة على الميزانيات التقديرية وعلى القوائم المالية،
- المصادقة على البرنامج السنوي للانتخابات ومتابعة تنفيذها،
- المصادقة على عقود البرامج وعقود الأهداف.

وفيما يخص البنوك العمومية، يتم الإشراف عبر آلية عقود البرامج.

## II . إستراتيجية مهمة المالية:

### 1. الإطار العام:

اختصت فترة الإنتقال التي تعيشها تونس بتحولات عميقة سواء على الصعيد السياسي أو الإقتصادي أو الإجتماعي أو حتى الثقافي آلت إلى ظهور العديد من الرهانات وخاصة في ظل مناخ إجتماعي وأمني دقيق التي نذكر من بينها:

- صعوبة الظرف المالي والاقتصادي وتساعد المطالب الاجتماعية،
- تفاقم عجز الميزانية وحجم الدين واختلال التوازنات المالية،
- هشاشة القطاع المالي والبنكي،
- ارتفاع نسبة التهرب الضريبي والتجارة الموازية وتراجع الثقة في مناخ الاستثمار.

وتتفاقم حدة هذه الرهانات في إطار المحيط الدولي والجيوسياسي المتحرك بدوره خاصة تحت ضغط ندرة الموارد والتنافسية والمقتضيات الاجتماعية والمدنية مما يدفع إلى ضرورة تدعيم الجهود لتحقيق أهداف الرقي المرجوة على جميع الأصعدة.

وتطرح هذه الدينامكية فرصا وإمكانيات للإصلاح والتطور في ظل مناخ سياسي ديمقراطي ومقتضيات دستورية جديدة وخاصة منها:

- سعي الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين الجهات والإستغلال الرشيد للثروات الوطنية،

- تكريس قواعد الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة في الإدارة وإحكام جودة الخدمات المسداة لفائدة المواطن،
- تدعيم اعتماد الإدارة العمومية قواعد الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة في خدمة المواطن والصالح العام،
- توفير نظام جبائي عادل ومنصف،
- ضمان الاستخلاص الضريبية ومقاومة التهرب والغش الجبائيين.
- حرص الدولة على حسن التصرف في المال العمومي واتخاذ التدابير اللازمة لصرفه حسب أولويات الإقتصاد الوطني مع العمل على منع الفساد وكل ما من شأنه المساس بالسيادة الوطنية،

وقد كرس الدستور والعديد من النصوص القانونية والترتيبية الصادرة في الخمس سنوات الأخيرة مبادئ الحوكمة على غرار حق النفاذ إلى المعلومة والحوكمة المفتوحة والنزاهة، تم إدراجها ضمن الإصلاحات المبرمجة في إطار مخطط التنمية الجديد.

## 2. التوجهات الإستراتيجية لمهمة المالية:

تبلور استراتيجية وزارة المالية الرؤية الجديدة لتونس التي تم تحديد معالمها ضمن الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية فيما يخص الجانب المالي والجبائي والإقتصادي. هذا وقد شرعت وزارة المالية في إصلاحات هيكلية ذات علاقة بمجال تدخلها على غرار تلك المتعلقة بالجباية والديوانة وقطاع المالي العمومي والمالية العمومية...

وتتجه هذه الإصلاحات نحو رفع تحديات الظرف الإقتصادي الدقيق خاصة بالنظر إلى تفاقم إختلالات المالية العمومية وهشاشة القطاع المالي وتراجع الثقة في مناخ الأعمال والإستثمار من جهة وللإستجابة لانتظارات المواطنين والمجتمع المدني ومختلف الأطراف الخارجية من حيث القدرة على الأداء والشفافية على مختلف مستويات تدخل الوزارة تم أخذها بعين الإعتبار على مستوى دستور 2014.

وتستجيب الإصلاحات الهيكلية المذكورة عامة إلى مقتضيات التوجهات الإستراتيجية التالية:

- 1-التحكم في توازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية،
- 2-إضفاء نجاعة أكبر على مستوى السياسات المالية،
- 3-تدعيم الحوكمة.

## 2-1 - التحكم في التوازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية:

إن التحديات والصعوبات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم وتأثيراته المباشرة على الإقتصاد الوطني وتوازناته يحمل وزارة المالية مسؤولية محورية في تقييم الاختلالات المسجلة على مستوى التوازنات العامة لضمان ديمومة المالية العمومية وحسن توظيف المال العام.

وقد إنخرطت وزارة المالية منذ سنوات في إصلاحات كبرى شملت عديد القطاعات على غرار إصلاح منظومة التصرف في المالية العمومية والقطاع الجبائي والبنكي والمالي. وتهدف الإصلاحات ذات العلاقة بالمالية العمومية إلى تركيز منظومة عصرية تستجيب لمتطلبات المرحلة تمكن من مزيد التحكم في التوازنات العامة وتعبئة الموارد وترشيد النفقات وتحسن مردودية ونجاعة التصرف العمومي وتكريس مبادئ الشفافية والمصداقية والمساءلة. ويمكن بلورة هذا التمشي ضمن المحاور التالية:

(أ) تدعيم التحكم في الموارد وذلك خاصة من خلال:

- تنويع مصادر الدين العمومي وتحسين آليات التصرف في مخاطره وإرساء استراتيجية الدين على المدى المتوسط،
- تدعيم الإدخار كمصدر داخلي لاقتراض الدولة،
- التسريع في تنفيذ برنامج التقويت في المساهمات والأموال المصادرة،
- تدعيم استخلاص المستحقات الجبائية والديوانية،
- توسيع قاعدة الأداء،
- مقاومة التهرب الجبائي.

(ب) تدعيم التحكم في التصرف في الميزانية وذلك خاصة من خلال:

- ترشيد النفقات العمومية والذي يمثل هدفا من أهداف منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، ومن ذلك اعتماد أطر النفقات متوسطة المدى والتحكم في كتلة الأجور في القطاع العام وترشيد منظومة الدعم وتصويبها نحو مستحقيها.

## 2-2 - إضفاء نجاعة أكبر على مستوى السياسات المالية:

وتمت بلورة هذا التوجه ذلك خاصة حول المحاور التالية:

- تدعيم صلابة البنوك العمومية،
- تطوير دور الدولة على مستوى البنوك العمومية من دور الإشراف إلى دور المساهم مراعاة للمحيط التنافسي الذي تنشط فيه،
- تدعيم التوازن بين التمويل عن طريق القطاع البنكي والمؤسسات المالية وأشكال التمويل الأخرى،
- تدعيم الإدماج المالي<sup>1</sup> وتطوير منظومة التمويل الصغير،
- تيسير شروط التمويل وتدعيم آليات الضمان لدعم الإقتصاد،
- تطوير قطاع التأمين نحو أفضل الممارسات الدولية،
- تدعيم الإدخار،
- تدعيم منظومة الضمان والمعلومات الإئتمانية.

---

1 الإدماج المالي يعني وضعاً يسمح لكل الأفراد والمؤسسات بالتمتع بالخدمات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم.

## 2-3 - تدعيم الحوكمة:

يعد هذا التوجه الإستراتيجي توجهاً ذي البعد الأفقي إذ يتعلق بتكريس مبادئ الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة على جميع مجالات تدخل الوزارة المكلفة بالمالية وكل برامجها الإصلاحية سواء تعلقت بالمستويات التنظيمية أو الفنية. ويمكن بلورة التوجه نحو تدعيم الحوكمة حول المحاور التالية:

- تدعيم الشفافية وقواعد الإفصاح والتواصل سواء على مستوى المهمة أو مع مختلف الأطراف الخارجية الأخرى،
- تدعيم نجاعة أداء الإدارة،
- تدعيم جودة الخدمات المسداة من قبل مصالح المهمة،
- اعتماد الحكومة المفتوحة،
- مقاومة التهريب وإدماج القطاع الموازي بالإقتصاد المنظم،
- إضفاء العدالة الجبائية،
- تبسيط الإجراءات والضغط على الآجال،
- تدعيم الإشراف المالي على المؤسسات والمنشآت العمومية،
- تعصير الإدارة ومنها الجبائية والديوانية،
- تدعيم جودة المعلومة المالية في جميع مراحلها من الإعداد إلى الإفصاح والتدقيق.

## 2 - برامج مهمة مالية:

تم تقسيم مهمة وزارة المالية إلى ستة برامج تم ضبطها كما يلي:

الهيكل المتدخلة	البرنامج
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الإدارة العامة للديوانة</li> <li>- المركز الطبي للديوانة</li> </ul>	برنامج عدد 1: الديوانة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الإدارة العامة للأداءات</li> <li>- الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي</li> <li>- الإدارة العامة للإمتيازات الجبائية والمالية</li> </ul>	برنامج عدد 2: الجباية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص</li> </ul>	برنامج عدد 3: المحاسبة العمومية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة</li> <li>- الإدارة العامة للموارد والتوازنات</li> <li>- الإدارة العامة للتأجير</li> <li>- الإدارة العامة للتدقيق ومتابعة المشاريع الكبرى</li> <li>- وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف</li> <li>- خلية الظرف الإقتصادي والدراسات ومتابعة الإصلاحات المالية</li> <li>- الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة</li> </ul>	برنامج عدد 4: مصالح الميزانية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي</li> </ul>	برنامج عدد 5: الدين العمومي
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الديوان</li> <li>- هيئة الرقابة العامة للمالية</li> <li>- الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية</li> <li>- الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات</li> <li>- الإدارة العامة للبناءات</li> <li>- الإدارة العامة للمساهمات</li> <li>- الإدارة العامة للتمويل</li> <li>- الإدارة العامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص</li> <li>- مكتب التنظيم والأساليب والإعلامية والتنسيق العام</li> <li>- ديوان المساكن لأعوان وزارة المالية</li> <li>- المدرسة الوطنية للمالية</li> <li>- وحدة الشؤون القانونية</li> </ul>	برنامج عدد 6: القيادة والمساندة

**II - ميزانية وزارة المالية وبرنامج نفقات الوزارة على المدى المتوسط:**  
**1 - تقديم ميزانية الوزارة لسنة 2018:**

تم ضبط نفقات التصرف والتنمية وصناديق الخزينة لوزارة المالية لسنة 2018 في حدود 789.862 م.د مقابل 743.548 م.د سنة 2017 أي بزيادة 46.314 م.د بنسبة 6.2%.

**جدول توزيع نفقات وزارة المالية حسب البرامج**

الوحدة: ألف دينار

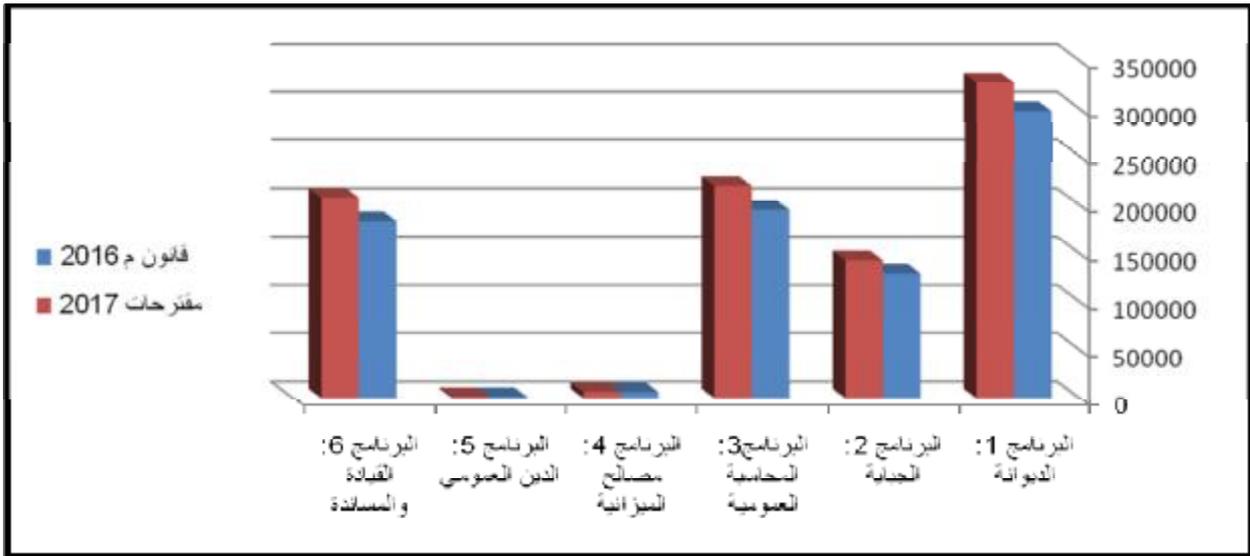
بيان البرنامج	إنجازات 2016	قانون المالية 2017 - 1	تقديرات 2018(2)		نسبة التطور ( 2018- 2017 ) النسبة ( % ) (1) / (1) - (2)
			أعمادات التعهد	اعتمادات الدفع	
العنوان الأول : نفقات التصرف	581951	597651	682672	-	14.2
التأجير العمومي	540770	548425	632998	-	15.4
وسائل المصالح	40122	42254	43010	-	1.8
التدخل العمومي	1059	6972	6664	-	-4.4
العنوان الثاني: نفقات التنمية	99784	145797	107090	-	-26.5
الإستثمارات المباشرة	66693	43797	103090	-	135.4
على الموارد العامة للميزانية	66693	43797	103090	-	135.4
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-
التمويل العمومي	33091	102000	4000	-	-96.1
على الموارد العامة للميزانية	33091	102000	4000	-	-96.1
على موارد القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-	-
صناديق الخزينة	2	100	100	-	0
مجموع البرنامج	681737	743548	789862	-	6.2

## جدول تطوّر ميزانية وزارة المالية حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

تطوّر إعتمادات الدفع		مقترحات 2018		قانون المالية 2017	إنجازات 2016	البرامج
النسبة (%)	المبلغ	إعتمادات الدفع	إعتمادات التعهد			
		-				البرنامج 1: الديوانة
		-				البرنامج 2: الجباية
		-				البرنامج 3: المحاسبة العمومية
		-				البرنامج 4: مصالح الميزانية
		-				البرنامج 5: الدين العمومي
		-				البرنامج 6: القيادة والمساندة

### رسم بياني: تطوّر ميزانية وزارة المالية حسب البرامج



## 2 - تقديم إطار النفقات على المدى المتوسط (2018 - 2020) للوزارة:

ستبلغ جملة النفقات لمختلف البرامج لسنة 2018 قيمة 789862 ألف دينار مقابل ... ألف

دينار خلال سنة 2019 أي بنسبة تطوّر ...%.

جدول النفقات على المدى المتوسط (2018-2020) للوزارة  
التوزيع حسب البرامج (إعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرنامج	إنجازات			قانون المالية 2017	تقديرات	
	2014	2015	2016		2018	2019
الديوانة	181					
	289	206188	290097			
	165 394	193339	234270			
نفقات التصرف						
نفقات التنمية	158 950	12849	55827			
الجباية	107					
	851	119546	128486			
	106 522	117818	125650			
نفقات التصرف						
نفقات التنمية	1 329	1728	2836			
المحاسبة العمومية	147					
	287	188787	202808			
	138 402	179975	195824			
نفقات التصرف						
نفقات التنمية	8 885	8812	6984			
مصالح الميزانية	5 256	5916	6213			
	5 248	5586	6112			
	8152	330	101			
نفقات التصرف						
نفقات التنمية						
الدين العمومي	852	1024	1234			
	849	1022	1204			
	3	2	30			
نفقات التصرف						
نفقات التنمية						
القيادة والمساندة	21 415	114694	52900			
	20 914	16502	18892			
	501308	97192	34008			
نفقات التصرف						
نفقات التنمية						
المجموع	1119900	635 151	681737	743548	789862	

# برنامج الديوانة

## تقديم رئيس البرنامج (المسؤول عن البرنامج):

تم تعيين السيد العادل بن حسن المدير العام للديوانة رئيسا لبرنامج الديوانة منذ 04 ماي 2015.

## 1 - التقديم العام لبرنامج الديوانة واستراتيجيته:

### 1.1 - التعريف بالبرنامج وهيكلته ومشمولاته:

#### 1.1.1 - تعريف البرنامج:

تحتل الديوانة التونسية موقعا إستراتيجيا هاما بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتعتبر عنصرا فاعلا في مجال التبادل التجاري للبلاد التونسية وموازنة الأموال العمومية. لذا، فإنها تلعب دورا كبيرا بالنسبة للتنمية الاقتصادية للبلاد وحمائتها. الديوانة التونسية جهاز إداري تابع لوزارة المالية منظم حسب:

- الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أبريل 1991 (المتعلق بتنظيم وزارة المالية كما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة) مكلفة بالسهر على تطبيق التشريعات والقوانين المرتبطة بتحركات الأشخاص، البضائع والمنقولات عند الدخول والخروج من التراب الوطني،
- الأمر عدد 1845 لسنة 1994 بتاريخ 06 سبتمبر 1994 المنظم للإدارة العامة للديوانة كما تم تنقيحه بالأمر عدد 2128 لسنة 2004 مؤرخ في 2004/09/06،
- والأمر عدد 2703 لسنة 2004 مؤرخ في 2004/12/21،
- والأمر عدد 2800 لسنة 2013 مؤرخ في 2013/07/01 والأمر عدد 772 لسنة 2014 مؤرخ في 2014/01/23 الذي أحدث تصورا ورؤية جديدة لهذا الجهاز الإداري وذلك ب:

- تنظيم الإدارات المركزية التي أصبحت تتكوّن من إدارات تقنية وإدارات مراقبة وإدارات إسناد ومكاتب مختصة.
- إعادة هيكلة المصالح والإدارات حسب تقسيم التراب الديواني إلى 07 مناطق جغرافية تسمى الإدارات الجهوية بما تشمله من مكاتب حدودية وجهوية.
- إحداث المدرسة الوطنية للديوانة والمجلس الأعلى للديوانة والرقابة العامة للديوانة.
- إحداث إدارة حرس ديواني كهيكل مراقبة وحراسة ليغطي كامل التراب الديواني برا وبحرا.

### 2.1.1 - هيكلة البرنامج:

#### الإدارة العامة للديوانة:

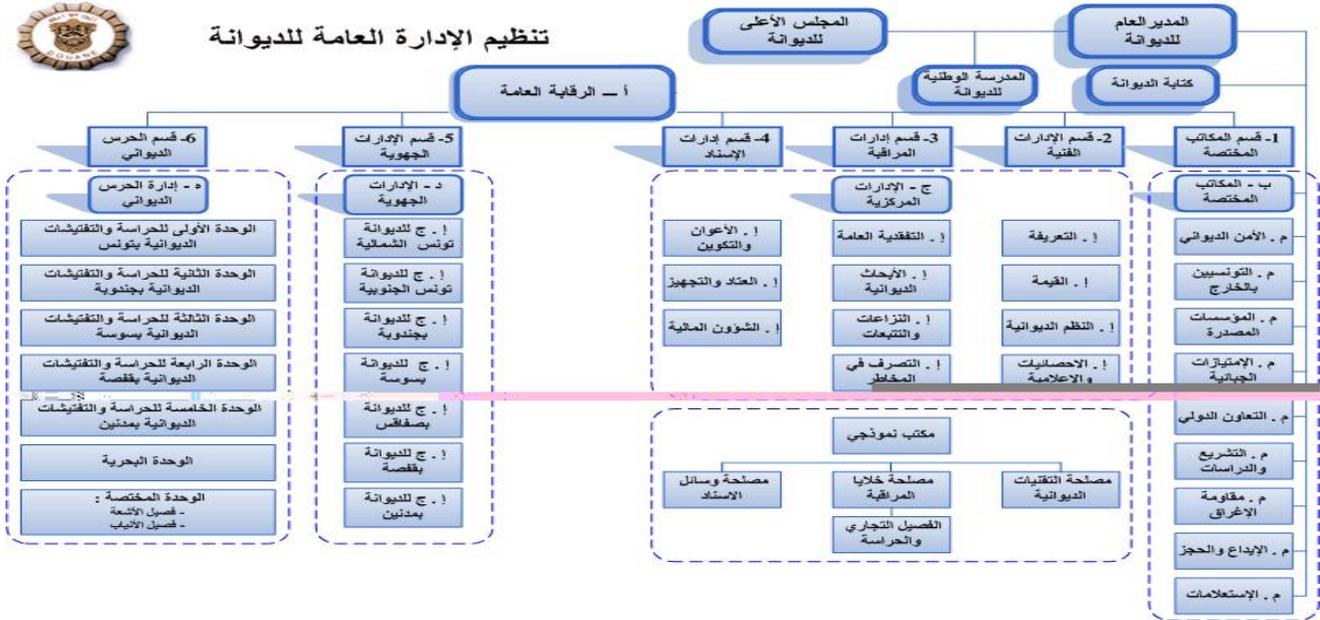
تضمّ الإدارة العامة للديوانة الهياكل التالية:

- مجلس الديوانة
- كتابة الديوانة
- الرقابة العامة للديوانة
- الإدارات المركزية (12 إدارة مركزية: 4 إدارات فنية و 4 إدارات مراقبة و 4 إدارات إسناد و 9 مكاتب مختصة)
- الإدارات الجهوية (8 إدارات)
- الحرس الديواني
- المدرسة الوطنية للديوانة

وذلك طبقا للمخطط التالي:



## تنظيم الإدارة العامة للديوانة



### المركز الطبي للديوانة:

يتولى المركز الطبي تقديم خدمات متعلقة بالوقاية والتشخيص والإسعافات الإستعجالية والعلاج لفائدة أعوان الديوانة وأزواجهم وأبنائهم والذين في كفالتهم. يشتمل المركز الطبي على:

- إدارة فرعية للشؤون الإدارية والمالية والتجهيز يديرها طبيب اختصاصي أول يعين بمقتضى أمر.

- إدارة فرعية طبية يديرها أطباء مختصون.

يسير المركز الطبي للديوانة مدير يعين بمقتضى أمر يتمتع برتبة وامتيازات مدير للديوانة.

### 2.2.1.1 - مهام البرنامج (الإدارة العامة للديوانة):

تضطلع الإدارة العامة للديوانة بثلاثة مهام رئيسية تتمثل في:

#### - المهمة الجبائية:

تقوم الديوانة باستخلاص المعاليم والأداءات والرسوم الموظفة على البضائع عند التوريد والتصدير لفائدة ميزانية الدولة وأيضا الرسوم شبه الجبائية لصالح صندوق الدعم أو صناديق

الحرفيين. وتسهر الديوانة على ضمان الإستخلاص الصحيح لتلك المعاليم والآداءات وتساهم في مقاومة التهرب الجبائي.

#### - المهمة الاقتصادية:

يعتبر الدور الاقتصادي للديوانة امتدادا طبيعيا لدورها الجبائي التقليدي باعتبار أن المعلوم الديواني إضافة لكونه أداة لتمويل خزينة الدولة فهو كذلك يهدف لحماية الصناعة الوطنية والموارد الفلاحية.

غير أن التحولات الاقتصادية العميقة للتجارة الدولية واختيار تونس لاقتصاد السوق أفضى تطورا في نسق المبادلات التجارية بما يستدعي من الديوانة ضرورة معايشة هذه التطورات وتغيير طرق عملها لتكون في مقدمة الهياكل التنموية للاقتصاد التونسي.

وفي هذا الصدد، تسعى الإدارة باستمرار إلى تبسيط الإجراءات توريدا وتصديرا وخلق نظم ديوانية اقتصادية متطورة وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات ذات المنشأ التونسي، هذا إلى جانب تشجيع الاستثمار والتصدير بإرساء علاقة شراكة وتعاون مع المتعاملين الاقتصاديين والتشاور معهم حول السبل الكفيلة لرفع التحديات والعراقيل. وبقدر حرصها على تشجيع القدرة التنافسية للإنتاج التونسي تسهر الديوانة على ضمان سلامة التنافس النزيه من الممارسات غير الشرعية مثل الإغراق والتقليد إلى جانب مراقبة المواصفات والجودة. كما تساهم في ضبط الإحصائيات المتعلقة بالمادة الديوانية (توريد وتصدير) لتسهيل اتخاذ القرارات من قبل السلط العمومية.

#### - المهمة الأمنية:

وتتمثل في مراقبة حركة البضائع والأموال داخل البلاد وعبر الحدود فتسهر على:

- مكافحة التهريب عند التصدير أو التوريد بجميع أنواعه: بضائع ومخدرات ومصوغ وعملة وأعمال فنية وتحف...

- حماية الثروة الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض،

- حماية المستهلك من المواد غير المطابقة للمعايير الصحية ومعايير السلامة.  
ولهذا، يتمّ الأخذ بعين الاعتبار لهذه المهام في الإستراتيجية العامة لعمل الديوانة.

## 2.1 : إستراتيجية البرنامج (الأهداف والمؤشرات):

ما فتئت إدارة الديوانة في السنوات الأخيرة تدعم دورها الاقتصادي وذلك لمعاوضة جهود المؤسسات في إيجاد موقع لها محليا ودوليا وبالتالي تحسين جاذبية تونس للاستثمارات، لذا فهي مطالبة بالإصغاء إلى كل الأطراف الاقتصادية ودعمهم، وقد تمّ أخذ هذه التوجهات بعين الاعتبار في برنامج تعصير الديوانة الذي أقرته الحكومة خلال المجلس الوزاري المضيّق بتاريخ 07 سبتمبر 2015 ، وذلك بتطوير وتحسين نوعية الخدمات وتعصيرها وتأمين السلسلة اللوجستية وتسهيل التجارة الدولية مع الحفاظ على مرونة حركة البضائع من خلال إعتقاد نظام معلوماتي جديد يمكن من تسهيل الإجراءات الديوانية (هدف 1).

وأمام تفاقم ظاهرة التهريب، حيث استغل المهربون الوضع الأمني الهش بعد الثورة التي عرفتھا البلاد سنة 2011 ، لتكثيف نشاطهم وارتفعت بذلك عمليات التهريب البري على الحدود الليبية والجزائرية والتهريب البحري من المنافذ الحدودية وخاصة الموانئ البحرية وارتفاع عمليات الغش التجاري باستغلال نظام العبور البري ومنظومة مخازن ومساحات التسريح الديواني واستغلال الأنظمة الديوانية الخاصة بالمستودعات الديوانية، ممّا أثر سلبا على الاقتصاد وذلك بتطور السوق الموازية وتسريب البضائع المهربة بصفة كبيرة في السوق المحلية وقد تمّ التركيز في العنصر الثاني من برنامج تعصير الديوانة على احتواء المخاطر والتصدي لظاهرة الغش التجاري والتهريب (هدف 2).

كما أنّ تكدّس البضائع المحجوزة بمستودعات الحجز شكّل عائقا كبيرا أمام سيولة حركة البضائع وتعرّض بعضها للتلف بحكم طول مدّة مكوثها وتدهور قيمتها ودفع للتفكير بجديّة في تحسين طرق التصرف في هذه البضائع المحجوزة سواء بالبيع أو الإحالة أو الإتلاف (هدف 3).

ومن ناحية أخرى تبين أن إستخلاص الديون المثقلة لا يتم بالشكل المطلوب مما أدى إلى نقص في بعض موارد ميزانية الدولة المتأتية من الديوانة مما حتمّ العمل على الرفع من مردود إستخلاص الديون المثقلة الممكن تغطيتها (هدف 4).

كل هذه السلبيات أدت إلى غلق عدّة مؤسّسات مشغّلة وقلّصت بصفة هامة من نجاعة الاقتصاد التونسي هذا مع تردّي نوعية الخدمات وانعدام الشفافية على عدّة مستويات.

لذا رأت إدارة الديوانة من العاجل الوقوف على هذه السلبيات وضرورة تطوير وتحسين نوعية خدماتها وذلك للمساهمة، كبقية الإدارات، في النهوض بالاقتصاد حتى تتمكن من إحتواء المخاطر المنجّرة عن السلبيات التي وقع ذكرها مع الحرص على الحفاظ على مرونة حركة البضائع وتأمين السلسلة اللوجستية للمبادلات التجارية وذلك ببلورة هذه الإستراتيجية في شكل أهداف والعمل على تحقيقها.

## 2 - أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

بعد دراسات معمّقة لواقع إدارة الديوانة وللإخلالات التي تمت ملاحظتها، وفي إطار معالجة النقائص، تمّ تحديد أربعة أهداف إستراتيجية و12 مؤشر لقياس الأداء كما يلي:

## الأهداف والمؤشرات

المؤشرات	الأهداف
المؤشر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع	<b>الهدف 1.0.1:</b> تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع
المؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين	
المؤشر 3.1.0.1: نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني	
المؤشر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني	
المؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري	<b>الهدف 2.0.1:</b> مكافحة الغش التجاري والتهرب وتحسين المراقبة
المؤشر 2.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من التهرب	
المؤشر 3.2.0.1 : نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة	
المؤشر 1.3.0.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني	<b>الهدف 3.0.1:</b> تحسين التصرف في المحجوز
المؤشر 2.3.0.1: عدد الإحالات	
المؤشر 3.3.0.1: عدد محاضر الإلتاف	
المؤشر 1.4.0.1: نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن استخلاصها	<b>الهدف 4.0.1:</b> تحسين نسبة استخلاص الديون
المؤشر 2.4.0.1: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها	

## جدول ملخص للأهداف ومؤشرات قياس الأداء

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
<b>الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع</b>								
0.70	0.71	0.72	0.73	0.74	0.75	0.76	يوم	<b>المؤشر 1.1.0.1 :</b> معدل آجال التسريح الديواني للبضائع
24	22	20	18	16	09	09	عدد	<b>المؤشر 2.1.0.1 :</b> عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين
33	32	31	30	29.26	29.26	30	نسبة	<b>المؤشر 3.1.0.1 :</b> نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني
21	20	19	18	17	17	17	نسبة	<b>المؤشر 4.1.0.1 :</b> عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني
<b>الهدف 2.0.1 : مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة</b>								
54500	54000	53500	53000	52866	64642	53867	عدد	<b>المؤشر 1.2.0.1 :</b> عدد المحاضر للحد من الغش التجاري
12500	12000	11500	11000	10405	14931	13490	عدد	<b>المؤشر 2.2.0.1 :</b> عدد المحاضر للحد من التهريب
51	50	49	48	47	54.04	46.6	نسبة	<b>المؤشر 3.2.0.1 :</b> نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة
<b>الهدف 3.0.1 : تحسين التصرف في المحجوز</b>								
980	950	900	870	868	791	641	عدد	<b>المؤشر 1.3.0.1 :</b> عدد البيوعات بالمزاد العلني

1180	1150	1140	1130	1120	640	553	عدد	المؤشر 2.3.0.1 : عدد الإحالات
220	210	200	190	180	191	273	عدد	المؤشر 3.3.0.1 : عدد محاضر الإلتلاف
الهدف 4.0.1 : تحسين نسبة استخلاص الديون								
0.110	0.100	0.090	0.080	0.074	0.056	0.01	نسبة	المؤشر 1.4.0.1 : نسبة تغطية الديون المتقلة الممكن استخلاصها
0.47	0.48	0.49	0.50	0.53	0.48	0.50	نسبة	المؤشر 2.4.0.1 : نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها

تمّ تعديل تقديرات سنوات 2017 و 2018 و 2019 تبعاً لإنجازات سنة 2015 و 2016.

## 1.2: تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

### الهدف 1.0.1 : تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع:

#### 1 - تقديم الهدف:

إنّ الديوانة بصفتها إدارة خدمات مكلفة بتسهيل المبادلات التجارية على الصعيد الدولي ملزمة بمسايرة متطلبات هذه التحديات وذلك بضمان تبسيط الإجراءات الديوانية وسرعتها وتأمينها والعمل على خلق علاقات شراكة مع المؤسسات العاملة في ميدان التجارة الدولية بالاعتماد على مبدئي شخصنة الخدمات المقدّمة والثقة بهذه المؤسسات مما يجعلها مطالبة بتعديل مستوى المراقبة حسب جدية المخاطر.

ويسعى البرنامج إلى تحقيق لامادية الإجراءات الديوانية وتخفيض مدّة مكوث البضائع في المواني والمطارات وتنمية إدارة خدمات تركز على نوعية الخدمات المقدّمة وعلى الثقة المبنية مع الأطراف الاقتصادية. وفي نفس هذا السياق فإن إسناد صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد من شأنه أن يساهم في تنافسية المؤسسة من خلال توفير بيئة أعمال أكثر مرونة.

#### 2 - مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار تبسيط الإجراءات والضغط على الآجال وذلك من خلال إستراتيجية الإدارة العامة للديوانة فيما يتعلق خاصة بـ:

- التسهيلات المقدمة للأطراف الاقتصادية،
- تقليص عدد الوثائق وتبسيط الإجراءات.

#### 3 - مبررات اعتماد المؤشرات:

- المؤشر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع: تمّ اختيار المؤشر الأول لأنه يمكن من تحديد المدة التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولاً إلى تاريخ منح الإذن بالرفع وبالتالي فإن التحكم في هذه المدة يساهم بصفة كبيرة في تحقيق الهدف المنشود.

- المؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين: تمّ اختيار المؤشر الثاني لأنه يمكن من تحسين نوعية الخدمات ويساهم بشكل هام في ضمان الشفافية فهو يهدف عبر تحديد عدد مطالب المتعاملين الاقتصاديين الذين تتوفر فيهم الشروط اللازمة للتمتع بالامتيازات والتسهيلات.

- المؤشر 3.1.0.1: نسبة لامادية الإجراءات الديوانية المتعلقة بالتسريح الديواني: تمّ اختيار المؤشر الثالث لأنه يمكن من تبسيط الإجراءات الديوانية وسرعتها وتأمينها واختصار آجال التسريح الديواني والضغط على الكلفة وتقادي التثقل.

- المؤشر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني: تمّ اختيار المؤشر الرابع لأنه يمكن من إنجاز موقع الواب للإدارة العامة للديوانة حسب تصوّر جديد لشكله ومضمونه حيث تمّ العمل على إثرائه بمختلف الأنشطة وجوانب العمل الديواني. لذا فهو يساعد على سهولة عملية الإبحار والتفاعلية حيث يتضمّن خدمات عديدة يمكن الحصول عليها فوراً على الخط كما يمكن الموقع من الحصول على العديد منها عن طريق تعميم المطالب الخاصة بها وإرسالها إلكترونياً إلى المصلحة المختصة بدراستها والتي تتولى موافاة طالب الخدمة بالردّ عليها على بريده الإلكتروني.

وفيما يتعلق بتسهيل عمليات التسريح الديواني هناك خدمات على موقع الواب تتعلق بالتعريف والقيمة والمنشأ والرمز الديواني...

تقديرات			2017	انجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
<b>الهدف 1.0.1 : تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع</b>								
								<b>المؤشر 1.1.0.1 :</b>
0.70	0.71	0.72	0.73	0.74	0.75	0.76	يوم	معدل آجال التسريح الديواني للبضائع
								<b>المؤشر 2.1.0.1 :</b>
24	22	20	18	16	09	09	عدد	عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين
								<b>المؤشر 3.1.0.1 :</b>
33	32	31	30	29.26	29.26	30	نسبة	نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني.
								<b>المؤشر 4.1.0.1 :</b>
21	20	19	18	17	17	17	عدد	عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني

## الهدف 2.0.1: مكافحة الغش التجاري والتهرب وتحسين المراقبة:

### 1 - تقديم الهدف:

لم تفتأ إدارة الديوانة من إيلاء أهمية كبرى لمكافحة الغش التجاري والتهرب ومزيد التصدي للمواد المخدرة والمقلدة وكذلك البضائع المختصة بها الدولة (تبغ، كحول...) والبضائع الخاضعة لقاعدة إثبات المصدر والعمل على الترفيع من عدد المحاضر في خصوص المخالفات التجارية (التصريح المغلوط في نوع البضاعة- التصريح المغلوط في قيمة البضاعة - التصريح المغلوط في أصل البضاعة منشأ البضاعة - التوريد بدون إعلام...) وبصفة عامة دعم المراقبة الديوانية المتعلقة بوجوب التصريح (عند التوريد والتصدير) وما يمكن أن ينجز عنه من مخالفات تجارية وصرفية.

إنّ تطوّر نسق المبادلات التجارية عبر العالم ساهم في ظهور إشكال وتقنيات غشّ وتهريب جديدة، مما يجعل إدارة الديوانة مطالبة بتطوير وسائل عملها في مجال مكافحة الغشّ والتهريب وذلك بـ:

- زيادة مراقبة الطرقات وتأمين التنسيق بين وحدات المراقبة.
- تحسين طرق استهداف الحاويات والمجرورات.
- تحسين توزيع مصالح المراقبة على الميدان مع الاستغلال الأمثل للأجهزة والمعدات ذات التقنية العالية (أجهزة الأشعة المتنقلة مثلاً).
- تدعيم تواجد إدارة الديوانة على شبكة الإنترنت والتنسيق والتعاون مع المصالح والإدارات الأخرى وعقد اتفاقيات تعاون مع شركات تعنى بالتصرّف في مواقع البيع عبر الإنترنت.
- تدعيم قدرة أعوان الديوانة وتشريكهم الفعال في دورات تكوينية مستمرة ورسكلتهم سواء بالداخل أو بالخارج ليواكبوا عن قرب التطوّرات الحاصلة في العالم خاصة في مجال مكافحة الغش التجاري والتهريب.

## 2 - مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار تدعيم الحوكمة ومقاومة التهريب وإدماج القطاع الموازي بالإقتصاد المنظم.

## 3 - مبررات اعتماد المؤشرات:

- المؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري : تمّ اختيار المؤشر الأول لأنه ذو أهمية قصوى في قياس فاعلية إدارة الديوانة وتوجهها في مجال مكافحة الغش ويعكس قدرتها على التدخّل الإستباقي (الردع).

- المؤشر 2.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من التهريب : تمّ اختيار المؤشر الثاني لأنه يسمح لإدارة الديوانة بتعزيز عملها الدؤوب لمكافحة التهريب بوضع الإمكانيات المادية والوسائل البشرية على ذمّة مصالح المراقبة.

- المؤشر 3.2.0.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة: يستعمل لقيس التواجد الفعلي لمصالح ووحدات الحراسة التابعة للحرس الديواني.

ويحتسب على أساس المعطيات التي تقدمها هذه الوحدات وهي عدد ساعات التواجد الفعلي بدون احتساب عطل الراحة السنوية. الشيء الذي يساهم بشكل فعال في مكافحة التهريب.

تقديرات			2017	انجازات			الوحدة	قيس	مؤشرات الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014			
<b>الهدف 2.0.1 : مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة</b>									
54500	54000	53500	53000	52405	64642	53867	عدد	المؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحد من الغش التجاري	
12500	12000	11500	11000	12875	14931	13490	عدد	المؤشر 2.2.0.1: عدد المحاضر للحد من التهريب	
51	50	49	48	47	54.04	46.6	نسبة	المؤشر 3.2.0.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة	

### الهدف 3.0.1 : تحسين التصرف في المحجوز:

#### 1 - تقديم الهدف:

في إطار مكافحتها للغش التجاري والتهريب، تقوم مكاتب الديوانة ووحدات المراقبة بمعاينة ورفع المخالفات والجنح الديوانية المتعلقة بها مما ينجز عنه عمليات حجز للبضائع وفي بعض الحالات لوسائل النقل التي تم استعمالها في عمليات الغش التجاري أو التهريب.

ولبلوغ هذا الهدف تم تنظيم المصالح المختصة في التصرف في المحجوز ووضع تطبيقات إعلامية ملائمة وتكليف أعوان مختصين وأكفاء لهم القدرة على حسن التصرف للتمكن من:

- التخفيض في كلفة ونفقات التصرف،
- تحسين وترقيع عائدات الخزينة،
- حماية المستهلك،
- حسن التصرف في الفضاءات والمخازن المعدة لإيداع المحجوز،
- دعم المنظمات والجمعيات الخيرية ذات الطابع الاجتماعي.

## 2 - مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار تدعيم نجاعة أداء الإدارة.

## 3 - مبررات اعتماد المؤشرات:

- المؤشر 1.3.0.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني: يعكس المؤشر ولو بصفة غير مباشرة ارتفاع أو انخفاض عدد من عمليات الحجز التي تقوم بها مصالح الديوانة رغم أن هناك نسبة من البضائع التي تباع بالمزاد العلني ليست موضوع مخالفات ديوانية (بضائع متخلي عنها ومرّ على مكوثها بفضاءات ومخازن الديوانة أكثر من أربعة أشهر).

- المؤشر 2.3.0.1: عدد الإحالات: يمكن المؤشر من التحكم في المحجوز بتحديد العدد الصحيح للإحالات، يكون للإدارة حرية التصرف وذلك حسب ما تراه صالحا وعلى ضوء الوضعية التي تمرّ بها. ففي حالة البت النهائي من طرف المحاكم المختصة أو التخلي نهائيا عن البضائع من طرف أصحابها لفائدة الإدارة فإن قابض الديوانة بالمكتب الذي يوجد به المحجوز يمكنه اقتراح إحالتها إلى جمعيات أو منظمات خيرية أو اجتماعية.

- المؤشر 3.3.0.1: عدد محاضر الإلتاف: يعتبر الانخفاض التدريجي لعدد محاضر الإلتاف معطى إيجابيا في تعامل إدارة الديوانة مع المحجوزات بصفة عامة، لكنها وفي بعض الحالات تكون ضرورية وذلك لتقليص تكاليف (ربوض الحاويات والمجوررات وحسن

التصرف واستغلال الفضاءات لتخزين وحدات الشحن وإمكانية استعمال هذه الوحدات من طرف الناقلين البحريين في عمليات أخرى).

تقديرات			2017	انجازات			الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
<b>الهدف 3.0.1 : تحسين التصرف في المحجوز</b>								
980	950	900	870	868	791	641	عدد	المؤشر 1.3.0.1 : عدد البيوعات بالمزاد العلني
1180	1150	1140	1130	1120	640	553	عدد	المؤشر 2.3.0.1 : عدد الإحالات
220	210	200	190	180	191	273	عدد	المؤشر 3.3.0.1 : عدد محاضر الإلتاف

**الهدف 4.0.1 : تحسين نسبة استخلاص الديون:**

### 1 - تقديم الهدف:

نظرا للنسبة الضعيفة لاستخلاص الديون المثقلة وجب العمل على تلافي هذا النقص باتخاذ الإجراءات الضرورية للرفع من نسبة استخلاص الديون المثقلة والسعي إلى تحسين المردودية والحرص على جعل هذه الديون مصدر مداخيل لخزينة الدولة ويتم ذلك ب:

- ترتيب وحفظ وتحسين الملفات الخاصة بالديون المثقلة،
- حصر الديون التي أوشكت على السقوط بموجب التقادم والقيام بمباشرة إجراءات التتبع القاطعة له،
- تأطير أعضاء خلية الاستخلاص على مستوى القباضات والإدارات الجهوية والإدارة العامة وتكوينهم وتأطيرهم،

- تفعيل مصلحة التفقد بالإدارات الجهوية عبر القيام بزيارات ميدانية بتكليف من المدير الجهوي قصد الإطلاع على سير أعمال خلايا الاستخلاص ومتابعة نشاطها عبر تأطير الأعوان قصد إضفاء المزيد من النجاعة على عملية الاستخلاص،
- مواصلة أعمال التتبع والتنفيذ إلى حين الاستخلاص.

## 2 - مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار التحكم في التوازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية.

## 3 - مبررات اعتماد المؤشرات:

- **المؤشر 1.4.0.1:** نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن استخلاصها يدل المؤشر على مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمة استخلاص الديون المثقلة بقباضات الديوانة، لذا فإن مزيد التركيز والاهتمام بمؤشر نسبة الديون المثقلة يعتبر ضروريا.

- **المؤشر 2.4.0.1:** نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها : يمكن من معرفة مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمة تصفية التصاريح الديوانية وبالتالي أخذ الإجراءات اللازمة إذا كان هذا المؤشر مرتفعا أو في تنامي.

تقديرات			2017	انجازات			الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
<b>الهدف 4.0.1: تحسين نسبة استخلاص الديون</b>								
0.110	0.100	0.090	0.080	0.074	0.056	0.01	نسبة	<b>المؤشر 1.4.0.1 :</b> نسبة تغطية الديون المثقلة الممكن استخلاصها
0.47	0.48	0.49	0.50	0.53	0.48	0.50	نسبة	<b>المؤشر 2.4.0.1:</b> نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها

## 2.2 : تقديم أنشطة البرنامج:

تتلخص أنشطة البرنامج لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر في:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشر 2018	الأنشطة	الاعتمادات (مليون دينار)
الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع	المؤشر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع	0.72	مواصلة بذل الجهودات للتحكم في آجال تسريح البضائع (تقليص المدة) وذلك ب: - القيام بحملات تحسيسية للضباط المكلفين بدراسة التصاريح من طرف رؤسائهم المباشرين لدعوة أصحاب التصاريح لإتمام إجراءات المعائنات والاستظهار بالوثائق اللازمة في اقرب الآجال - النظر في توقيف احتساب الآجال بالنسبة للفترة الليلية وأيام الأحد والعطل والتصاريح موضوع مخالفات وذلك بتطوير منظومة إعلامية لتوقيف احتساب الآجال خارج التوقيت الإداري (Timeur) . - اقتناء أجهزة إعلامية ومستلزماتها بحساب عدد الضباط المكلفين بدراسة التصاريح في كل المكاتب (تجهيز الأعوان بالمعدات الإعلامية لتحسين مردودية العمل). (إعادة توزيع).	ليس له انعكاس مالي
	المؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين	20	- إعادة تنشيط خلية دراسة ملفات طلب التمتع بصفة المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين . - العمل على إصدار النص الترتيبي (قرار وزير المالية) المتعلق المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين الذي نص عليه الفصل 118 من مجلة الديوانة فقرة 8 . - القيام بدورات تكوينية ميدانية في التدقيق القبلي واللاحق لتفعيل خلية إسناد صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد بإدارة النظم الديوانية في إطار التعاون مع الديوانة الفرنسية.	ليس له انعكاس مالي
	المؤشر 3.1.0.1:نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني	31	- توسيع قائمة الخدمات اللامادية بإتمام إجراءات لامادية التسريح الديواني بعد المصادقة على الإمضاء والدفع الالكتروني بعد إحداث منظومة إعلامية جديدة.	ليس له انعكاس مالي
	المؤشر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني	19	- إضافة خدمات أخرى على موقع الواب للإدارة حسب الحاجة بعد إحداث مركز الإعلامية الجديد. - العمل على حل مشكل عقد الصيانة مع المزود وهو في طور نشر طلب العروض.	- ليس له انعكاس مالي - في طور نشر طلب العروض

ليس له انعكاس مالي	<p>- تحرير أكبر عدد ممكن من المحاضر لردع المخالفين .</p> <p>- إحداث هيكل يكلف بالمراقبة اللاحقة وتوفير الموارد البشرية والمادية لذلك (إعادة توزيع).</p>	53500	<p><b>المؤشّر 1.2.0.1:</b></p> <p>عدد المحاضر للحد من الغش التجاري</p>	<p><b>الهدف 2.0.1:</b></p> <p>مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة</p>
45 5 240 168 300 15 54.9 31.4 61.75	<p>- تعزيز أعمال مكافحة التهريب بدعم الإمكانيات المادية والبشرية.</p> <p>- تهيئة المعابر الحدودية (9) لتعميم وتوحيد الإجراءات ووسائل الحماية بجميع المعابر البرية لتحسين ظروف وجودة العمل وتحسين أداء الأعوان (برنامج تعصير الديوانة).</p> <p>- تهيئة المعبر الحدودي بالذهبية</p> <p>- تركيز وبناء مقرات الإدارات الجهوية للديوانة بكل الولايات لتقريب الإدارة من المتعاملين وتحسين ظروف العمل وتحسين المردودية</p> <p>- بناء أقاليم الحرس الديواني بجميع الولايات لتدعيم تواجد فرق الحرس الديواني وتوسيع انتشارها للتصدي للتهريب والإرهاب (برنامج تعصير الديوانة)</p> <p>- بناء مقرات فرق الحرس الديواني بحساب فرقة بكل معتمدية لتدعيم الانتشار الميداني للحد من ظاهرة التهريب (برنامج تعصير الديوانة)</p> <p>- بناء قاعدة ديوانية بمارث كخط ثاني بهدف التصدي لتيارات التهريب والإرهاب الآتية من الجنوب الشرقي (برنامج تعصير الديوانة)</p> <p>- اقتناء وسائل دارجة رباعية الدفع وسيارات نفعية وسيارات مصلحة وسيارات مطاردة وسيارات مصفحة وشاحنات لنقل البضائع المحجوزة من أماكن الحجز إلى مخازن الحجز (برنامج تعصير الديوانة).</p> <p>- اقتناء شبكة رادوية رقمية متعددة القنوات لتأمين التواصل والتنسيق بين وحدات المراقبة المركزية والجهوية من جهة والتعاون مع المصالح الأخرى (جيش وداخلية) من جهة ثانية ولتغطية المناطق الحدودية وتأمين سلامة الأفراد والمقرات (برنامج تعصير الديوانة)</p> <p>- إحداث شبكة اتصال قارة هرتزية لضمان تدفق ونقل جميع المعطيات والبيانات المتعلقة بعمل المصالح الديوانية (شبكة هاتفية، فاكس، تدفق الصور، المراقبة بالكاميرا، المراقبة بالسكانار منظومة GPS، اقتناء وذلك لضمان الاستقلالية والتحوز على شبكة اتصال خاصة تضمن مجانية الاتصال والتواصل مع ضمان النجاعة وسرية الاتصالات وتفعيل</p>	11500	<p><b>المؤشّر 2.2.0.1:</b></p> <p>عدد المحاضر للحد من التهريب</p>	

5 1.5	منظومة "سند" المحمولة (Sinda mobile). (برنامج تعصير الديوانة) - اقتناء تجهيزات خصوصية ( صديرات واقية، مناظير ليلية،... ) - اقتناء أسلحة وذخيرة.			
ضمن برنامج اقتناء الوسائل الدارجة المشار إليها أعلاه	الرفع من نسبة تواجد وحدات المراقبة الميدانية: - زيادة ساعات العمل بالوحدات. - اقتناء سيارات استطلاع. - انتداب أعوان لتدعيم الرصيد البشري. - اقتناء الوسائل مع انتداب أعوان لتدعيم الرصيد البشري للرفع من نسبة تواجد وحدات المراقبة الميدانية وإضافة ساعات العمل بالوحدات.	49	المؤشر 3.2.0.1 : نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة	
ليس له انعكاس مالي	- إعداد الأمر المتعلق بالبيع بالمزاد العلني.	900	المؤشر 1.3.0.1 : عدد البيوعات بالمزاد العلني	الهدف 3.0.1: تحسين التصرف في المحجوز
ليس له انعكاس مالي	- إحالة كل البضائع القابلة للإحالة لفائدة الهياكل المنتفحة بعد الحصول على الموافقات اللازمة. - ضمان حسن التصرف في المحجوزات عبر توفير مقدرات ملائمة لتخزينها والتصرف فيها في الأجال في إطار إنجاز مركب الحبيبية (برنامج تعصير الديوانة)	1140	المؤشر 2.3.0.1 : عدد الإحالات	

ليس له انعكاس مالي	- إتلاف البضائع القابلة للتلف أو المتعفنة والمتضررة دون تأخير وعلى نفقة صاحب البضاعة.	200	المؤشر 3.3.0.1 : عدد محاضر الإلتاف	
ليس له انعكاس مالي	- حث قباض الديوانة على متابعة استخلاص الديون المثقلة والحيلولة دون ضياعها بالتقادم. - تدعيم القباضات بإعادة توزيع الأعوان. - اللجوء إلى مأموري المصالح المالية لاستخلاص الديون المثقلة. - إحداث خلية استخلاص الديون المثقلة بالقباضات. - التفكير في إحداث منظومة إعلامية لمتابعة استخلاص الديون المثقلة.	0.090	المؤشر 1.4.0.1 : نسبة استخلاص الديون المثقلة الممكن استخلاصها	الهدف 4.0.1: تحسين نسبة استخلاص الديون المثقلة
ليس له انعكاس مالي	- متابعة التصاريح الديوانية موضوع إذن بالرفع لاستخلاصها باللجوء إلى غلق المعرف الجبائي بصفة مؤقتة في صورة عدم خلاص عدد 02 أو 03 تصاريح ديوانية بعد صدور الإنن بالرفع.	0.49	المؤشر 2.4.0.1 : نسبة التصاريح موضوع الأذن بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها	

### 3 - نفقات البرنامج:

#### 1.3 - ميزانية البرنامج:

بلغت جملة إعمادات برنامج الديوانة 350328 ألف دينار خلال سنة 2018 مقابل 302994 ألف دينار خلال سنة 2017 أي بنسبة تطور بلغت 14.8%.

## تطور إعتمادات برنامج الديوانة

الوحدة: ألف دينار

النسبة ( % ) (1) / (1) - (2)	المبلغ (2) - (1)	تقديرات 2018(2)		قانون المالية 2017 - 1	إنجازات 2016	بيان البرنامج
		اعتمادات الدفع	أعتمادات التعهد			
15%	36314	282121	282121	245807	234171	العنوان الأول : نفقات التصرف
12%	26385	252195	252195	225810	215368	التأجير العمومي
43%	8819	29319	29319	20500	18819	وسائل المصالح
0%	0	607	607	607	84	التدخل العمومي
120%	37156	15407	68207	31051	55827	العنوان الثاني: نفقات التنمية
113%	34949	6600	66000	31051	55827	الإستثمارات المباشرة
113%	34949	6600	66000	31051		على الموارد العامة للميزانية
	2207	2207	2207	0		على موارد القروض الخارجية الموظفة
	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
	0	0	0	0		على الموارد العامة للميزانية
	0	0	0	0		على موارد القروض الخارجية الموظفة
	0	0	0	0		صناديق الخزينة
27%	73470	297528	350328	276858	290097	مجموع البرنامج

رسم بياني: تطور إعتمادات برنامج الديوانة (في انتظار مشروع الميزانية)

### 2.3 - إطار نفقات متوسط المدى لبرنامج الديوانة 2018-2019-2020:

ستبلغ الإعتمادات المقدرة لبرنامج الديوانة لسنة 2019 ما قدره 376570 أ.د أي بنسبة تطور تقدر بـ 7.5%. أما بالنسبة لسنة 2020 فمن المقدر أن تبلغ الإعتمادات المرصودة لبرنامج الديوانة ما قدره 388328 أ.د أي بنسبة تطور مقارنة بسنة 2018 تقدر بـ 11%.

## تطور إعمادات برنامج الديوانة 2017-2018-2019

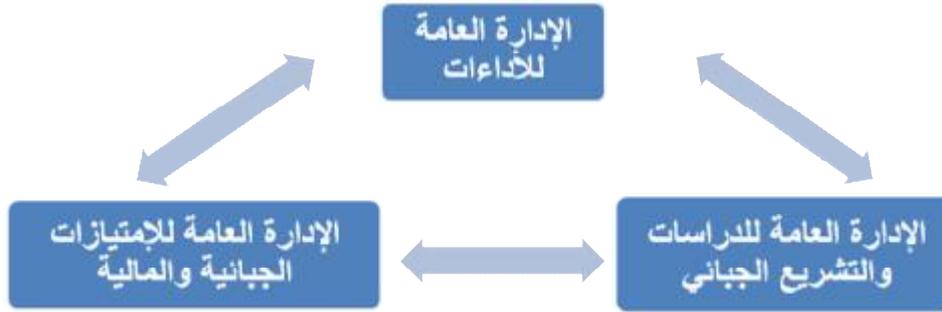
تقديرات			قانون المالية	إنجازات			البيان
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
إن.م.م.	إن.م.م.	إن.م.م.	2017				
311 20	297 355	282121	245807	234171	191 319	165394	نفقات التصرف
277 775	265 813	252195	225810	215368	175 012	142415	I - التأجير العمومي
277 775	265 813	29319			175 012	142415	. على الموارد العامة للميزانية
		607					. على الموارد الذاتية للمؤسسات
		68207					. على موارد صناديق الخزينة
32 571	30 902	66000	20500	18819	16 132	21700	II - وسائل المصالح
32 571	30 902	66000			16 132		. على الموارد العامة للميزانية
		2207					. على الموارد الذاتية للمؤسسات
		0					. على موارد صناديق الخزينة
674	640	0	607	84	175	1279	III - التدخل العمومي
674	640	0			175		. على الموارد العامة للميزانية
		0					. على موارد صناديق الخزينة
77 308	79 215	350328	31051	55827	10 974	15895	نفقات التنمية
76 271	70 950	66000	31051	55827	10 974	15895	I - الاستثمارات المباشرة
76 271	70 950	66000	31051		10 974	15895	. على الموارد العامة للميزانية
			0				. على الموارد الذاتية للمؤسسات
							. على موارد صناديق الخزينة
1037	8 265	2 207					. على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0			0	0	II - التمويل العمومي
							. على الموارد العامة للميزانية
							. على الموارد الذاتية للمؤسسات
							. على موارد صناديق الخزينة
							. على موارد القروض الخارجية الموظفة
							على موارد الهبات
<b>388 328</b>	<b>376 570</b>	<b>350 328</b>	<b>276858</b>	<b>290097</b>	<b>202 293</b>	<b>181289</b>	<b>مجموع البرنامج 1</b>

# برنامج الحماية

رئيس البرنامج : تولى السيد سامي الزويدي المدير العام للأداءات مهام رئيس برنامج الجباية منذ 31 أكتوبر 2016

## 1 - التقديم العام لبرنامج الجباية واستراتيجيته:

### 1.1 - خارطة البرنامج :



يعمل برنامج الجباية على رسم وتنفيذ السياسة الجبائية للبلاد ويشمل هذا البرنامج ثلاث إدارات عامّة وهي الإدارة العامّة للدراسات والتشريع الجبائي والإدارة العامّة للإمتميازات الجبائية والمالية والإدارة العامّة للأداءات.

تعدّ الإدارة العامّة للدراسات والتشريع الجبائي أحد الفاعلين في رسم وتنفيذ السياسة الجبائية بإعتبارها مكلفة خاصّة بإعداد الدراسات المتعلقة بالمنظومة الجبائية قصد رصد حاجيات تطويرها وملاءمتها مع متطلبات التنمية وأهداف السياسة الجبائية المرسومة وإعداد مشاريع النصوص التشريعيّة والترتيبيّة ذات الصبغة الجبائية وشرحها ونشرها على مستوى المصالح الإداريّة والعموم فضلا عن السهر على تدليل الصعوبات التطبيقية للتشريع الجبائي والإسهام في تحديث الجباية وتكوين الأعوان والقضاة والمهنيين في المادّة الجبائية.

أمّا الإدارة العامّة للإمتميازات الجبائية والمالية فهي مكلفة خاصة بإعداد مشاريع النصوص المتعلقة بالإمتميازات الجبائية والمالية والمشاركة في دراسة النصوص وتنفيذ الإجراءات الخاصة بالنهوض بالإستثمار والمبادرة الخاصة وإعداد الدراسات المتعلقة بالإمتميازات

الجبائية والمالية قصد تطوير منظومة منح الحوافز وملاءمتها مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تساهم الإدارة العامة للامتيازات الجبائية والمالية في تصور ودراسة الإجراءات والإصلاحات الرامية لمعاودة مسيرة الإنفتاح الإقتصادي في المجالات الراجعة بالنظر لوزارة المالية.

ويرتكز عمل الإدارة العامة للأداءات على السهر على تطبيق النصوص التشريعية والترتيبية ذات الصبغة الجبائية ومراقبة ومراجعة قاعدة الأداءات والمعاليم والضرائب والأتاوات وغيرها الخاضعة لأحكام مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية ومتابعة النزاعات المتعلقة بأساس الأداء والنزاعات الجبائية الجزائية للمحافظة على الدور الفعّال للجباية في توجيه المجهود التنموي وذلك بإتخاذ الإجراءات اللازمة في إطار إصلاح النظام الجبائي وتحسين مردود الأداء والعمل على تحقيق العدالة الجبائية بالحدّ من ظاهرة التهرب الجبائي والرفع من مردودية تدخلات مصالح المراقبة الجبائية وترشيدها لتعبئة موارد ميزانية الدولة.

## 2.1 - إستراتيجية البرنامج:

تتمثل إستراتيجية برنامج الجباية في تدعيم العدالة الجبائية وتبسيط النظام الجبائي وإكسائه مزيدا من النجاعة وتعصير إدارة الجباية ودعم الواجب الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي. وذلك في إتجاه تعزيز الثقة وتقريب الإدارة من المواطن وإرساء ثقافة جبائية حضارية وحمل المطالب بالأداء على الالتزام بواجبه الجبائي ومكافحة التهرب الجبائي من جهة ورفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس، قامت مصالح وزارة المالية بتنفيذ عدة مشاريع لإصلاح المنظومة الجبائية وإعادة تنظيم وضبط مشمولات مصالحها الإدارية أهمّها:

- إصدار مجلة الأداء على القيمة المضافة،
- إصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات،

- إصدار مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي،
  - إصدار مجلة الجباية المحلية،
  - إصدار مجلة الحقوق والإجراءات الجباية،
  - اعتماد وسائل الاتصال الحديثة لتيسير القيام بالواجب الجبائي،
  - تنقيح الأمر المتعلق بتنظيم وزارة المالية في مناسبات متتالية للرفع من مردودية مصالح الجباية. بالرغم من أهميتها لم تكف هذه الإصلاحات للإستجابة الكلية للانتظارات المتعلقة بإرساء العدالة الجبائية وتعبئة موارد ميزانية الدولة لرفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية.
- مما استوجب مراجعة شاملة للنظام الجبائي، مشروع شرعت وزارة المالية في تنفيذه منذ سنة 2014 .

وقد تم ضبط ست مجالات إصلاح تتعلق بـ:

- ü الضرائب المباشرة: إعادة النظر في نسب الضريبة وضبط قاعدتها وصيغ تطبيقها والامتيازات الجبائية المتعلقة بها.
- ü الضرائب غير المباشرة: ضبط ميدان وصيغ تطبيق مختلف الضرائب غير المباشرة والامتيازات الجبائية المتعلقة به،
- ü الجباية المحلية: تبسيطها وتحسين نجاعتها في اتجاه تدعيم الموارد المالية للجماعات المحلية وملاءمتها مع مقتضيات الدستور الجديد،
- ü دعم قواعد المنافسة النزيهة والحد من التهرب ودعم ضمانات المطالبين بالأداء،
- ü تعصير إدارة الجبائية عبر تطوير وملاءمة وسائل وطرق عمل إدارة الجباية،
- ü مراجعة النظام التقديري في اتجاه تخصيصه قصرا لمستحقه وإدماج الاقتصاد الموازي ضمن الدورة الاقتصادية المنظمة.

## 2 - أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

يهدف تحقيق إستراتيجية البرنامج ومتابعتها تم إختيار الأهداف التالية للبرنامج والمتمثلة في:

1. تحسين مستوى جودة إساءة الخدمات.

2. الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.

3. رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة.

### الهدف 1.0.2: تحسين مستوى جودة إساءة الخدمات

#### 1 - تقديم الهدف:

يرمي الهدف إلى الوقوف على مدى تحسين جودة الاستقبال وتيسير عملية القيام بالواجبات الجبائية من خلال تطوير الخدمات الجبائية الموضوعة على الخط وتيسير النفاذ إلى المعلومة الجبائية.

#### 2 - مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار التوجه الإستراتيجي المتعلق بتدعيم الحوكمة من خلال ضمان جودة الخدمات المسداة من قبل مصالح المهمة.

#### 3 - مبررات اعتماد المؤشرات:

أفضت عملية التقييم الذاتي لإطار القدرة على الأداء التي تم القيام بها خلال سنة 2017 إلى التغييرات التالية على مستوى هذا البرنامج:

- تغيير تسمية المؤشر 1.1.0.2 في إتجاه إكسائها صيغة إيجابية تعبر بصفة أوضح على تطور القدرة على الأداء المنجزة من "نسبة الأجوبة المؤجلة من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد على مطالب إرشادات المواطنين" إلى "نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد"،
- إحداث مؤشر جديد يتعلق بإحتساب عدد الخدمات الإدارية المشمولة بالتطبيق الإعلامية للتصرف في الشهاد الجبائية التي تم وضعها طور الإستغلال بداية من

شهر جانفي 2017. وستمكن هذه التطبيقية من توحيد نماذج الشهادات المسلمة وتسهيل عملية متابعتها وتخفيف عبء الأعمال المادية للأعوان. ويندرج إحداث هذا المؤشر ضمن متابعة تقدم تنفيذ برنامج إدارة الجباية الرامي إلى إدراج 35 نوع من الشهادات المسلمة من قبل مختلف المصالح الجبائية عن طريق التطبيقية الإعلامية الجديدة للتصرف في الشهادت وذلك في غضون 5 سنوات.

وعلى هذا الأساس تتمثل مؤشرات قياس أداء الهدف في:

- المؤشر 1.1.0.2: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد.
- المؤشر 2.1.0.2: معدّل آجال الردّ على عرائض المطالبين بالأداء.
- المؤشر 3.1.0.2: عدد الخدمات الإدارية المشمولة بالتطبيقية الإعلامية للتصرف في الشهادت الجبائية.

وتم اعتماد هذه المؤشرات بالنظر لأهمية دور الإدارة في توجيه وإرشاد المتعاملين معها لحثهم على الإمتثال التلقائي للقيام بواجباتهم الجبائية من ناحية وتوفير أحسن ظروف إسداء الخدمات الإدارية من خلال تطوير جودة الإستقبال والتقليص في آجال إسداء الخدمات من ناحية أخرى.

#### نتائج مؤشرات تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
100	100	100	97.75	99.84	99.56	97.5	%	المؤشر 1.1.0.2: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد
9	10	11	12	14	13	20	يوم	المؤشر 2.1.0.2 : معدّل آجال الرد على عرائض المطالبين بالأداء - استفسارات واردة على الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي - مطالب انتفاع بامتيازات جبائية ومالية
14	15	16	17	17	19	19	عدد	المؤشر 3.1.0.2 : عدد الخدمات الإدارية المشمولة بالتطبيقية الإعلامية للتصرف في الشهادت الجبائية
7	7	8	5	-	-	-		

## الهدف 2.0 2: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي

### 1 - تقديم الهدف:

يرمي هذا الهدف إلى تحقيق نجاعة سياسة إدارة الجباية للحد من ظاهرة التهرب الجبائي وأثارها في دفع المطالبين بالأداء لإحترام واجباتهم الجبائية وحثهم على الإمتثال التلقائي.

### 2 - مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار التحكم في التوازنات المالية العمومية وضمن ديمومة الميزانية.

### 3 - مبررات اعتماد المؤشرات:

- المؤشر 1.2.0.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة.

- المؤشر 2.2.0.2: تطوّر عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائرية.

- المؤشر 3.2.0.2: تطوّر عدد عمليات المراجعة الجبائية.

- تمكن هذه المؤشرات من تحديد مدى نجاعة تدخلات مصالح المراقبة الجبائية للحد من ظاهرة التهرب الجبائي:

### مؤشرات قياس الأداء المتعلقة بالحد من ظاهرة التهرب الجبائي

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
20	20	19	18	13.8	12.4	15.7	عدد	المؤشر 1.2.0.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة
110.000	105.000	100.000	83.000	97.954	80.596	32.974	عدد	المؤشر 2.2.0.2: تطوّر عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائرية
23.000	22.000	21.000	20.000	11.961	17.000	13.376	عدد	المؤشر 3.2.0.2: تطوّر عدد عمليات المراجعة الجبائية

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه تم القيام بالمراجعات التالية على مستوى مؤشرين إثنين:

ü بالنسبة للمؤشر 1.2.0.2 تم تغيير تسميته من "عدد نقاط تراجع نسب الإغفالات بعد تدخل مصالح الجبائية" إلى "عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة في اتجاه إكسائها صيغة إيجابية تعبر بصفة أوضح على تطور القدرة على الأداء المنجزة.

ü بالنسبة للمؤشر 2.2.0.2: تطوّر عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائرية: تمّ الترفيع في مستوى نتائج قدرة الأداء المرتقبة لسنة 2018 والسنوات الموالية بالنظر لنسق التطوّر الإيجابي لنتائج المؤشر خلال سنة 2016 ويرجع ذلك إلى تحسن ظروف المراقبة الميدانية و خاصة الجانب الأمني منها.

### الهدف 3.0.2: رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة

#### 1 - تقديم الهدف:

يرمي هذا الهدف إلى توجيه تدخلات مصالح المراقبة الجبائية نحو القطاعات والأنشطة والمطالبين بالأداء الذين لم تبلغ مساهمتهم الجبائية المستوى المطلوب بالمقارنة مع أهمية وحجم النشاط.

#### 2 - مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار التحكم في التوازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية.

#### 3 - مبررات اعتماد المؤشرات:

- المؤشر 1.3.0.2: مردود المراقبة الجبائية.
- المؤشر 2.3.0.2: نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.
- المؤشر 3.3.0.2: موطن سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية.

تمكن هذه المؤشرات من قياس نسبة تطور المردود المالي لمصالح المراقبة، بصفة عامة، ومن قياس قدرة هذه المصالح على إقناع المطالب بالأداء لإبرام صلح بخصوص عمليات المراقبة من خلال توفير كافة الضمانات التشريعية وتفادي الشطط عند إعادة ضبط أسس الأداء بصفة أخص. كما تمكن هذه المؤشرات من تحديد موسم سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية.

#### مؤشرات قياس الأداء المتعلقة برفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
2.000	1.900	1.700	1.450	1.534	1.407	1.380	مليون دينار	المؤشر 1.3.0.2 : مردود المراقبة الجبائية
50.0	50.0	45.0	42.0	35.4	35.1	50.6	%	المؤشر 2.3.0.2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح
75	73	71	70	68	-	-	%	المؤشر 3.3.0.2 : متوسط سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية

وتجدر الإشارة إلى أنه تم القيام بالتعديلات التالية:

- بالنسبة للمؤشر عدد 3.3.0.2 المتعلق بنسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية، تم خلال عملية المراقبة الذاتية لإطار القدرة على الأداء التي تم إنجازها خلال سنة 2017 تغيير تسمية وطريقة إحتساب هذا المؤشر ليتم الإعتماد مستقبلا على معدل موسم السلسلة الإحصائية (Médiane) عوضا عن المعدل الحسابي لمجموع المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري والمصادق عليها على مستوى المحاكم الابتدائية ويعزى هذا التغيير إلى أن طريقة الإحتساب الجديدة تعكس بصفة أوضح وأدق واقع توزيع نسب المصادقة من قبل المحاكم الابتدائية بين مختلف المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات.

## 2.2 - تقديم أنشطة البرنامج:

### 1.2.2 - أنشطة ذات إنعكاس مالي:

(الوحدة: ألف دينار)

تقديرات اعتمادات الأنشطة لسنة 2018	الأنشطة	الهدف
115	مواصلة تركيز نظام الجودة بمكاتب المراقبة والقيام بسبر آراء حول مدى رضا المتعاملين مع مكاتب مراقبة الأداءات	الهدف 1.0.2: تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات
450	تأثيث مصالح المراقبة	
570	تهيئة وصيانة مكاتب مراقبة الأداءات	
640	إحداث مكاتب مراقبة الأداءات إضافية.	الهدف 2.0.2: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي
3350	توسيع المقرات الإدارية	
310	اقتناء وسائل النقل الإدارية	الهدف 3.0.2: رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة
2850	انتدابات	
1000	اقتناء معدات إعلامية مكتبية	

### 2.2.2 - أنشطة ذات إنعكاس مالي:

الأنشطة	الهدف
مراجعة التطبيقات الإعلامية المخصصة لمتابعة الإنتفاع بالامتيازات الجبائية قصد إحكام عمليات الإسناد والمتابعة وتوسيع التجربة لتشمل شهادات أخرى	الهدف 1.0.2: تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات
إحداث سلك تابع للإدارة العامة للأداءات يسمى " فرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي " طبقا لأحكام الفصل 33 من قانون المالية لسنة 2017.	الهدف 2.0.2: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي
وضع تطبيق إعلامية لتحسين انتقاء الملفات حسب أهمية المخاطر (Scoring) قصد برمجتها لمراجعة معمقة أو أولية.	
تفعيل لجنة التصرف في المخاطر الجبائية على المستوى المركزي ومواصلة تركيز وتفعيل اللجان الجهوية	الهدف 3.0.2: رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة
تركيز نظم التبادل الحيني والآلي للمعلومات مع الهياكل التابعة لوزارة المالية وإبرام اتفاقيات مع الهياكل الحكومية التابعة لوزارات أخرى نفس الغرض	
توسيع ميدان منظومة التصريح ودفع الأداء عن بعد ليشمل أصنافا أخرى من المطالبين بالأداء ومن الأداءات والمعاليم الأخرى.	
تفعيل إدارة المؤسسات المتوسطة على مستوى تونس الكبرى	
تفعيل تنظيم إدارة المؤسسات الكبرى بتوسيع صلاحياتها لتشمل المراجعة المعمقة إلى جانب التصرف وإسداء الخدمات للمطالبين بالأداء الراجعين إليها بالنظر.	

### 3 - نفقات برنامج الجباية:

#### 3-1 - ميزانية برنامج الجباية حسب نوعية النفقة (إعتمادات الدفع):

تم ضبط مجموع الإعتمادات المقترحة لنفقات التصرف والتنمية لبرنامج الجباية لسنة 2018 في حدود 153 000 ألف دينار مقابل 129 772 ألف دينار خلال سنة 2017 أي بنسبة تطوّر قدرها 17.9%.

#### تطور إعتمادات برنامج "الجبائية"

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور ( 2018- 2017 )	تقديرات 2018 (2)		قانون المالية 2017 - 1	إنجازات 2016	بيان البرنامج
	المبلغ (1) - (2)	اعتمادات الدفع			
( النسبة ( % ) (1) / (1) - (2)	(1) - (2)				
16,45%	20 862		126 808	125 618	العنوان الأول : نفقات التصرف
15,90%	19 108		139 309	119 043	التأجير العمومي
26,71%	1 751		8 306	6 559	وسائل المصالح
5,77%	3		55	16	التدخل العمومي
79,82%	2 366		5 330	2 579	العنوان الثاني: نفقات التنمية
79,82%	2 366		5 330	2 579	الإستثمارات المباشرة
79,82%	2 366		5 330	2 579	على الموارد العامة للميزانية
*	*	*	*	*	على موارد القروض الخارجية الموظفة
*	*	*	*	*	التمويل العمومي
*	*	*	*	*	على الموارد العامة للميزانية
*	*	*	*	*	على موارد القروض الخارجية الموظفة
*	*	*	*	*	صناديق الخزينة
17,90%	23 228		129 772	128 197	مجموع البرنامج

## تطور إعتمادات برنامج "الجباية"

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور ( 2017- 2018 )		تقديرات 2018 (2)		قانون المالية	إنجازات	بيان البرنامج
النسبة ( % ) (1) / (1) - (2)	المبلغ (1) - (2)	اعتمادات الدفع	أعتمادات التعهد	2017 - 1	2016	
16%	20 862		147 670	126 808	125 650	العنوان الأول : نفقات التصرف
16%	19 108		139 309	120 201	119 043	التأجير العمومي
27%	1 751		8 306	6 555	6 559	وسائل المصالح
6%	3		55	52	48	التدخل العمومي
80%	2 568		5 330	2 762	2 836	العنوان الثاني: نفقات التنمية
80%	2 568		5 330	2 762	2 836	الإستثمارات المباشرة
80%	2 568		5 330	2 762	2 836	على الموارد العامة للميزانية
	0					على موارد القروض الخارجية الموظفة
	0					التمويل العمومي
	0					على الموارد العامة للميزانية
	0					على موارد القروض الخارجية الموظفة
	0					صناديق الخزينة
18%	23 430		153 000	129 570	128 486	مجموع البرنامج

### 3-2 - إطار النفقات متوسط المدى لبرنامج "الجباية" (2018-2020).

قدرت جملة نفقات برنامج الجباية لسنة 2018 بـ 153 000 ألف دينار وستبلغ جملة

النفقات 160 650 ألف دينار سنة 2019 و 168 682 ألف دينار سنة 2020.

الوحدة: ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2017	إنجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
162 806	155 054	147 670	126 808	125 618	117 788	106 522	نفقات التصرف
162 806	155 054	147 670	126 808	125 618	117 788	106 522	. على الموارد للميزانية
153 588	146 274	139 309	120 201	119 043	111 890	100 910	التأجير العمومي
9 157	8 721	8 306	6 555	6 559	5 898	5 612	وسائل المصالح
61	58	55	52	16	0	0	التدخل العمومي
*	*	*		*	*	*	. على موارد صناديق الخزينة
*	*	*		*	*	*	التأجير العمومي
*	*	*		*	*	*	وسائل المصالح
*	*	*		*	*	*	التدخل العمومي
*	*	*		*	*	*	. على الموارد الذاتية للمؤسسات
*	*	*		*	*	*	التأجير العمومي
*	*	*		*	*	*	وسائل المصالح
*	*	*		*	*	*	التدخل العمومي
5 876	5 596	5 330	2 836	2 579	1 257	1 329	نفقات التنمية
5 876	5 596	5 330	2 836	2 579	1 257	1 329	. على الموارد للميزانية
5 876	5 596	5 330	2 863	2 579	1 257	1 329	I - الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0	0	0	II - التمويل العمومي
*	*	*	*	*	*	*	على موارد القروض الخارجية
*	*	*	*	*	*	*	الاستثمارات المباشرة
*	*	*	*	*	*	*	. على موارد صناديق الخزينة
*	*	*	*	*	*	*	. على الموارد الذاتية للمؤسسات
168 682	160 650	153 000	129 644	128 197	119 045	107 851	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
168 682	160 650	153 000	129 644	128 197	119 045	107 851	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

# برنامج المحاسبة العمومية

رئيسة البرنامج: تم تعيين السيدة حليلة بحار مديرة عامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص  
رئيسة برنامج "المحاسبة العمومية" منذ نوفمبر 2016.

## 1 - التقديم العام لبرنامج المحاسبة العمومية وإستراتيجيته:

### 1 - 1 - تقديم البرنامج:

يرمي برنامج المحاسبة العمومية، إلى تطوير طرق التصرف وإرساء الآليات والإجراءات  
الكفيلة بتحسين مهام استخلاص الموارد وترشيد مسالك تأدية ودفع النفقات العمومية ومسك  
وتقديم الحسابات العمومية وفق معايير الشفافية والدقة والمصداقية.

ويرتكز تطبيق برنامج المحاسبة العمومية على ثلاث مجموعات من الإجراءات الجوهرية  
تتمثل في:

- متابعة الأداء وذلك بتحديد أهداف قابلة للقياس ومتابعة مدى تحقيقها بالاستناد إلى  
مؤشرات،

- تطوير منهجية عقود الأهداف والبرامج بين رئيس البرنامج والمتدخلين من المستوى  
الوسيط ثم بين المشرفين من المستوى الوسيط والمتدخلين من المستوى العملي،

- اعتماد حوار التصرف في ضبط الأهداف والمؤشرات التابعة لها بصفة.

ويتولى رئيس برنامج المحاسبة العمومية:

- ملاءمة إستراتيجية البرنامج مع الإستراتيجية القطاعية للحكومة،

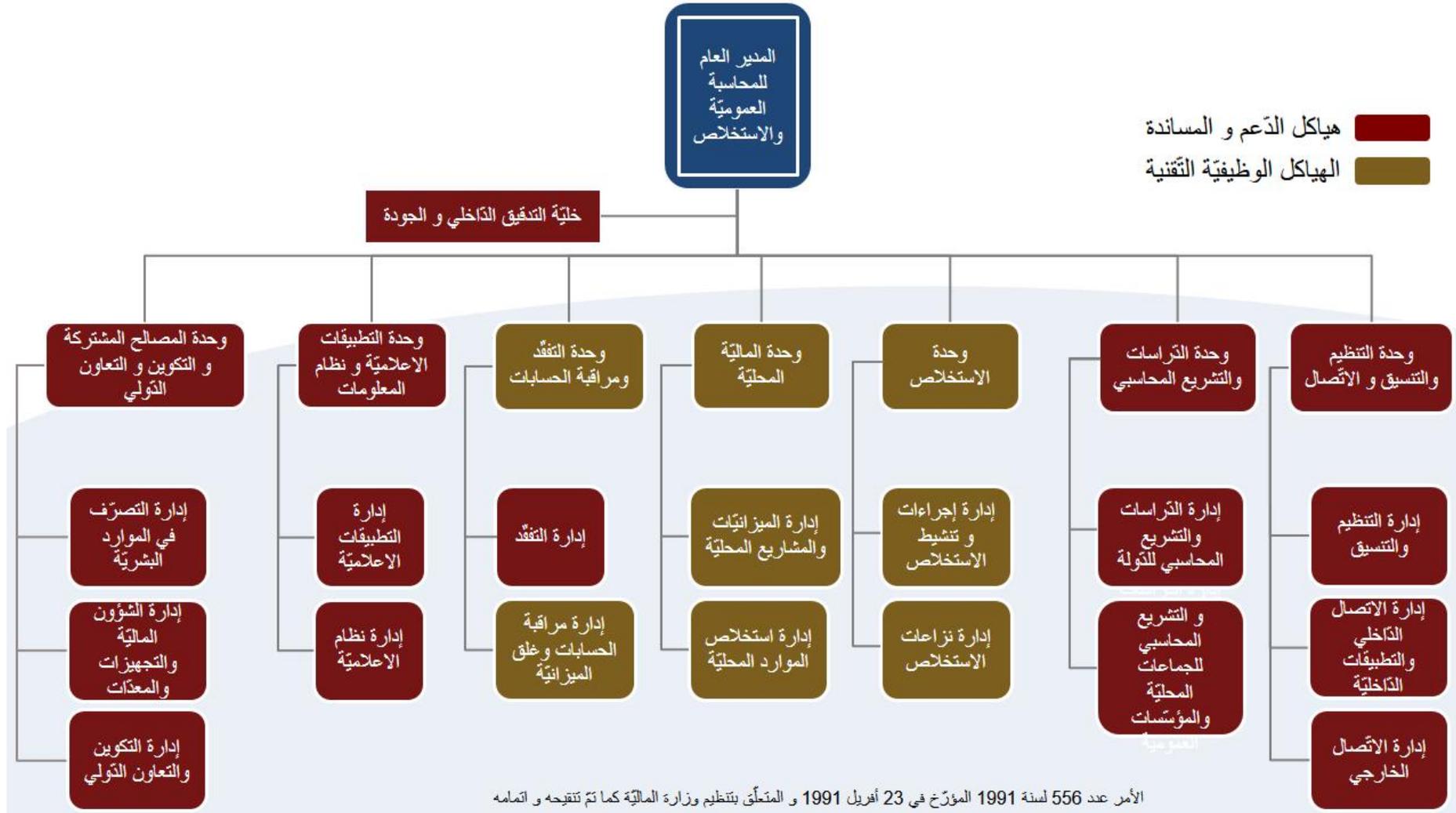
- قيادة وتنسيق أعمال المتدخلين في تنفيذ البرنامج،

- مسؤولية التصرف في موارد البرنامج ومتابعة تنفيذ ميزانيته وتوجيه الخيارات وفق

الأنشطة قصد تحقيق أهداف القدرة على الأداء المرجوة.

ويعتمد في ذلك المشاركة في مختلف مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية بمعونة مسؤولي الأنشطة  
الأساسية وتفعيل حوار التصرف مع مختلف المتدخلين في البرنامج على المستويين الأفقي  
والعمودي.

× المصالح المركزية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص



المصالح الخارجية لإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص	
<p>W الخزينة العامة للبلاد التونسية</p> <p>W الأمانة العامة للمصاريف</p> <p>W أمانات المصاريف (7)</p> <p>W مستودع الطابع الجبائي</p> <p>W مركز النداء والتصرف في المخالفات المرورية والخطايا والعقوبات المالية</p>	<p>المراكز المحاسبية للدولة ذات الاختصاص الوطني</p>
<p>W أمانات المال الجهوية (27)</p> <p>W قباضات المجالس الجهوية (24)</p>	<p>المراكز المحاسبية للدولة ذات الاختصاص الجهوي</p>
<p>W قباضات مالية (347)</p> <p>W قباضات بلدية (58)</p>	<p>المراكز المحاسبية للدولة ذات الاختصاص المحلي</p>

## 2-2 - التوجهات الإستراتيجية لبرنامج المحاسبة العمومية:

تسعى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص إلى تدعيم تعبئة موارد الدولة وتساهم في ترشيد النفقات العمومية.

وفي هذا الصدد، تعمل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص جاهدة على ضمان توفير الموارد العمومية المبرمجة بميزانية الدولة وميزانية الجماعات المحلية والحد من الإقتراض الذي أصبح عبئا ثقيلا على الدولة. كما تسهر على سرعة تأدية النفقات العمومية المرخص فيها بقانون المالية قصد الإيفاء بالتزاماتها وتعهداتها في أقرب الآجال وذلك بتطوير دور المحاسب العمومي في تأدية نفقات الميزانية وفق المنظور البرامجي عن طريق مراجعة طرق المراقبة والوثائق المؤيدة للنفقات والمساهمة في إعداد تبويب جديد يستجيب لمتطلبات التصرف حسب الأهداف.

كما تحرص الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص بمصالحها المركزية والخارجية على توفير معلومة محاسبية موثوق بها ذات جودة تمكن مستعمليها ومن بينهم مجلس نواب الشعب من الاطلاع وتقييم الانجازات مقارنة بما تم ترسيمه على مستوى قانون المالية. هذا وتواصل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص إنجاز الدراسة الرامية إلى إرساء نظام محاسبي جديد مستمد من المعايير العالمية يمكن من الإدلاء في أحسن الآجال بمعلومة محاسبية شاملة وموثوق بها وتفصح بشفافية عن الوضعية المالية للهيكل العمومية ومكاسبها هذا بالإضافة إلى متابعة تنفيذ الميزانية.

كما تسهر الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص على الإرتقاء بجودة خدمات القباضات المالية ومستوى أداء أعوانها إلى مستوى أفضل ودعم قدرتهم على تطبيق مفاهيم الأداء الحديثة والمتطورة التي تركز على حسن إستقبال المطالبين بالأداء وتحقيق رضائهم والإستجابة لطلباتهم ولحاجتهم إلى خدمة أسرع وأكثر قربا.

## 2 - أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج المحاسبة العمومية:

يتنزل عن التوجهات الإستراتيجية لبرنامج المحاسبة العمومية الأهداف التالية:

المؤشرات	الأهداف
- 1.1.0.3: نسبة تحقيق الموارد الجبائية مقارنة بالتقديرات - 2.1.0.3: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات	1.0.3: ضمان توفير الموارد المكلفة بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص
- 1.2.0.3: معدل آجال تأدية النفقات العمومية لدى المحاسبين العموميين	2.0.3: سرعة تأدية النفقات العمومية
- 1.3.0.3: نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة	3.0.3: تحسين مطابقة حسابات المراكز المحاسبية
- 1.4.0.3: معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية	4.0.3: تحسين جودة الخدمات

### 2-1 - تقديم أهداف ومؤشرات البرنامج:

**الهدف 1.0.3: ضمان توفير الموارد المكلفة بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص:**

#### 1 - تقديم الهدف:

تسعى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص لضمان توفير الموارد العمومية المبرمجة بميزانية الدولة وميزانيات الجماعات المحلية. وتعتبر عملية إستخلاص الديون العمومية المهمة الأساسية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص نظرا لمساهمتها الرئيسية في تحقيق المداخيل المبرمجة بميزانية السنة. وبالتالي تسعى الإدارة إلى ضمان توفير هذه الموارد بتركيز كل الآليات اللازمة التي تخول للمحاسب العمومي أن يقوم بكل ما يلزم من إجراءات تؤدي إلى إستخلاص المبلغ المضمن بإذن الإستخلاص. وتختلف مهمة المحاسب العمومي حسب نوعية الموارد التي كلف بجبايتها: إستخلاص الأداءات والمعالييم بصفة فورية أو إستخلاص بعنوان ديون مثقلة.

## 2 - مرجع الهدف:

يبتزّل هذا الهدف في إطار التحكم في التوازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية فيما يخص الجانب المتعلّق بضمان توفير الموارد العمومية

## 3 - مبررات اعتماد المؤشرات:

- المؤشر 1.1.0.3: نسبة تحقيق الموارد الجبائية مقارنة بالتقديرات: تسعى الإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة والاستخلاص لضمان تطوّر المداخيل الجبائية بما يفوق أو يساوي تطوّر المداخيل المبرمجة بميزانية الدولة للفترة المعنية. وتنقسم هذه المداخيل إلى مداخل فورية يتمّ تحصيلها أساساً عن طريق إيداع التصاريح الجبائية وديون مثقّلة يتمّ استخلاصها بعد اتخاذ مختلف إجراءات التتبع من قبل المحاسب العمومي وذلك قصد تسوية الوضعيات وتفاذي تراكم التثقيلات وتمويل ميزانية الدولة.

- المؤشر 2.1.0.3: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات: إن مجهود جباية الموارد المحلية أساسي للتصرف المالي الناجع في ميزانيات الجماعة المحلية بما أنه يوفّر الموارد التي تمكّن من ضمان توازنها المالية والإيفاء بتعهداتها السنوية.

جدول عدد 1

التقديرات			تقديرات 2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
-	-	-	17170,7	14065,8	14399	14285,4	المبلغ بالمليون دينار	المؤشر 1.1.0.3: نسبة تحقيق الموارد الجبائية مقارنة بالتقديرات
100	100	100	94,82	85,19	94,12	105,15	نسبة مائوية (1)	
-	-	-	98,27	94,89	99,97	99,96	نسبة مائوية (2)	
-	-	-	964,5	857,6	813,5	739,7	المبلغ بالمليون دينار	المؤشر 2.1.0.3: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات
100	100	100	97	100,79	107,73	108,97	نسبة مائوية (3)	
-	-	-	97	99	104,5	100	نسبة مائوية (4)	

- (1): تم احتساب مؤشرات الانجازات مقارنة بالتقديرات الأولية المضمنة بقوانين المالية الأصلية  
(2): تم احتساب مؤشرات الانجازات مقارنة بالتقديرات النهائية المضمنة بقوانين المالية التكميلية  
(3): تم احتساب مؤشرات الانجازات مقارنة بالتقديرات الأولية.  
(4): تم احتساب مؤشرات الانجازات مقارنة بالتقديرات النهائية.

## الهدف 2.0.3: سرعة تأدية النفقات العمومية:

### 1 - تقديم الهدف:

تعمل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص على تأدية النفقات العمومية المرخص فيها بقانون المالية في أسرع الآجال إلى مستحقيها.

كما تتولى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص مهمة تنفيذ النفقات العمومية وتحرص على التوظيف الأمثل لهذه النفقات ومسالك تأديتها قصد التحكم في المخاطر واحترام الآجال القانونية من جهة والسعي إلى تقليص آجال خلاص دائني الدولة بما يضمن عدم الإضرار بوضعيتهم المالية من جهة أخرى. وباعتبار أنّ مرحلة تأدية النفقة تمثل آخر حلقة لتنفيذ النفقة، أوكل المشرع إلى المحاسب العمومي مهمة رقابية شاملة، للحد من مخاطر الأضرار بمصالح الخزينة في صورة تأدية نفقات تشوبها اخلالات تمس من صحتها.

### 2 - مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار التحكم في التوازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية فيما يخص الجانب المتعلق بسرعة تأدية النفقات العمومية.

### 3 - مبررات اعتماد المؤشرات:

- المؤشر 1.2.0.3: معدل آجال تأدية النفقات العمومية لدى المحاسبين العموميين: يمكن هذا المؤشر من احتساب معدل الآجال الفعلية للتأشير على أوامر الصرف (بالنسبة لجميع النفقات العمومية) ابتداء من تاريخ إحالتها من قبل مصالح الأمر بالصرف. وقد تطلب احتساب هذا المؤشر إدراج تاريخ وصول أمر الصرف إلى المحاسب المعني بتأدية النفقة على مستوى المنظومة الإعلامية "أدب" وتاريخ التأشير عليها وهذا تمّ فعلا خلال سنة 2015.

مع العلم بان المحاسب العمومي مطالب بانجاز الأعمال الرقابية ثم التأشير على الأمر بالصرف في صورة ثبوت صحة النفقة أو رفضه في صورة معاينة إخلال أو نقص قبل انتهاء الأجل الأقصى المخصص لفترة المراقبة والمحدد بقرار وزير المالية المؤرخ في 13 أكتوبر 1986 بـ 5 أيام لنفقات التأجير وبـ 15 يوماً بالنسبة لباقي النفقات. وينبغي على المحاسب العمومي أن يحرص على تأدية النفقة في أسرع الآجال وعدم تجاوز الأجل الأقصى.

جدول عدد 2

التقديرات			تقديرات 2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
5	5	5	5	5,43	-	-	المؤشر 1.2.0.3: معدل آجال تأدية النفقات العمومية لدى المحاسبين العموميين	

(1) : الآجال الفاصلة بين إحالة الأمر بالصرف ومؤيداته من قبل الأمر بالصرف وبين تاريخ التأشير من قبل المحاسب العمومي

### الهدف 3.0.3: تحسين مطابقة حسابات المراكز المحاسبية:

#### 1 - تقديم الهدف:

يتمثل دور الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص في توفير معلومة محاسبية موثوق بها أي أنه يتم إعداد حسابيات مختلف المراكز المحاسبية وفق الإجراءات القانونية والترتيبية الجاري بها العمل مع ضمان خلّوها من الأخطاء والإغفالات التي من شأنها أن تخلّ بجودة المعلومة المحاسبية.

يتمّ استغلال المعلومات المحاسبية بما يتناسب مع مسالك اتخاذ القرار ومختلف نظم الرقابة الإدارية والقضائية والسياسية.

#### 2 - مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار تدعيم جودة المعلومة المالية في جميع مراحلها من الإعداد إلى الإفصاح والتدقيق واحترام المعايير الدولية.

### 3 - مبررات إعتداد المؤشرات:

- المؤشر 1.3.0.3: نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة: يقوم المحاسبون العموميون بمسك حسابات الدولة والجماعات المحليّة والمؤسسات العموميّة الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية.

وتهدف هذه المهمة إلى مسك حسابية صحيحة مع العمل على تقليص الأخطاء المجسدة في الواقع من خلال مقارنة نسبة الحسابات المطابقة إثر عمليّات المراقبة من طرف المصالح الجهويّة والمركزيّة لمراقبة الحسابات الشهرية والسنويّة المقدمة من المحاسبين العموميين مقارنة بالعدد الجملي للحسابات.

يمكن احتساب هذا المؤشر حسب صنف المركز المحاسبي (قباضة مالية، أمانة مال جهوية،...).

#### مؤشرات قياس الأداء المتعلقة بتحسين مطابقة حسابات المراكز المحاسبية

التقديرات			تقديرات 2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
92	92	91	90	91,9	92,3	86	نسبة مئوية	المؤشر 1.3.0.3: نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة

### الهدف 4.0.3: تحسين جودة الخدمات

#### 1 - تقديم الهدف:

تم ضبط هذا الهدف لتحسين جودة الخدمات المسداة والارتقاء بأداء الإدارة إلى مستوى أفضل من خلال تحسين استقبال المواطنين وتقليص وقت انتظارهم أمام شبابيك القباضات.

#### 2 - مرجع الهدف:

يتمتثل هذا الهدف في إطار تدعيم نجاعة أداء الإدارة وتدعيم جودة الخدمات المسداة من قبل مصالح المهمة وإحترام المعايير الدولية.

### 3 - مبررات إعتداد المؤشرات:

- المؤشر 1.4.0.3: معدل مدة الإنتظار بالقباضات المالية: يعتبر الاستقبال المباشر مهماً بالنسبة لمصالحنا إذ نحرص على الاقتراب أكثر ما يمكن من المواطن وإسداء الخدمة بالجودة المطلوبة ويبرز ذلك تواجد قباضات المالية بكامل تراب الجمهورية وتوزعها على كافة التجمعات السكنية والاقتصادية. ومن أهمّ المؤشرات التي يمكن أن تقيس نجاعة خدماتنا هو مؤشر سرعة تأديتها على مستوى شبائيك القباضات وخاصة تقليص وقت انتظار المواطنين وسعياً إلى تقديم خدمة جيدة وسريعة. في هذا الإطار تمّ تجهيز أهمّ القبضات التي لها علاقة كثيفة مع المواطنين بمنظومات إعلامية تتصرف في قصاصات الأسبوعية لتنظيم طوابير الانتظار من ناحية وقيس آجال الانتظار بمختلف شبائيك الخدمات من ناحية أخرى.

#### مؤشرات قيس الأداء المتعلقة بتحسين جودة الخدمات

التقديرات			تقديرات 2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
5	5	5	6	7	-	-	دقيقة	المؤشر 1.4.0.3: معدل مدة الإنتظار بالقباضات المالية

### 2-2 - تقديم أنشطة البرنامج

قصد تحقيق القيم المنشودة لأهداف برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2018، تمّ برمجة جملة من الأنشطة والإجراءات. ويبين الجدول التالي أهمّ الأنشطة المبرمج تنفيذها لتحقيق الأهداف:

الإعتمادات	الأنشطة المبرمجة (*)	تقديرات 2018	المؤشرات	الأهداف / الأهداف الفرعية
لا يمكن تقدير مبالغ الإعتمادات	<p>- تحديد مقاييس لإحكام توزيع وتنظيم الأعوان بالقباضات المالية.</p> <p>- تنظيم ورشات تقييم النتائج المحققة بعنوان الإستخلاصات الفورية والديون المثقلة والمضمنة بلوحات القيادة لاتخاذ التدابير الضرورية لتحسين عملية الاستخلاص.</p> <p>- تكثيف عمليات تأطير خلايا الاستخلاص لترسيخ منهجية الأهداف وتقييم أدائهم.</p> <p>- ضبط مقاييس تصنيف الفصول غير القابلة للاستخلاص وتفعيل إجراءات الطرح بالنسبة لها.</p> <p>- إعادة تنظيم مهام تثقيف واستخلاص الديون الراجعة للجماعات المحلية ووضع منهجية في الاستخلاص لتدعيم اللامركزية.</p>	100%	المؤشر 1.1.0.3: نسبة تحقيق الموارد الجبائية مقارنة بالتقديرات	الهدف الأول 1.0.3: ضمان توفير الموارد المكلفة بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص
		100%	المؤشر 2.1.0.3: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات	
لا يمكن تقدير مبالغ الإعتمادات	<p>- إثر إحداث أسلوب الرقابة المعدلة، إصدار تعليمات عمل لتدعيم دور المحاسب العمومي من الناحية الرقابية والمحاسبية في مجال تأدية النفقات العمومية.</p>	5 أيام	المؤشر 1.2.0.3: معدل آجال تأدية النفقات العمومية	الهدف الثاني 2.0.3: سرعة تأدية النفقات العمومية
لا يمكن تقدير مبالغ الإعتمادات	<p>- دراسة إرساء نظام الرقابة الداخلية المحاسبية حسب المعايير الدولية من خلال تحليل وتصنيف المخاطر في المراكز المحاسبية.</p> <p>- تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعوان وإطارات المراكز المحاسبية للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية في مجال مسك المحاسبة.</p>	91%	المؤشر 1.3.0.3: نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة	الهدف الثالث 3.0.3: تحسين مطابقة حسابات المراكز المحاسبية
45.000 د	<p>- إتخاذ المستلزمات لضمان جودة الخدمات (نظام الأسبقية، بهو الاستقبال، الحضور..)</p> <p>- تعميم تجهيز باقي القباضات المالية بمنظومات إعلامية تتصرف في قصاصات الأسبقية لتنظيم طوابير الانتظار</p> <p>- تحديد شبانيك القباضات التي تسجل أكثر مدة انتظار بهدف تكوين أعوانها وتحسين مردوديتهم.</p>	5 دقائق	المؤشر 1.4.0.3: معدل مدة الانتظار بالقباضات المالية	الهدف الثالث 4.0.3: تحسين جودة الخدمات

### 3 - نفقات برنامج المحاسبة العمومية:

#### 3-1 - ميزانية برنامج المحاسبة العمومية حسب نوعية النفقة (إ اعتمادات الدفع):

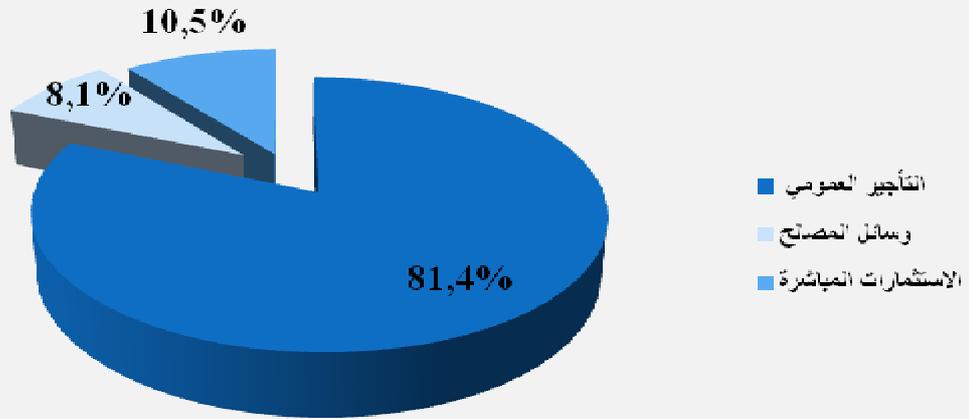
تم ضبط ميزانية برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2018 في حدود 250729,3 أ.د. أي بفارق إيجابي قدره 26,97% مقارنة بالإ اعتمادات المرصودة بقانون المالية لسنة 2017 والمقدرة بـ 197476,3 أ.د. ويبيّن الجدول الموالي تطوّر اعتمادات برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2017:

#### تطور إ اعتمادات برنامج "المحاسبة العمومية"

الوحدة: ألف دينار

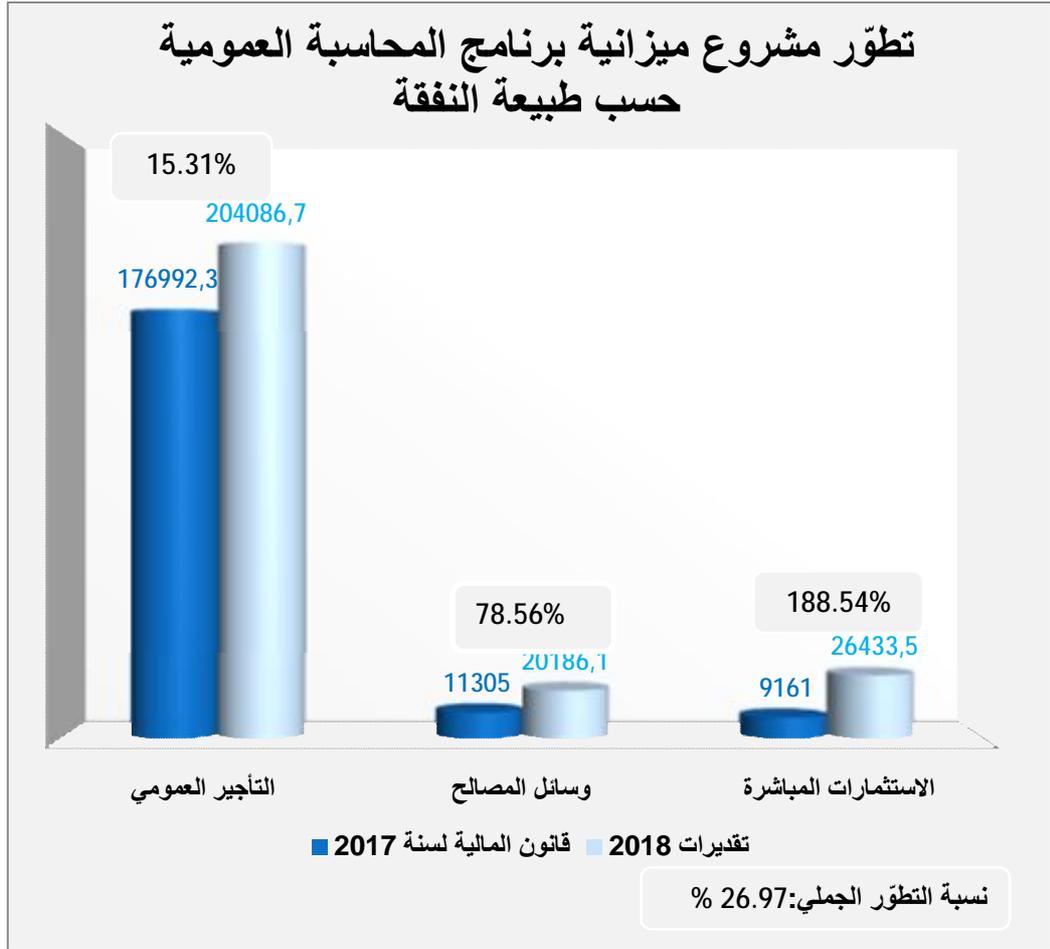
نسبة التطور 2018-2017		تقديرات 2018		قانون المالية 2017 (1)	انجازات 2016	البيان
النسبة (%)	المبلغ	اعتمادات الدفع (2)	اعتمادات التعهد			
(2) - (1)/(1)	(1) - (2)					
						العنوان الأول : نفقات التصرف
15,31	27094,4	204086,7	204086,7	176992,3	184624,1	التأجير العمومي
78,56	8881,1	20186,1	20186,1	11305	11054,9	وسائل المصالح
27,78	5	23	23	18	17,9	التدخل العمومي
188,54	17272,5	26433,5	41064	9161	6968,6	العنوان الثاني: نفقات التنمية
						الإستثمارات المباشرة
188,54	17272,5	26433,5	41064	9161	6968,6	على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
						التمويل العمومي
						على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
						صناديق الخزينة
26,97	53253	250729,3	265359,8	197476,3	202665,5	مجموع البرنامج

توزيع مشروع ميزانية برنامج "المحاسبة العمومية" لسنة 2018  
حسب طبيعة النفقة: إعتمادات الدفع



يتبين من خلال الرسم البياني المتعلق بتوزيع مشروع ميزانية برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة أن نفقات التأجير تمثل النسبة الأهم من حيث حجم الإعتمادات المخصصة لها تليها نفقات التنمية ثم وسائل المصالح.

ويبين الرسم البياني التالي تطور مشروع ميزانية برنامج المحاسبة العمومية حسب طبيعة النفقة لسنتي 2017 - 2018 (إعتمادات الدفع):



يلاحظ من خلال الرسم البياني تطور إعمادات الدّفع المخصّصة لنفقات التأجير ووسائل المصالح والتنمية لبرنامج المحاسبة العمومية سنة 2018 بنسب متفاوتة مقارنة بالإعمادات المرصودة بقانون المالية لسنة 2017 وذلك حسب طبيعة النفقة ويعود ذلك لـ:

- **تطور نفقات التأجير** خاصة بالنسبة لنفقات الأجر الأساسي بنسبة 2 % ونفقات المنح القارة بنسبة 43,5 % ومنحة المتغيرة الخصوصية بنسبة 11,1 % والمساهمات المحمولة على المشغل بنسبة 15,9 % ومنحة متابعة الإخلالات الجبائية والمخالفات بنسبة 4 % وهو ما يفسر خاصة بالزيادة في الأجور، الترقيات في مختلف الرتب، التدرج، التسميات في الخطط الوظيفية، والإرتفاع المرتقب في منحة المراقبة والإستخلاص ومنحة متابعة الإخلالات الجبائية والمخالفات.

- تطوّر نفقات وسائل المصالح خاصة بالنسبة ل :

. تعديل نفقات الأكرية والمعالييم البلدية بزيادة 873 أ.د. مقارنة بسنة 2017، وقد تمّ تقدير مبالغها لسنة 2018 اعتمادا على نتائج تقارير الإختبار الصادرة عن الإدارة العامة للإختبارات والتحديد بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية واعتمادا على مطالب الترفيع في معينات الكراء الواردة على الإدارة ومشاريع الكراءات الجديدة وتمثل نسبة تطوّر قدرها 55 %.

. تعديل الاعتمادات المخصّصة لاستهلاك الكهرباء بزيادة 2000 أ.د. مقارنة بسنة 2017، وقد تمّ تقدير استهلاك الكهرباء لسنة 2018 اعتمادا على الاستهلاك الفعلي لسنة 2016 وعلى حجم المتخلّذات إلى حدود 31 ديسمبر 2016 المقدر بـ 1642 أ.د.، حيث بلغت الإعتمادات المصروفة حوالي 928,759 أ.د..

. التخفيض في الاعتمادات المخصّصة لتراسل المعطيات مقارنة بسنة 2017 بحوالي 150 أ.د..

. الترفيع في الإعتمادات المخصّصة للاتصالات الهاتفية بحوالي 320 أ.د. مقارنة بسنة 2017.

. تخصيص حوالي 1287 أ.د. لتغطية برنامج اقتناء الأثاث لفائدة الإدارات المركزية (3 إدارات عامة) والمراكز المحاسبية (27 أمانة مال جهوية و 347 قباضة مالية) ويهدف هذا البرنامج إلى تغطية إحداثات المراكز المحاسبية والانتدابات الجديدة والتسميات إضافة إلى تحسين ظروف العمل وتأمين إطار استقبال لائق للمواطنين.

. تخصيص حوالي 1835 أ.د. لتغطية برنامج اقتناء التجهيزات والمعدات لفائدة الإدارات المركزية (3 إدارات عامة) والمراكز المحاسبية (27 أمانة مال جهوية و 347 قباضة مالية) ويهدف هذا البرنامج إلى تجهيز المركز المحاسبية بآلات التخليص البريدي بمبلغ يقدر بـ 800 أ.د. وأجهزة الإنذار وكاميرات المراقبة بمبلغ 700 أ.د. (تبعاً لجلسة العمل المنعقدة بمقر وزارة المالية تحت إشراف السيد الكاتب العام بتاريخ 26 أفريل 2017).

. حفاظا على سلامة المباني والتجهيزات العمومية وضمانا لاستمرارية المرفق العمومي بالكيفية والنجاعة المطلوبة وضمانا لتحقيق الاستغلال الأمثل والأجدى للاستثمارات المنجزة تمّ تعديل الإعتمادات الخاصة بالإعتناء بالبنائيات وبالتعهد والصيانة بزيادة 603,5 أ.د. مقارنة بسنة 2017 كالتالي:

- زيادة قدرها 348,500 أ.د. للإعتناء بالبنائيات.
- زيادة قدرها 55 أ.د. في الاعتمادات الخاصة بصيانة وسائل النقل تعود إلى الزيادة الحاصلة في أسطول النقل وفي هذا الإطار تعتمد الإدارة وسائل متابعة وصيانة دورية للأسطول المتكون من 120 سيارة إدارية.
- زيادة 200 أ.د. لصيانة المعدات والأثاث والتجهيزات الإدارية وخاصة أجهزة الإنذار المركزية بالقباضات المالية والآلات الناسخة وأجهزة الفاكس وآلات عد النقود ...
- . تعديل الإعتمادات الخاصة بالتنظيف المباشر بالترفيغ فيها ب 191,8 أ.د. مقارنة بسنة 2017 أي نسبة تطور تمثل 64 % وذلك لتغطية الحاجيات الفعلية للإدارات المركزية والمصالح الخارجية.
- . تعديل الاعتمادات الخاصة بلوازم المكاتب بالترفيغ فيها ب 100 أ.د. مقارنة بسنة 2017 أي نسبة تطور تمثل 20 % وذلك لتغطية الحاجيات الفعلية للإدارات المركزية والمصالح الخارجية كما تفسر هذه الزيادة بارتفاع أسعار المواد المكتبية ( حبر لآلات الطباعة واللوازم المكتبية وحبر آلات التخليص البريدي .... ) بالإضافة إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنة بسعر تداول العملة الأوروبية الموحدة EURO والدولار USD..

. الترفيع في الإعتمادات المخصّصة للمطبوعات الرسمية ب 1100 أ.د. مقارنة بسنة 2017 أي بنسبة 61 % وذلك نتيجة للمفاوضات التي أجرتها الإدارة مع المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية قصد زيادة خاصيات فنية أكثر أمنا وسلامة للمطبوعات ذات قيمة والطابع الجبائية والطابع القنصلية وطابع السفر.

. الترفيع في الاعتمادات المخصّصة للصحف والمجلات بزيادة 274 أ.د. مقارنة بسنة 2017 وذلك لتغطية الحاجيات تطبيقا لمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 8 بتاريخ 08 أبريل 2016 المتعلق بتنظيم اقتناء الصحف والدوريات من قبل الهياكل العمومية.

. الترفيع في مصاريف شراء اللوازم والمعدات الإعلامية بنسبة 82 % مقارنة بسنة 2017 أي ما يساوي 326 أ.د. تفسر خاصة بارتفاع عدد المراكز الحسابية وزيادة الاستهلاك وارتفاع وتيرة العمل وخاصة ارتفاع الأسعار .

. تعديل الاعتمادات المخصصة لنقل الأموال العمومية بزيادة 100 أ.د. مقارنة بسنة 2017 نظرا لدخول الصفقة الجديدة لنقل الأموال العمومية حيز التنفيذ بداية من جانفي 2016 بمبلغ قدره 965 أ.د. ومن ناحية أخرى تتجه النية إلى إضافة ولايات أخرى ستشملها عمليات نقل الأموال العمومية بداية من سنة 2018.

#### - تطوّر نفقات التنمية خاصّة بالنسبة لـ:

- . نفقات إقتناء الأراضي بنسبة 144,8%،
- . نفقات دراسات البناءات الجديدة بنسبة 193,5%،
- . نفقات تعهد وترميم البناءات الإدارية بنسبة 184,2%،
- . نفقات إقتناء وسائل نقل،
- . نفقات إقتناء معدات الإعلامية بنسبة 47,4%،
- . نفقات إقتناء مباني جدية بنسبة 1400%،
- . نفقات تهيئة وصيانة القباضات بنسبة 120%،
- . نفقات البناءات الجديدة بنسبة 156,2%.

كما تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى تراجع بعض نفقات التنمية خاصّة على مستوى:

- . نفقات إرساء نظام الجودة بالقباضات المالية بنسبة 8,8%،
- . نفقات بناء مساكن إدارية بنسبة 100%.

### 3-2 - إطار النفقات متوسط المدى لبرنامج "المحاسبة العمومية" (2018-2020).

قدّرت إعمادات الدّفع المبرمجة لبرنامج المحاسبة العمومية بـ 250729,3 أ. د. خلال سنة

2018 و 249045,8 أ. د. سنة 2019 و 229140 أ. د. سنة 2020.

الوحدة: ألف دينار

التقديرات		قانون المالية 2017	الإنجازات			النفقات
2020	2019		2018	2016	2015	
<b>نفقات التصرف</b>						
204140,8	204080,4	204086,7	176992,3	184624,1	163810,5	141687
<b>التأجير العمومي</b>						
204137,1	204076,9	204083,4	176989,0	184624,1	163810,5	141687
على الموارد العامة للميزانية						
0	0	0	0	0	0	0
على الموارد الذاتية للمؤسسات						
3,7	3,5	3,3	3,3	0	0	0
على موارد صناديق الخزينة						
19954,2	19682,4	20186,1	11305	11054,9	16002,3	9408,2
<b>وسائل المصالح</b>						
19954,2	19682,4	20186,1	11305	11054,9	16002,3	9408,2
على الموارد العامة للميزانية						
0	0	0	0	0	0	0
على الموارد الذاتية للمؤسسات						
0	0	0	0	0	0	0
على موارد صناديق الخزينة						
23,0	23,0	23,0	18,0	17,9	5,8	0,0
<b>التدخل العمومي</b>						
23,0	23,0	23,0	18,0	17,9	5,8	0,0
على الموارد العامة للميزانية						
0	0	0	0	0	0	0
على الموارد الذاتية للمؤسسات						
0	0	0	0	0	0	0
على موارد صناديق الخزينة						
<b>نفقات التنمية</b>						
5022	25260	26433,5	9161	6968,6	9156	4118,1
<b>الإستثمارات المباشرة</b>						
5022	25260	26433,5	9161	6968,6	9156	4118,1
على الموارد العامة للميزانية						
0	0	0	0	0	0	0
على الموارد الذاتية للمؤسسات						
0	0	0	0	0	0	0
على موارد صناديق الخزينة						
0	0	0	0	0	0	0
على موارد القروض الخارجية الموظفة						
0	0	0	0	0	0	0
<b>التمويل العمومي</b>						
229140	249045,8	250729,3	197476,3	202665,5	188974,6	155213,3
<b>مجموع البرنامج</b>						

- **نفقات التأجير:** بلغت جملة إتمادات نفقات التأجير التي تمت برمجتها بمشروع ميزانية برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2018 مبلغا قدره 204086,7 أ. د. وهو ما يمثل 81,4 % من جملة إتمادات البرنامج وبفارق إيجابي قدره 15.3% مقارنة بالإتمادات المرصودة بقانون المالية لسنة 2017 والمقدرة بـ 176992,3 أ. د.، وتم إحتساب تقديرات سنة 2018 على أساس:

ن الزيادة في الأجور المرتقبة لمختلف الرتب،

ن تدرج الأعوان والإطارات من درجة إلى أخرى بكلفة تقديرية 116 أ. د سنة 2018 و 264 أ. د. سنة 2019 و 173 أ. د. سنة 2020.

ن إحالة 123 عونا وإطارا على التقاعد بتكلفة تقدر بـ 2457 أ. د. سنة 2018.

كما ستشهد نفقات التأجير سنة 2019 (204080,4 أ. د.) تراجع نسبي ضئيل وسنة 2020 (204140,8 أ. د.) ارتفاعا نسبي ضئيل مقارنة بالإتمادات المبرمجة لسنة 2018 ويرجع ذلك للتأثير المالي للإنتدابات الجديدة في مختلف الرتب المزمع القيام بها مقارنة بعدد الأعوان والإطارات الذين سيحاولون على التقاعد ( إنتداب 822 عونا وإطارا وإحالة 124 عونا وإطارا على التقاعد سنة 2019 وإنتداب 1181 عونا وإطارا وإحالة 149 عونا وإطارا على التقاعد سنة 2020 ) وتدرج الأعوان والإطارات من درجة إلى أخرى.

- **نفقات وسائل المصالح:** قدرت نفقات تسيير وسائل المصالح المبرمجة لسنة 2018 حوالي 20186,1 أ. د. مقابل 11305 أ. د. سنة 2017 أي بزيادة قدرها 8881,1 أ. د. وهي ما تمثل نسبة تطور قدرها 78,5% مقارنة بالإتمادات المرسمة بميزانية برنامج المحاسبة العمومية لسنة 2017 (سنة مرجعية في إعداد تقديرات الميزانية لسنوات 2018-2019) وتفسر هذه الزيادة أساسا بـ:

ن الترفيع في مصاريف الأكرية والمعالم البلدية بنسبة 55% (كراءات جديدة، تحيين معينات كراء على ضوء تقارير اختبار، طلبات من المالكين للزيادة في معينات الكراء، طلبات من مالكين لعقارات قصد فسخ عقود كراء وما يتطلبه الأمر من ضرورة للبحث عن مقرات أخرى ...) أي بزيادة تقدر بـ 873,0 أ. د. بالنسبة لسنة

2018 وزيادة قدرها 947,2 أ. د. بالنسبة لسنة 2019 مقارنة بسنة 2017 وزيادة قدرها 1023,6 أ. د. لسنة 2020 مقارنة بسنة 2017.

ن الترفيع في مصاريف استهلاك الكهرباء زيادة 2000 أ. د. أي بنسبة 286% مقارنة بسنة 2017، وزيادة قدرها 1174,9 أ. د. بالنسبة لسنة 2019 مقارنة بسنة 2017 وزيادة قدرها 1200,5 أ. د. لسنة 2020 مقارنة بسنة 2017.

ن الترفيع في مصاريف تأثيث الإدارة بمبلغ 937 أ. د. مقارنة بسنة 2017 حيث تم ترسيم مبلغ 350 أ. د. (لتغطية برنامج اقتناء الأثاث لفائدة الإدارات المركزية ( 3 إدارات عامة) والمراكز المحاسبية (27 أمانة مال جهوية و347 قبضة مالية ) و يهدف هذا البرنامج إلى تغطية إحداثات المراكز المحاسبية والانتدابات الجديدة و التسميات إضافة إلى تحسين ظروف العمل وتأمين إطار استقبال لائق للمواطنين...)، وزيادة قدرها 949,8 أ. د. بالنسبة لسنة 2019 مقارنة بسنة 2017 وزيادة قدرها 949,8 أ. د. لسنة 2020 مقارنة بسنة 2017.

ن الترفيع في مصاريف اقتناء معدات التصرف الإداري بـ 1135 أ. د. مقارنة بسنة 2017 حيث تم ترسيم مبلغ 700 أ. د. تبعا لجلسة العمل المنعقدة بمقر وزارة المالية تحت إشراف السيد الكاتب العام بتاريخ 26 أبريل 2017 حيث تم الاتفاق على اقتناء عدد 160 آلة تخلص بريدي وتركيز وتدعيم القباضات المالية بأجهزة الإنذار والمراقبة بالنسبة لسنة 2018 كدفعة أولى لمزيد تأمينها ضد السرقة والإعتداءات على المقرات والأعوان على أن يتم اتمام تعميم آلات التخلص البريدي على بقية المراكز المحاسبية خلال سنة 2019 تخصيص مبلغ 1403,7 أ. د. وسنة 2020 تخصيص مبلغ 1403,8 أ. د..

ن الترفيع في مصاريف الخدمات المسداة من قبل مأموري المصالح المالية (تسوية تسبيقات) زيادة تقدر بـ 80 أ. د. بالنسبة لسنة 2017، مع الحفاظ على مبلغ 100 أ. د. بالنسبة لسنتي 2019 و2020.

ن الترفيع في مصاريف نقل الأموال العمومية بنسبة 11% أي زيادة تقدر بـ 100 أ. د. بالنسبة لسنة 2017، مع الترفيع في هذا المبلغ ليصبح 1200 أ. د. سنتي 2019 و2020.

- **نفقات التدخل العمومي:** قدرت جملة نفقات التدخل العمومي لسنة 2018 بمبلغ 23 أ.د.، 15 أ.د. بعنوان التكاليف الناجمة عن التشريعات حول حوادث الشغل و8 أ.د. بعنوان مساهمات لدى منظمات ذات صبغة خصوصية (الجمعية العالمية لمصالح الخزينة) مع الحفاظ على نفس المبلغ بالنسبة لسنتي 2019 و2020.

- **نفقات الإستثمارات المباشرة:** تم ضبط إعتمادات نفقات التنمية لبرنامج المحاسبة العمومية لسنة 2018 في حدود 41046 أ.د. تعهدا و26433,5 أ.د. دفعا أي بفارق 17272,5 أ.د. في إعتمادات الدفع قدره 188,5% مقارنة بالإعتمادات المرصودة بقانون المالية لسنة 2017 والبالغة 9161 أ.د.

ويتضمن مشروع ميزانية التنمية لسنة 2018 ما يلي:

### 1. المشاريع والبرامج المتواصلة:

ن إرساء نظام الجودة بالقباضات: 06603/0006/00

- يقتراح رصد إعتمادات دفع قدرها 40 أ.د. خلال سنوات 2018-2020 ستوزع كما يلي:
- خلاص القسط الثاني لمكتب الدراسات الذي سيكلف بإجراء عملية سبر آراء حول الخدمات المسداة من طرف القباضات المالية: 16 أ.د. سنة 2018،
- خلاص القسط الثاني لمكتب الدراسات الذي سيكلف بإعداد دليل فني للإستقبال خاص بالقباضات المالية وإرسائها على مستوى مصالحنا الجهوية وللمساعدة في وضع سياسة إتصالية (... charte graphique, logo,slogan, brochures): 12 أ.د. سنة 2018،
- خلاص القسط الثالث لمكتب الدراسات الذي سيكلف بإعداد دليل فني للإستقبال خاص بالقباضات المالية وإرسائها على مستوى مصالحنا الجهوية وللمساعدة في وضع سياسة إتصالية (... charte graphique, logo,slogan, brochures): 12 أ.د. سنة 2019.

## ن الدراسات: 06603/0011/00

تم ضبط برنامج المشاريع والبرامج المتواصلة والتي هي في مرحلة الدراسات حيث يقترح رصد إعتمادات تقدر بـ 875 أ. د. تعهدا (مشاريع مرسمة على ميزانية سنة 2017 والتي لم يرصد لها كامل الإعتمادات اللازمة: بناء مجمع مالية ببومرداس 21 أ. د. ، هدم وإعادة بناء قصر المالية بباردو 586 أ. د.، بناء مجمع المالية بالصخيرة 143 أ. د. ، هدم وإعادة بناء مجمع المالية أحمد التليلي بتطاوين 125 أ. د.) و 958,5 أ. د. دفعا سنة 2018 و 1119,0 أ. د. سنة 2019 و 579 أ. د سنة 2020 لإستكمالها وذلك حسب ما هو مبين بجدول دفعوات المشاريع.

## ن بناء وتهيئة القباضات المالية ومكاتب المراقبة: 30/06663

لإنجاز برنامج المشاريع والبرامج المتواصلة سواء على المستوى المركزي أو الجهوي خلال الثلاث سنوات المقبلة تم رصد إعتمادات تقدر بـ 8383 أ. د. تعهدا (مشاريع مرسمة تمت إعادة تقييمها: توسعة أمانة المال الجهوية ومركز مراقبة الأداءات بصفاقس 528 أ. د.، تهيئة وتجديد القباضة المالية أبو القاسم الشابي بصفاقس 865 أ. د.، هدم وبناء قصر المالية بقابس (الدراسات) 350 أ. د.، هدم وبناء قصر المالية بقابس 6640 أ. د.) و 9769 أ.د. دفعا سنة 2018 ورصد إعتمادات دفع تقدر بـ 9978 أ. د. سنة 2019 و 2466 أ. د. سنة 2020 لإستكمالها وذلك حسب ما هو مبين بجدول دفعوات المشاريع. وقد تم ضبط هذه الإعتمادات على أساس الإنجازات المادية والمالية المسجلة إلى غاية سنة 2016 والمنتظرة بالنسبة إلى سنة 2017 بناء على التقديرات المعدة من طرف مصالح الإدارة العامة للبنىات لوزارة المالية.

## 2. المشاريع والبرامج الجديدة:

تمت برمجة هذه المشاريع الجديدة وإختيارها وفق الأهداف التي تسعى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص إلى تحقيقها خلال الثلاث سنوات المقبلة وباعتبارها ذات أولوية وخاصة فيما يتعلق بتحسين ظروف عمل الاعوان بمختلف المصالح الراجعة لنا بالنظر من ناحية، ومن ناحية أخرى تقريب الخدمات للمواطنين خاصة بالمناطق ذات الأولوية وذلك بناء على مطالب السادة أمناء المال الجهويين.

وفي هذا الإطار تم تقديم ما يفيد توفر الأراضي (محاضر التخصيص) بالنسبة للبناءات الجديدة أو ملكية المبنى المزمع تهيئته أو توسيعه وجميع المعطيات الضرورية وذلك قصد تأمين الشروط اللازمة للإنطلاق الفعلي في الدراسات.

وقد تم ضبط كلفة الدراسات أو الإنجاز الخاصة بهذه المشاريع والبرامج بالتنسيق مع الإدارة العامة للبنىات بوزارة الماليّة.

وللشروع في إنجاز هذه المشاريع والبرامج الجديدة بداية من سنة 2018 يقترح رصد إعتمادات تقدر بـ 31806,0 أ.د. تعهدا و 15678,0 أ.د. دفعا سنة 2018 ورصد إعتمادات دفع تقدر بـ 14151,0 أ.د. سنة 2019 و 1977,0 أ.د. سنة 2020 لإستكمالها وستوظف هذه الإعتمادات لتغطية البرامج التالية :

ن لتأهيل وتقديم المساندة الفنية لعدد 15 قباضة للحصول على علامة الجودة خلال سنة 2018 يقترح رصد إعتمادات تقدر بـ 70 أ.د. تعهدا و 45 أ.د. دفعا وذلك لـ:

- إسناد علامة الجودة للقباضات (15 قباضة): 25 أ.د.
- مساندة فنية للقباضات المعنية بالحصول على علامة الجودة (15 قباضة): 15 أ.د.
- خلاص منظومة السجل التجاري: 5 أ.د.

ن إقتناء قطعة أرض بحمام الأنف من ولاية بن عروس سنة 2018 بمبلغ جملي يقدر بـ 1224 أ.د.

ن إنجاز دراسات المشاريع الجديدة على المستوى الجهوي بتكلفة مالية قدرها 1965,0 أ.د. تعهدا و 512,0 أ.د. دفعا سنة 2018 ولإستكمالها خلال السنوات المقبلة تم رصد إعتمادات دفع تقدر بـ 1279,0 أ.د. سنة 2019 و 174,0 أ.د. سنة 2020 وذلك حسب ما هو مبين بجدول دفعات المشاريع.

ن رصد إعتمادات قدرها 450 أ.د. تعهدا و 415 أ.د. دفعا لإنجاز برنامج تعهد وترميم البنىات الإداريّة الخاص بإصلاح التشققات وتقوية الهياكل بمقر الإدارة العامة وتهيئة مكتب الضمان وتركيز نظام مراقبة وحماية بمقر الخزينة العامة

ولخلاص الأشغال المتواصلة الخاصة بأشغال دهن داخلي وتهيئة بمقر الأمانة العامة للمصاريف.

ü إقتناء وسائل النقل سنة 2018 بمبلغ جملي يقدر بـ 286 أ. د تعهدا ودفعا لتعويض سيارات المصلحة التي تجاوز سنها العشر سنوات والتي قطعت مسافة كيلومترية تجاوزت 200 ألف كلم ولتدعيم بعض مصالحنا الجهوية بسيارة ثالثة على غرار بقية الجهات.

ü في إطار تنمية إستغلال الوسائل الحديثة بالمراكز المحاسبية المركزية والجهوية بهدف تحسين جودة الخدمات المسداة بالقباضات يقترح سنة 2018 برمجة إقتناء المعدّات الإعلاميّة من حواسيب وآلات طباعة بمبلغ جملي يقدر بـ 575 أ. د. تعهدا ودفعا.

ü إقتناء مبنى لإيواء مصالح مغازة الطابع الجبائي وقباضة المحجوزات ومقر للأرشيف بسيدي رزيق وإقتناء مبنى بقصيبة المديوني بمبلغ جملي قدره 4500 أ. د. تعهدا و4500 أ. د. دفعا وذلك حسب ما هو مبين بجدول دفعات المشاريع.

ü تم ضبط برنامج تهيئة وصيانة القباضات لسنة 2018 على أساس المقترحات المقدمة من طرف السادة أماناء المال الجهويين وتقارير التفقد الواردة على الإدارة والزيارات الميدانية التي يقوم بها إطارات الإدارة العامة لمقرات القباضات وذلك بالتنسيق مع مصالح الإدارة العامة للبنائيات لوزارة المالية ولإنجاز هذا البرنامج يقترح برمجة إعتمادات تقدر بـ 3300 أ. د تعهدا ودفعا سنة 2018.

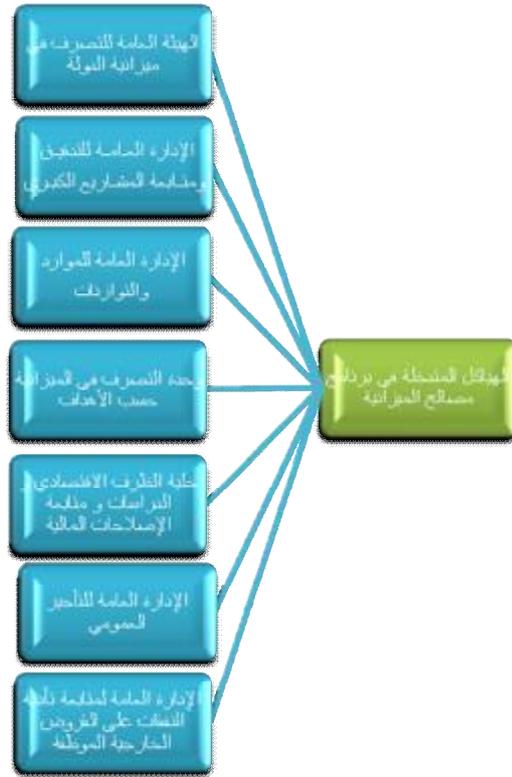
ü تم ضمن المشاريع والبرامج الجديدة ضبط المشاريع الكبرى المبرمج الشروع في انجازها بداية من سنة 2018 والكلفة التقديرية اللازمة لها خلال الثلاث سنوات المقبلة وذلك بالتنسيق مع مصالح إدارة العامة للبنائيات لوزارة المالية وتقدر بـ 19436,0 أ.د. تعهدا 4821,0 أ.د. دفعا سنة 2018 و12824,0 أ.د. دفعا سنة 2019 و1791 أ.د. دفعا سنة 2020 وذلك حسب ما هو مبين بجدول دفعات المشاريع.

# برنامج مصالح الميزانية

رئيس البرنامج : تولى السيد زهير عطاء الله رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة مهام رئيس برنامج مصالح الميزانية منذ 30 أكتوبر 2014.

## 1 - تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

### 1-1 - خارطة البرنامج:



### 1-2 - تقديم البرنامج:

تتولى الهياكل المدرجة ضمن خارطة برنامج مصالح الميزانية إعداد ميزانية الدولة ومتابعة تنفيذها في إطار التوازنات العامة للمالية العمومية بما يضمن ديمومتها وتماسكها، وذلك في إطار تقديرات تضبط على المدى المتوسط.

### 1-3 - إستراتيجية البرنامج:

يضطلع برنامج "مصالح الميزانية" بدور أساسي في وضع السياسات الاقتصادية والمالية للبلاد وضبط تقديرات ميزانية الدولة والسهر على متابعة تنفيذها. ويتم ذلك في إطار قانون المالية وبالاتناد إلى مخططات التنمية والميزان الاقتصادي وعلى أساس برمجة متوسطة المدى.

كما يتم إعداد ونشر كل الإحصائيات والمعطيات المتعلقة بنسق إنجاز وتنفيذ ميزانية الدولة سواء على مستوى الموارد أو على مستوى النفقات ليتمكن تقييم الفارق بينها وبين التقديرات.

وباعتبار أن منظومة التصرف في المالية العمومية الحالية لم تعد تستجيب لتطلعات وحاجيات المواطن والمجتمع المدني والسلطة التشريعية وكذلك للجهاز الإداري، فقد انخرطت تونس منذ سنة 2013 في برنامج طويل المدى لإصلاح المنظومة في اتجاه تركيز ثقافة جديدة مبنية على المردودية وتحسين الأداء والمساءلة في كنف الشفافية ومعتدا على المرحلة ودون المس من الإطار القانوني الحالي. ويهدف استكمال إرساء الركائز والأسس القانونية لمنظومة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف بصفة نهائية وشاملة، تم إعداد مشروع القانون الأساسي للميزانية الجديد الذي يكرس المبادئ العامة والآليات الجديدة للتصرف الحديث في ميزانية الدولة على غرار الشفافية والمصادقية وثقافة المساءلة.

ونظرا لأهمية مشروع القانون الأساسي للميزانية الجديد باعتباره يمثل دستور المالية العمومية، فقد تم الانطلاق في تنفيذ خطة وبرنامج عمل لإعداد كل ما يتطلبه تطبيق أحكامه الجديدة من وثائق وتبويب وقواعد تصرف ونظام معلوماتي وغيرها من الإجراءات، والشروع في تطبيقه حال المصادقة عليه من قبل مجلس نواب الشعب.

وترتكز إستراتيجية برنامج مصالح الميزانية أساسا على المحاور التالية:

- مزيد التحكم في التوازنات العامة للمالية العمومية من خلال تطوير جودة تقديرات موارد ونفقات الدولة على المدى المتوسط لإعطاء رؤية شاملة وواضحة.
- العمل على تعبئة موارد الدولة من خلال خاصة تحديد التوازنات المالية وجدول العمليات المالية للدولة وترشيد النفقات بهدف توظيفها لدعم مسار التنمية الجهوية وتمويل المشاريع ذات القيمة المضافة بالجهات.
- مزيد تكريس الشفافية بنشر كل المعطيات والبيانات المتعلقة بالميزانية مما يمكن من تقييم حسن توظيف الأموال العمومية لتحقيق الأهداف المرسومة ومقارنتها بالنتائج المحققة فعليا.
- وعلى هذا الأساس يتم الحرص في إطار هذا البرنامج ولتحقيق إستراتيجيته على تطبيق الأحكام التي جاء بها القانون الأساسي الجديد بكل دقة وفي الأجال. وتتمحور أهداف البرنامج حول:
  - ü تطوير جودة تقديرات الميزانية،
  - ü تحسين الشفافية في توفير ونشر المعطيات،
  - ü مدى تقدم إجراءات تطبيق أحكام مشروع القانون الأساسي للميزانية الجديد.

## 2 - أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج مصالح الميزانية:

### 2-1 - تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء:

تجدر الإشارة إلى أنه على أساس عملية تقييم ذاتي لأهداف ومؤشرات البرنامج تم إعتداد بعض التغييرات على مستوى أهداف ومؤشرات برنامج مصالح الميزانية والتي تتمثل في<sup>2</sup>:

- الهدف 1.0.4 : تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة
- الهدف 2.0.4 : تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد
- الهدف 3.0.4 : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية

<sup>2</sup> أنظر الملحق المتعلق بجدول مقارنة بين أهداف ومؤشرات البرامج قبل وبعد عملية التقييم الذاتي.

تقديرات			قانون مالية 2017	إنجازات			الوحدة	الأهداف والمؤشرات
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
<b>الهدف 1.0.4: تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة</b>								
2	5	6	6.5	0.70	0.12	0.06	%	المؤشر 1.1.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية
0.08	0.10	0.15	-	-	-	-	%	المؤشر 2.1.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الإستثمارات
<b>الهدف 2.0.4: تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد</b>								
100	80	50	-	-	-	-	%	المؤشر 1.2.0.4: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها
100	80	50	-	-	-	-	%	المؤشر 2.2.0.1: نسبة تقدم إعداد التويب النهائي للنفقات
<b>الهدف 3.0.4: تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية</b>								
35	40	42	45	42	48	48	يوم	المؤشر 1.3.0.4: أجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية
3	3	3	5	3.8	5	4.6	شهر	المؤشر 2.3.0.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

### الهدف 1.0.4: تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة:

#### 1 - تقديم الهدف:

تميز الظرف الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه تونس خاصة منذ سنة 2011 سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي بعدم الاستقرار وتسارع المتغيرات وتواترها، بحيث جعل عملية ضبط تقديرات الموارد وتمويل الميزانية أمرا في غاية الصعوبة وهو ما يفسر الفوارق بين التقديرات والانجازات وحتم اللجوء إلى قوانين مالية تكميلية سنويا للقيام بالتعديلات الضرورية.

ونظرا لما يكتسيه ضبط تقديرات ميزانية الدولة من أهمية بالغة لضبط الإمكانيات والموارد المالية المتاحة والتي يمكن تعبئتها لتحديد مستوى الإنفاق وتنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية في إطار قانون المالية والميزان الاقتصادي، فقد تم ضبط هدف "تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة" تلافيا للإنزلاقات وحفاظا على سلامة التوازنات المالية للدولة وديمومة ميزانية الدولة.

2015	2014	2013	2012	2011	2010	مناب المداخيل الجبائية من جملة الموارد الذاتية
92	91	82	80	81	86	%

## 2 - مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار التحكم في توازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية بمناسبة إعداد مشاريع قوانين المالية الأصلية والتكميلية والإلتزام بالمعايير الدولية حول جودة ودقة التقديرات.

## 3 - مبررات اعتماد المؤشرات:

سيتم قياس هذا الهدف عن طريق المؤشرات التالية:

- المؤشر 1.1.0.4: الفارق بين التقديرات والإنجازات في الموارد الجبائية: تنقسم الموارد الذاتية للدولة إلى مداخيل جبائية وأخرى غير جبائية. ويتم التركيز على الموارد الجبائية باعتبارها المناب الأهم من الموارد الذاتية التي تساهم في تمويل ميزانية الدولة. وهو ما يفسر اختيار هذا المؤشر لمتابعة تقييم مدى جودة تقديرات الموارد الذاتية والعمل على تقليص الفارق بين التقديرات والإنجازات بما يضمن المحافظة على التوازنات الكبرى للمالية العمومية.

- المؤشر 2.1.0.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الإستثمارات: إن الرفع من نسق الاستثمار العمومي وانجاز مشاريع وبرامج تنمية بالجهات من شأنه الترفيع في معدلات نمو تمكن من استعادة عافية الاقتصاد الوطني وضمان التوازنات العامة وتحقيق التنمية المستدامة بالجهات وخلق فرص للتشغيل وللتقليص من التفاوت الجهوي. لذلك فإن أهمية نفقات الاستثمار ومتابعة إنجازها يعتبر مؤشرا هاما لقياسها بقطع النظر عن مصادر تمويلها.

تقديرات			قانون مالية 2017	إنجازات			الوحدة	
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
الهدف 1.0.4: تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة								
2	5	6	6.5	0.70	0.12	0.06	%	المؤشر 1.1.0.4: الفارق بين التقديرات والإنجازات في الموارد الجبائية
0.08	0.10	0.15	-	-	-	-	%	المؤشر 3.1.0.4: الفارق بين التقديرات والإنجازات بالنسبة لنفقات الاستثمارات

الهدف 2.0.4 : تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد:

### 1 - تقديم الهدف:

باعتبار أن مجلس نواب الشعب يعكف حاليا على النظر في مشروع للقانون الأساسي للميزانية الجديد للمصادقة عليه، فإنه تم الإسراع بوضع خطة متكاملة استعدادا لتطبيق جميع ما جاء به من أحكام سواء بالنسبة إلى التي ستدخل حيز التطبيق مباشرة حال المصادقة عليها أو التي ستدخل بصفة تدريجية.

وتبعاً لذلك، يرمي هذا الهدف إلى متابعة تطبيق بعض أحكامه التي تعتبر أساسية ودقيقة وتتطلب متابعة خاصة.

## 2 - مرجع الهدف:

يبتذل هذا الهدف في إطار إلتزامات الدولة تجاه مجلس نواب الشعب والهيئات والمؤسسات الدولية (ضمان ديمومة الميزانية قصد الإيفاء بالتعهدات والإلتزامات والمحافظة على التوازنات).

## 3 - مبررات اعتماد المؤشرات:

باعتبار أن بعض الأحكام الواردة بالقانون الأساسي للميزانية الجديد سيتم تطبيقها على مراحل، فقد تم ضبط المؤشرين التاليين لقيس ومتابعة هذا الهدف:

- المؤشر 1.2.0.4: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها: ويقصد بهذا المؤشر عدد الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة التي توظف مواردها لتغطية نفقات ذات صلة بطبيعتها (الفصل 28 من مشروع القانون الأساسي للميزانية الجديد).

- المؤشر 2.2.0.4: نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات: نص الفصل 15 من مشروع القانون الأساسي الجديد على أن ضبط التبويب التفصيلي لمداخل ونفقات الدولة تتم بقرار من وزير المالية.

وخلافاً للتبويب النهائي الجديد للموارد الذي سيتم اعتماده عند إعداد قانون المالية لسنة 2019، فإن التبويب الجديد للنفقات (البرامجي + الميزانياتي + المحاسبي) يتطلب آجالاً أطول ومرحلية في التطبيق لأسباب فنية مرتبطة خاصة بالنظام المعلوماتي. لذلك تم اختيار مؤشر نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات لمتابعة وتقييم مدى تطبيق أحكام القانون الجديد.

تقديرات			قانون مالية 2017	إنجازات			الوحدة	-
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
<b>الهدف 2.0.4: تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد</b>								
100	80	50	-	-	-	-	%	المؤشر 1.2.0.4: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها
100	80	50	-	-	-	-	%	المؤشر 2.2.0.4 : نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات

### الهدف 3.0.4: تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية.

#### 1 - تقديم الهدف:

تتولى مصالح وزارة المالية وبصفة دورية نشر جملة من المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالنتائج المسجلة على مستوى تنفيذ الميزانية من موارد ونفقات وتصرف في الدين العمومي، ويتم وضعها على البوابة الرسمية لوزارة المالية للإطلاع عليها من طرف كل المهتمين بالأمر. ويمكن التذكير بأهمها:

- البيانات الشهرية لتطور الوضع المالي. ويتم في نشرها اعتماد المعيار الخاص لنشر البيانات ( NSDD ) لصندوق النقد الدولي.
- النشرة الشهرية لتنفيذ ميزانية الدولة تحوصل النتائج المسجلة على المستوى الموارد والنفقات. وتتضمن بيانات ورسومات تتعلق بتطور المالية العمومية حسب التبويب الوارد بالقانون الأساسي للميزانية وكذلك حسب التبويب الدولي لصندوق النقد الدولي (GFS).
- التقرير نصف السنوي حول تطور المالية العمومية (تم الانطلاق في نشره ابتداء من سنة 2014). الذي يقدم نتائج تنفيذ ميزانية الدولة على مدى

السداسية لمقارنتها مع التقديرات بعنوان نفس الفترة، كما يبين الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها قصد المحافظة على التوازنات العامة.

وقصد مزيد تعزيز الشفافية خاصة بعد صدور المرسوم عدد 41 بتاريخ 26 مارس 2011 المتعلق بالإنفاذ إلى الوثائق الإدارية للهياكل العمومية ، ثم في ما بعد القانون الأساسي عدد 22 سنة 2016 المتعلق بالحق في الإنفاذ إلى المعلومة وبالنظر إلى انخراط تونس في المبادرة الدولية لدعم الشفافية، تسعى الهياكل المتدخلة في برنامج مصالح الميزانية إلى نشر كل المعطيات الإحصائية في آجال مقبولة تمكن المستعملين من الحصول على معلومة ذات جودة عالية وفي آجال معقولة.

## 2 - مرجع الهدف:

يبتذل هذا الهدف في إطار التزامات الدولة تجاه المواطن والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية والجهات المانحة وتدعيم الحوكمة من خلال الحرص على جودة المعلومة المالية في جميع مراحلها من الإعداد إلى الإفصاح والتدقيق.

## 3 - مبررات اعتماد المؤشرات:

لتحقيق هذا الهدف تم اختيار هذه المؤشرات:

- المؤشر 1.3.0.4: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية.
- المؤشر 2.3.0.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة.

تقديرات			قانون مالية 2017	إنجازات			الوحدة	-
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
الهدف 3.0.4: تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية								
35	40	42	45	42	48	48	يوم	المؤشر 1.3.0.4: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية
3	3	3	5	3.8	5	4.6	شهر	المؤشر 2.3.0.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة <sup>3</sup>

## 2.2 - تقديم أنشطة البرنامج:

الاعتمادات	الأنشطة	تقديرات 2018	المؤشرات	الأهداف
	إنهاء إعداد الأنموذج القياسي للتنبؤ الذي يجمع كل الفرضيات المتدخلة في التقديرات.	6%	المؤشر 1.1.0.4 : الفارق بين التقديرات والإنجازات في الموارد الجبائية	الهدف 1.0.4 : تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة
	إعداد إطار النفقات متوسط المدى الشامل والقطاعي			
	- إرساء متابعة دورية لتقدم انجاز المشاريع (بمعدل...) - تنظيم دورات تكوينية للأعوان في تقنيات التقدير والتصرف في المشاريع - ضبط برنامج لزيارات ميدانية للمشاريع الهامة بالتنسيق مع القطاعات (المشاريع الكبرى) - إعداد دليل إجراءات حول التصرف ومتابعة المشاريع	0.15%	المؤشر 3.1.0.4: الفارق بين التقديرات والإنجازات بالنسبة لنفقات الإستثمارات	

3 تم تعديل التقديرات بالنظر إلى شمولية المؤشر التقارير الصادرة الخاصة بميزانية الدولة عوضا عن التقرير السداسي

<p>الهدف 2.0.4 : تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديدة</p>	<p>المؤشر 1.2.0.4 : نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها</p>	<p>50 %</p>	<p>- مواصلة أشغال فريق العمل المكلف بإصلاح منظومة الحسابات الخاصة وتدعيمه. - القيام بدراسة في إطار التعاون الفني لتقييم جدوى هذه الصناديق وانعكاساتها القطاعات الممولة (USAID)</p>
<p>الهدف 3.0.4 : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية</p>	<p>المؤشر 2.2.0.4 : نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات</p>	<p>50 %</p>	<p>- مواصلة أشغال فريق العمل المكلف بإعداد التبويب النهائي للنفقات - الاستعانة بخبراء في إطار التعاون الفني خاصة مع الاتحاد الأوروبي Expertise (France) - تنظيم دورة تكوينية خاصة لفائدة فريق العمل حول المقاييس العالمية للتبويب</p>
<p>المؤشر 1.3.0.4 : آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية</p>	<p>42 يوم</p>	<p>42 يوم</p>	<p>- عقد جلسات دورية مع الإدارات المعنية بتوفير المعطيات للمتابعة والتنسيق ( كل 15 يوم مثلا) - إعداد ونشر تقارير المقاربة بين الحسابات البنكية والمحاسبية التي يتم إعدادها في إطار المتابعة المالية لتنفيذ الميزانية - برنامج تكوين موجه للأعوان المكلفين بنشر المعطيات لمواكبة التطورات التقنية في المجال</p>
<p>المؤشر 2.3.0.4 : دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة</p>	<p>3 شهر</p>	<p>3 شهر</p>	<p>- تركيز فريق دائم ممثل من كل المتدخلين للنظر في التقارير لتقييمها والمصادقة عليها وإصدارها في الآجال.</p>

3 - نفقات البرنامج:

3-1 - نفقات البرنامج:

تبلغ جملة الإعتمادات المقترحة لبرنامج مصالح الميزانية بعنوان سنة 2018 ما قدره 7.648 ألف دينار مقابل 6.279 ألف دينار خلال سنة 2017 أي نسبة تطوّر تبلغ 12.5% (في إنتظار تأكيد المعطيات المالية من قبل الهيئة العامة

**للميزانية)**

وتتوزع ميزانية البرنامج حسب نوعية النفقة كما يلي:

## تطور إعتمادات برنامج "مصالح الميزانية"

(بحساب أ د)

نسبة التطور ( 2017 - 2018 )	تقديرات 2018		قانون المالية 2017 (1)	إنجازات 2016	بيان البرنامج	
	النسبة (%) (1) / (1) - (2)	المبلغ (2) - (1)				اعتمادات الدفع (2)
13.2%	868	7432	7432	6143	6112	العنوان الأول : نفقات التصرف
12.2%	599	6439	6439	5544	5657	التأجير العمومي
42.1	269	908	908	514	455	وسائل المصالح
0	0	85	85	85	0	التدخل العمومي
- 92.3%	- 18	216	204	136	101	العنوان الثاني: نفقات التنمية
- 92.3%	- 18	216	286	136	101	الإستثمارات المباشرة
- 92.3%	- 18	216	286	136	101	على الموارد العامة للميزانية
	0	0		0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
	0	0		0	0	التمويل العمومي
	0				0	على الموارد العامة للميزانية
	0				0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
	0	0		0	0	صناديق الخزينة
12.5%	850	7648	7709	6279	6213	مجموع البرنامج

## 2-3 - إطار النفقات على المدى المتوسط لبرنامج مصالحي الميزانية 2018-2020

(بحساب أ د)

تقديرات			قانون المالية	إنجازات			البيان
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
			2017				
<u>7800</u>	<u>8035</u>	<u>7423</u>	<u>6143</u>	<u>6112</u>	<u>5576</u>	<u>5248</u>	نفقات التصرف
7800	7000	6430	5544	5657	5193	4717	I - التأجير العمومي
7800	7000	6430	5544	5657	5193	4717	. على الموارد العامة للميزانية . على الموارد الذاتية للمؤسسات . على موارد صناديق الخزينة
1000	950	908	514	455	383	531	II - وسائل المصالح
1000	950	908	514	455	383	531	. على الموارد العامة للميزانية . على الموارد الذاتية للمؤسسات . على موارد صناديق الخزينة
86	85	85	85	0	0	0	III - التدخل العمومي
86	85	85	85				. على الموارد العامة للميزانية . على موارد صناديق الخزينة
<u>380</u>	<u>259</u>	<u>216</u>	<u>136</u>	<u>101</u>	<u>330</u>	<u>8</u>	نفقات التنمية
380	259	216	136	101	330	8	I ا - الاستثمارات المباشرة
380	259	216	136	101	330	8	. على الموارد العامة للميزانية . على الموارد الذاتية للمؤسسات . على موارد صناديق الخزينة . على موارد القروض الخارجية الموظفة على موارد الهيئات
	0	0	0				II ا - التمويل العمومي
							. على الموارد العامة للميزانية . على الموارد الذاتية للمؤسسات . على موارد صناديق الخزينة . على موارد القروض الخارجية الموظفة على موارد الهيئات
<b>9266</b>	<b>8294</b>	<b>7639</b>	<b>6279</b>	<b>6213</b>	<b>5906</b>	<b>5 256</b>	<b>مجموع البرنامج 4</b>

# برنامج الدين العمومي

رئيسة البرنامج: تولت السيدة كوثر بابية المديرة العامة للدين العمومي والتعاون الدولي مهمة رئيس برنامج الدين العمومي منذ 13 جانفي 2015.

## 1 - التقديم العام لبرنامج الدين العمومي وإستراتيجيته:

تمثل الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي الإدارة الرئيسية في تحقيق أهداف برنامج الدين العمومي إلا أن كل من الهيئة العامة لميزانية الدولة والخزينة العامة للبلاد التونسية يعتبران متدخلين في البرنامج وتحقيق أهدافه، خاصة وأن الهدف النهائي للبرنامج يتمثل في متابعة المديونية ومزيد التحكم فيها باعتبارها تتأثر بعوامل ذات العلاقة المباشرة بالتصرف في الدين العمومي وعوامل أخرى ذات العلاقة بسياسة المالية العمومية والظرف الاقتصادي المحلي والعالمي.

يهدف الاستجابة لحاجيات الميزانية من موارد الاقتراض بالتوازي مع مزيد التحكم في مستوى الدين العمومي والتقليص من المديونية، تتمثل المحاور الرئيسية لاستراتيجيات برنامج الدين العمومي في:

- تنويع مصادر الدين وآلياته وأجال سداده،
  - الضغط على كلفته والمخاطر المتعلقة به،
  - العمل على تطوير السوق المحلية لسندات الدولة،
  - إرساء تصرف نشيط في الدين العمومي.
- هذا وتبقى المديونية رهينة عوامل مختلفة وخارجة نسبيا عن أداء التصرف في الدين العمومي.

ويعنى برنامج الدين العمومي خاصة بـ:

- المحافظة على مستوى مقبول للدين على المدى المتوسط والطويل،
- متابعة مختلف المخاطر المتعلقة بالدين العمومي،
- تطوير السوق المحلية لسندات الدولة.

وبالرغم من التطوّرات المنجزة في مجال التصرف في الدين العمومي على غرار إرساء منظومة إعلامية متطورة للتصرف في الدين وضبط ومتابعة جملة من المؤشرات ذات العلاقة بالدين، ومتابعة دورية لسيولة الخزينة ... وكذلك التعديلات التي أدخلت على هيكلته ومجالات تدخله، لا يزال الهيكل المكلف بالتصرف في الدين العمومي يسعى إلى اكتساب التقنيات والآليات المعمول بها عالميا في مجال التصرف النشط في الدين وتطوير النظم والبرمجيات الخاصة به وضبط إستراتيجية واضحة للتصرف في الدين وتطوير السوق الداخلية واعتماد جملة من الإصلاحات لذلك.

ومن أبرز هذه الإصلاحات إعداد ونشر وثيقة إستراتيجية الدين العمومي بهدف تطوير التصرف في مخاطر الدين وتحسين احتساب القيم المستهدفة لمؤشرات إستراتيجية الدين العمومي. كما أن الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي تعتزم تنفيذ قرار الحكومة الرامي إلى إرساء وكالة الدين والخزينة والتي تم إدراجها بالبرنامج الوطني للإصلاحات 2016-2020.

## 2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج:

### 2-1 - تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

تتمثل أهداف البرنامج في:

- تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره
  - تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
- التحكم في مستوى المديونية

يجدر بالذكر أنه تم مراجعة أهداف ومؤشرات قياس الأداء للبرنامج تماشيا مع محتوى وثيقة إستراتيجية الدين العمومي التي تم إعدادها في موفى سنة 2016.

وعلى أساس عملية تقييم ذاتي لأهداف ومؤشرات البرنامج وتماشيا مع محتوى وثيقة إستراتيجية الدين العمومي تم إعتداد التغييرات التالية:

**الهدف 1.0.5: تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره**

### **1 - تقديم الهدف:**

يعتبر تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره أولوية من بين أولويات برنامج الدين العمومي الذي يسعى إلى سد حاجيات تمويل ميزانية الدولة من خلال المراوحة بين مختلف مصادر التمويل المتوفرة قصد الموازنة بين كلفة الاقتراض والمخاطر المتعلقة به في آن واحد، حيث تعد حافضة الدين العمومي عرضة لعدد المخاطر التي يمكن أن تؤثر سلبا على تطور حجم الدين وكلفته ويتعين على هيكل الدين العمومي السهر على حسن التصرف في هذه المخاطر وذلك بـ :

- التحكم في مخاطر الصرف عبر الترفيع في مناب الدين الداخلي قدر الإمكان وتنويع عملات التداين الخارجي،
- التخفيض من مخاطر نسب الفائدة المرتبطة بالقروض ذات نسب الفائدة المتغيرة،
- التحكم في مخاطر إعادة التمويل من خلال التمديد في مدة تسديد الدين وتقادي الدين قصير المدى،

### **2 - مرجع الهدف:**

ينتزل هذا الهدف في إطار التحكم في التوازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية من خلال تنويع مصادر الدين العمومي وتحسين آليات التصرف في مخاطره وإرساء إستراتيجية الدين على المدى المتوسط.

### 3 - مبررات اعتماد المؤشرات:

- المؤشر المؤشر 1.1.0.5 : معدل تكلفة الدين العمومي: يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور كلفة الدين قصد الضغط عليها.

- المؤشر 2.1.0.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي: يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور مناب الدين الداخلي من الدين العمومي باعتبار أن الدين الداخلي يتميز بأقل مخاطر مقارنة بالدين الخارجي.

- المؤشر 3.1.0.5: معدل مدة سداد الدين العمومي: يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور معدل مدة سداد الدين قصد إحكام التصرف في مخاطر إعادة التمويل.

- المؤشر 4.1.0.5: مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة: يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة قصد التقليل من أخطار الدين ذي الفائدة المتغيرة.

تقديرات			ق.م 2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
4	4	4	3.96	4.2	4	4.3	%	المؤشر 1.1.0.5: معدل تكلفة الدين العمومي
30	31	31.5	32.5	34.9	35.2	839.	%	المؤشر 2.1.0.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي
7≤	7≤	7≤	7	6.8	6.9	6.3	سنة	المؤشر 3.1.0.5: معدل مدة سداد الدين العمومي
40≥	40≥	40≥	30	31.7	33.5	29.2	%	المؤشر 4.1.0.5: مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تعديل التقديرات بالنسبة للقيم المنشودة للمؤشرات على ضوء نتائج سنة 2016 وعلى أساس محتوى الوثيقة الإستراتيجية.

## الهدف 2.0.5: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة:

### 1 - تقديم الهدف:

يرمي تطوير السوق المحلية لسندات الدولة إلى توفير التمويلات اللازمة لتغطية حاجيات الميزانية من موارد الاقتراض وتقادي اللجوء إلى الاقتراض الخارجي باعتبار المخاطر ذات العلاقة به.

### 2 - مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار التحكم في التوازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية.

### 3 - مبررات اعتماد المؤشرات:

- المؤشر 1.2.0.5: عدد المناقصات في السنة: يبرز هذا المؤشر مدى انتظام الإصدارات بالسوق الأولية باستعمال آجال سداد مختلفة تأخذ بعين الاعتبار تسديدات أقساط الدين العمومي .

- المؤشر 2.2.0.5: حجم التداول في السوق الثانوية: يمكن هذا المؤشر من إبراز مستوى سيولة السوق الثانوية لرقاع الخزينة وهو دليل على مدى تطورها.

تقديرات			ق.م 2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
48	48	48	42	23	29	32	مناقصة	المؤشر 1.2.0.5: عدد المناقصات في السنة
30	30	30	28	26.5	14.9	20.2	%	المؤشر 2.2.0.5: حجم التداول في السوق الثانوية

تجدر الإشارة إلى أنه تم تعديل التقديرات بالنسبة للقيم المنشودة للمؤشرات على ضوء نتائج سنة 2016 وعلى أساس محتوى الوثيقة الإستراتيجية.

## 2-2 - تقديم أنشطة البرنامج:

لا تتطلب الأنشطة المبينة بالجدول الموالي إعتمادات مالية تذكر، إنما يتطلب الإعداد لإرساء وكالة الدين والخزينة إلى إعتمادات مالية مهمة سيقع تحديدها لاحقاً.

الإعتمادات	الأنشطة	تقديرات 2018	المؤشرات	الأهداف
		4%	المؤشر 1.1.0.5: معدل كلفة الدين العمومي	الهدف 1.0.5: تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره
	- تعزيز آليات تطوير السوق المالية الداخلية	31.5%	المؤشر 2.1.0.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي	
	- المبادعة بين أجل تسديد القروض الجديدة و إصدار قروض على الأسواق العالمية طويلة المدى ما أمكن .	≥7 سنوات	المؤشر 3.1.0.5: معدل مدة سداد الدين العمومي	
	- استعمال آليات التغطية لتثبيت نسب الفائدة العائمة	30%	المؤشر 4.1.0.5: مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيه في غضون سنة	الهدف 2.0.5: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
	- تأمين شفافية و سرعة المناقصات بإرساء منظومة الكترونية للغرض	48 مناقصة	المؤشر 1.2.0.5: عدد المناقصات في السنة	
	- مراقبة تطبيق كراس الشروط الجديد الخاص بالمختصين في رفاع الخزينة.	28%	المؤشر 2.2.0.5: حجم التداول في السوق الثانوية	

### 3 - نفقات البرنامج:

#### 3-1 - ميزانية البرنامج:

بلغت جملة الإعتمادات المقترحة لبرنامج الدين العمومي لسنة 2017 ما قدره 1414 ألف دينار مقابل 1250 ألف دينار خلال سنة 2016 أي نسبة تطوّر تبلغ 13 % .  
وتتوزّع ميزانية البرنامج حسب نوعية النفقة كما يلي:

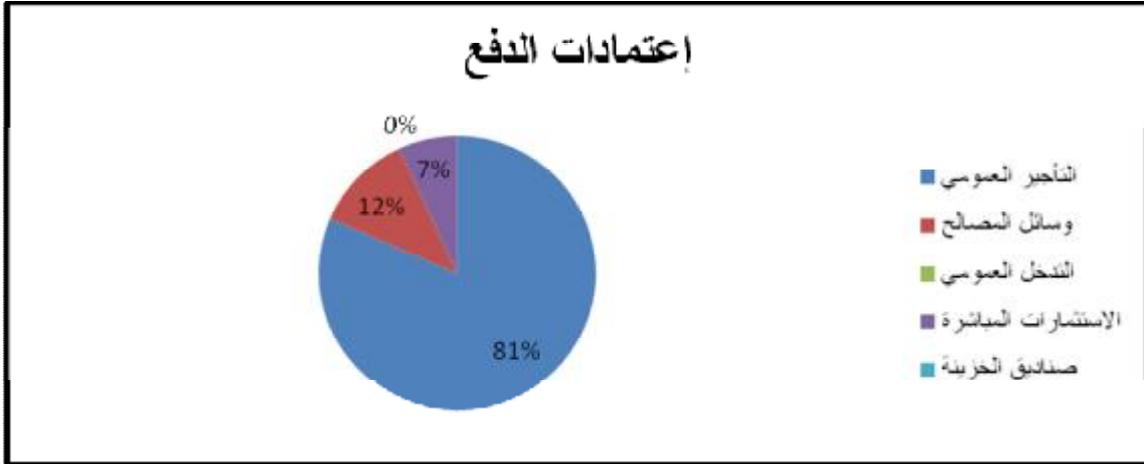
#### تطور إعتمادات برنامج الدين العمومي

الوحدة: ألف دينار

بيان البرنامج	إنجازات 2016	قانون المالية 2017 - 1	تقديرات 2018(2)		نسبة التطور ( 2017-2018 ) النسبة ( % ) (1) - (2) / (1)
			أعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع	
العنوان الأول : نفقات التصرف	1 204	1 220	-	-	
التأجير العمومي	1100	1 080	1214	1214	
وسائل المصالح	104	140	140	140	
التدخل العمومي	0	0	-	-	
العنوان الثاني: نفقات التنمية	30	74	-	-	
الإستثمارات المباشرة	30	74			
على الموارد العامة للميزانية	30	74	26		
على موارد القروض الخارجية الموظفة					
التمويل العمومي	0	0			
على الموارد العامة للميزانية					
على موارد القروض الخارجية الموظفة					
صناديق الخزينة					
مجموع البرنامج	1 234	1 294	-	-	

\* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

توزيع مشروع ميزانية برنامج الدين العمومي لسنة 2017 حسب طبيعة النفقة:



3-2 - إطار النفقات متوسط المدى 2016-2018 لبرنامج الدين العمومي:

بلغت جملة إعتمادات التعهد لبرنامج الدين العمومي 1234 أد لسنة 2017 مقابل جملة إعتمادات قدرت ب... أد لسنة 2018 أي بنسبة تطور ستبلغ 0.4 % من جملة الإعتمادات المرسمة بعنوان سنة 2017.

الوحدة : ألف دينار

تقديرات			قانون المالية	إنجازات			البيان
2020	2019	2018		2017	2016	2015	
-	-	-	<u>1 220</u>	<u>1 204</u>	<u>1 022</u>	<u>850</u>	<b>نفقات التصرف</b>
			1 080	1100	949	799	- <b>التأجير العمومي</b>
			1 080	1100	949	799	. على الموارد العامة للميزانية
							. على الموارد الذاتية للمؤسسات
							. على موارد صناديق الخزينة
			<u>140</u>	104	<u>73</u>	<u>51</u>	<b>١١ - وسائل المصالح</b>
			140	104	73	51	. على الموارد العامة للميزانية
							. على الموارد الذاتية للمؤسسات
							. على موارد صناديق الخزينة
			<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>١١١ - التدخل العمومي</b>
			<b>0</b>				. على الموارد العامة للميزانية
							. على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	<u>74</u>	<u>30</u>	<u>2</u>	<u>3</u>	<b>نفقات التنمية</b>
			74	30	2	3	<b>I - الاستثمارات المباشرة</b>
			74	30	2	3	. على الموارد العامة للميزانية
							. على الموارد الذاتية للمؤسسات
							. على موارد صناديق الخزينة
							. على موارد القروض الخارجية
							الموظفة على موارد الهبات
			<b>0</b>				<b>II - التمويل العمومي</b>
							. على الموارد العامة للميزانية
							. على الموارد الذاتية للمؤسسات
							. على موارد صناديق الخزينة
							. على موارد القروض الخارجية
							الموظفة على موارد الهبات
			<b>1 294</b>	<b>1 234</b>	<b>1 024</b>	<b>853</b>	<b>مجموع البرنامج 5</b>

# برنامج القيادة والمساندة

رئيس البرنامج: تولى السيد عبد الرحمان الخشتالي كاتب عام وزارة المالية مهمة  
"رئيس برنامج القيادة والمساندة" منذ 15 أفريل 2017.

## 1 - التقديم العام لبرنامج القيادة والمساندة واستراتيجيته:

### 1-1 - خارطة البرنامج:



## 1-2- ضبط إستراتيجية البرنامج:

يساهم برنامج القيادة والمساندة في دعم بقية البرامج المندرجة ضمن مهمة المالية وفي إتخاذ القرارات المتعلقة بمسارات الإشراف المالي.

### 1-2-1 - بخصوص دعم برامج مهمة المالية:

فهو يتمثل في توفير الدعم اللوجستي لمختلف برامج وهياكل الوزارة التي تندرج ضمنها الجوانب المتعلقة بالتصرّف في الموارد البشرية للوزارة إضافة إلى التصرّف في شؤونها المالية.

ومن هذا المنطلق فإنّ من بين مشمولات برنامج القيادة والمساندة توفير الانتدابات لمختلف البرامج والتصرّف الإداري في الأعوان (من مرحلة الإنتداب إلى مرحلة الإحالة على التقاعد) مروراً بالتكوين وذلك من خلال ما تؤمنه المدرسة الوطنية للمالية في هذا المجال.

كما يوفر الدّعم المادي واللوجستي لكافة البرامج وذلك عبر تأمين الخدمات المتعلقة بالجانب المالي في تنفيذ الميزانية وإنجاز المشاريع.

ونظراً لأهمية هذه الجوانب لتأمين حسن سير مختلف أنشطة البرامج الأخرى لمهمة المالية ومواكبة الجهود الرامية إلى تحسين الأداء في الميادين التقنية، ارتكزت خطة البرنامج على تحسين نسبة التأطير والتحفيز عبر دعم تكوين إطارات وأعوان مختلف البرامج في مختلف المجالات للرفع من مردودية العمل الإداري والرقمي بجودته إضافة إلى اعتماد آليات ومعايير أساسها الحوكمة الرشيدة في تنفيذ الميزانية ومتابعة وتقييم إنجازها وفقاً للتوقعات. وتبعاً لذلك تم الإنطلاق في موفى سنة 2014 في إنجاز مخططات منطقية (logigrammes) الهدف منها توضيح وتحديد مسارات الإجراءات الآتي ذكرها وذلك عبر ضبط روزنامة إنجازها وتحديد المتدخلين فيها:

- المخطط المنطقي المتعلق بإجراءات إعداد الميزانية،
- المخطط المنطقي المتعلق بفتح الإعتمادات،
- المخطط المنطقي المتعلق بإجراءات الانتداب،
- المخطط المنطقي المتعلق بإجراءات الترقية.

وفي هذا المجال، تجدر الإشارة إلى أنّ المخططات المنطقية المتعلقة بالانتدابات والترقيات من شأنها المساعدة على تحسين تقديرات وإنجازات المؤشرين المتعلقين بإنجاز الانتدابات والترقيات في الآجال المضبوطة وذلك عبر التحكم في مختلف الإجراءات المتعلقة بها وآجال إنجازها.

وتدعيماً لهذا التمشي، تمّ منذ موفى سنة 2015 الشروع في إعداد برنامج عمل متكامل بالتنسيق مع مختلف الهياكل المتدخلة في التصرف في الموارد البشرية على مستوى وزارة المالية، وذلك من خلال برمجة وتنظيم ورشات عمل تهتمّ أساساً بدراسة ومناقشة المحاور التالية:

- وضع دليل إجراءات للتصرف في الموارد البشرية،
- إعداد المخططات المنطقية لتصرف في الموارد البشرية،
- صياغة بطاقات المهام قصد ضبط مختلف الأنشطة التي يضطلع بها جميع الأعدان المكلفين بالتصرف في الموارد البشرية،
- توضيح أساليب العمل ومجالات تدخّل مختلف الهياكل المعنية بالتصرّف في الموارد البشرية.

وبناء على ذلك، تولت مصالح الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية إتخاذ جملة من الإجراءات منذ بداية شهر فيفري 2017 تتلخّص في ما يلي:

- 1- مراسلة عدد من الهياكل الراجعة بالنظر لمختلف برامج الوزارة قصد دعوتهم للمشاركة في ورشات العمل المذكورة أعلاه،

2- ضبط قائمة حصرية لجملة الإجراءات المتعلقة بالتصرف الإداري في الحياة المهنية لأعوان الوزارة (انتدابات وترسيم وترقيات وتسميات في الخطط الوظيفية وعطل وإحالة على التقاعد وتأديب...) وذلك انطلاقاً من المنظومة الإعلامية إنصاف،

3- إرساء نظام ترميز لكل الإجراءات اعتماداً بالأساس على النظام المعتمد من قبل منظومة إنصاف.

كما بادرت الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية خلال سنة 2017 بالقيام بدراسة قصد إصلاح منظومة التكوين بالوزارة وسيتم خلال سنة 2018 الانطلاق في تفعيل هذا الإصلاح وذلك عبر إتخاذ الإجراءات التالية:

- مراسلة كافة رؤساء الهيئات والمديرين العاميين والمديرين قصد ضبط حاجياتهم من التكوين وفقاً لمعايير مضبوطة تمّ تحديدها ضمن استمارة مصاحبة للمكتوب المذكور أعلاه،

- دراسة وتحليل حاجيات تكوين مختلف الهياكل،

- إرساء حوار تصرف مع المسؤولين على التكوين قصد مناقشة هذه الحاجيات،

- التنسيق مع المدرسة الوطنية للمالية لتفعيل وإنجاز مختلف الدورات التكوينية المصادق عليها طبقاً للحاجيات المضبوطة.

أما فيما يتعلق بتقديم الدعم اللوجيستي والمادي لبرامج مهمة المالية فهو يتعلق بتأمين الخدمات ذات العلاقة بالجانب المالي على غرار التصرف في الميزانية وإنجاز المشاريع والاقتناءات والشراءات.

وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل مصالح التصرف المالي والمادي بالوزارة إلا أن المحاور التالية تطلب مزيد العمل على تحسينها بغاية تحقيق الهدف المنشود:

- تقليص آجال فتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات،
- التقليص في آجال تنفيذ الشراءات العمومية،
- تحسين نسبة الإستجابة لطلبات الهياكل المركزية للتزود باللوازم،
- تحسين نسبة تنفيذ أشغال مشاريع البناءات.

وللتحكم في مسارات النفقات وضمان ديمومة الميزانية وحسن التصرف فيها، إنخرطت وزارة المالية في منظومة الرقابة المعدلة منذ 01 فيفري 2016، حيث صادقت لجنة القيادة على مقترح الهياكل المعنية بإعداد البرمجة وروزنامة الإنجاز المتفق عليها وذلك بهدف تذليل الصعوبات التي لها تأثير على آجال إعداد وتحيين البرمجة السنوية للنفقات.

كما إنخرطت وزارة المالية في منظومة تركيز الرقابة الداخلية وذلك تفعيلا لمقتضيات الأمر عدد 2878 لسنة 2012 المؤرخ في 19 نوفمبر 2012 والمتعلق بمراقبة المصاريف العمومية وعلى قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 7 أبريل 2014 المتعلق بضبط شروط وقواعد الرقابة المعدلة الممارسة من قبل مراقبي المصاريف العمومية على الوزارات المعنية بالتجارب النموذجية لنظام التصرف في الميزانية حسب الأهداف، وتفعيلا لما جاء بالمذكرة التوجيهية للرقابة الداخلية المصادق عليها من قبل اللجنة الوزارية لتنسيق وقيادة مشروع تطوير التصرف في الميزانية حسب الأهداف المنعقدة بتاريخ 23 ديسمبر 2014، حيث تم إحداث لجنة قيادة أعمال تدعيم الرقابة الداخلية بمقتضى مقرر وزير المالية المؤرخ في 10 أبريل 2015، كما تم إحداث فريق عمل كلف أولهما بضبط مسارات النفقات أما الثاني فقد تم تكليفه بضبط المخاطر. وتم ضبط إستراتيجية العمل المتعلقة بتدعيم الرقابة الداخلية بوزارة المالية في إطار إجتماع يضم مختلف المصالح المعنية بالتصرف في الشؤون المالية والبشرية وكذلك رؤساء برامج مهمة المالية. وقد تم الإتفاق على توخي منهجية تدريجية إنطلاقا من مسارات النفقات ثم المسارات المتعلقة بالميزانية ثم المسارات الفنية في مرحلة لاحقة ويعود ذلك إلى سببين إثنين:

- ضرورة إستكمال أعمال تدعيم الرقابة الداخلية للنفقات في غضون سنتين من تاريخ طلب الإنخراط للإستجابة لشرط الإنتفاع بالرقابة المعدلة للنفقات،
- قابلية أعمال التصرف لتطبيق التجربة في مرحلة أولى بالنظر إلى طبيعة الأعمال الموكولة للمتصرفين والخاضعين عموماً إلى إجراءات مضبوطة قانونياً وترتيبياً.

## 1-2-2 - بخصوص دعم مسارات إتخاذ القرارات المتعلقة بصلاحيات الإشراف المالي المندرجة ضمن مهمة المالية:

تساهم الهياكل المعنية بدعم القرارات المتعلقة بصلاحيات الإشراف المالي للمهمة في إضفاء نجاعة أكبر على مستوى السياسات المقترحة والحرص على حسن إستعمال الموارد المتاحة من قبل الدولة لفائدة المتعاملين الإقتصاديين. ويتم هذا الدعم خاصة من خلال الدور الرقابي للمهمة والإشراف المالي على المؤسسات والمنشآت العمومية والإشراف على قطاع التمويل.

وتسهر هيئة الرقابة العامة للمالية على المحافظة على سلامة التصرف في الأموال العمومية وحسن توظيف موارد الميزانية وإستعمالها في إنجاز المشاريع والبرامج ذات الصبغة الوطنية والجهوية وهو ما من شأنه أن يحقق أهداف المالية العمومية وخاصة منها الحفاظ على سلامة التوازنات المالية عبر ضمان مبادئ الشفافية والنجاعة.

ويندرج تطوير المنظومة الرقابية في القطاع العمومي في إطار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والحوكمة الرشيدة وتطوير الرقابة الإدارية والمالية. وفي هذا الإطار، تعتبر الجودة عنصراً أساسياً في أداء العمل الرقابي، حيث تعتمد هيئة الرقابة العامة للمالية المعايير والمرجعيات الدولية للرقابة والتدقيق.

كما تسهر الهيئة بصفة متواصلة على تحسين أدائها وطرق وإجراءات أعمالها. كما تحرص في إطار التصرف في الميزانية حسب الأهداف على تحسين قدرة أدائها في مجال الرقابة والتدقيق.

أما فيما يتعلق بالإشراف المالي على المنشآت والمؤسسات العمومية وتبعا للإصلاحات الهيكلية التي تتضمنها إستراتيجية الوزارة، تشرف مهمة المالية من خلال الإدارة العامة للمساهمات على إعادة هيكلة القطاع المالي العمومي والقطاع البنكي وتطوير دور الدولة من دور الإشراف إلى دور المساهم بالنسبة للبنوك العمومية حيث تقوم بمتابعة محفظة مساهمات الدولة والإشراف القطاعي على المنشآت والمؤسسات الراجعة لها بالنظر. وفيما يتعلق بالإشراف على قطاع التمويل، تشرف مهمة المالية حاليا من خلال الإدارة العامة للتمويل على بلورة إستراتيجية حول دعم الإندماج المالي في تونس 2016-2020.

وتهدف الإستراتيجية المزمع إنجازها بالأساس إلى تطوير النفاذ للقطاع المالي (بنوك وتمويل صغير وتأمين وبيرو) لتمكين الفئات الإجتماعية ذات الطلبات غير ملبات أو الملبات بصفة محدودة من منتجات وخدمات مالية تتماشى وحاجياتهم مما سيمكن من الحد من التفاوت الجهوي ودفع عجلة الإستثمار بإحداث موارد رزق ومواطن شغل جديدة.

## 2 - أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

### 2-1 - تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

يعتبر حسن التصرف في الموارد البشرية من أهم مقومات حسن سير بقية برامج الوزارة بصفته حجر الزاوية والركيزة الأساسية لمساندة هذه البرامج في تحقيق أهدافها نظرا لطبيعة مهام هذا الركن الذي يهتم بتوفير الموارد البشرية اللازمة والكفئة التي من شأنها أن تعمل على تحقيق الأهداف المرسومة إضافة إلى الحرص على متابعة الحياة المهنية لكافة الموارد البشرية للوزارة (الإطارات والأعوان والعملة) وذلك طيلة حياتهم المهنية

ابتداء من مرحلة إنتدابهم مرورا بترقياتهم وتكوينهم وصولا إلى مرحلة إحالتهم على التقاعد أخذنا بعين الاعتبار وأن الموارد البشرية هي الثروة الأساسية إن لم تكن الوحيدة التي يتعين علينا اليوم التحكم في استغلالها والعمل على تنميتها لتحقيق أهدافنا القطاعية والوطنية.

ولمزيد الرقي بالعمل الموكول لمختلف الهياكل المنضوية تحت برنامج القيادة والمساندة طبقا لمقتضيات الجودة والعمل الإداري الحديث وفي إطار مواصلة تطبيق مقومات التصرف حسب الأهداف وتدعيمه تمت صياغة إستراتيجية خاصة ببرنامج القيادة والمساندة في الجانب المتمثل في التصرف في الموارد البشرية لوزارة المالية وفقا لآليات وأساليب تخدم مصلحة الإدارة من جهة عبر تطوير آليات العمل ومصلحة أعوانها من جهة أخرى عبر التركيز على التكوين والتحفيز المعنوي للرفع من المردودية.

وعملا بهذه الإستراتيجية فإنه يمكن حوصلة برنامجنا في ثلاث (3) محاور أساسية:

§ المحور الأول: الانتدابات

§ المحور الثاني: الترقيات

§ المحور الثالث: التكوين

ولقد تمّ التركيز على هذه المحاور لأنها تمثل القلب النابض لحسن التصرف في الموارد البشرية تنفيذا لمهمتها الأساسية المتمثلة في مساندة ومدّ الدعم اللازم لمختلف برامج وزارة المالية لتحقيق الأهداف المرسومة هذا بالإضافة إلى رغبتنا في تحسين مردودية الإدارة وعملها في هذه المجالات خاصة منها المتعلقة باحترام الآجال.

## الهدف 1.0.6: تحسين التصرف في الموارد البشرية:

### . تقديم الهدف:

تحسين التصرف في الموارد البشرية يندرج ضمن منظور مستحدث للتصرف عماده الأساسي عقلنة التصور والتوقعات مع ضرورة التكيف مع مجموع المعطيات الداخلية والخارجية التي تحيط بهيكلنا.

ومن هذا المنطلق فإنّ الهدف من تحسين التصرف في الموارد البشرية هو الذي سيمكننا من تشخيص الإشكاليات الراهنة على هذا المستوى في مرحلة أولى لنتمكّن فيما بعد من إيجاد الحلول واعتماد السبل الناجعة لحسن انتقاء مواردنا البشرية وتوزيعها وجلب أفضل المهارات وتحسن الأداء والبحث عن الآليات الكفيلة لتحفيز الأعوان وذلك في كنف احترام الإجراءات والآجال المضبوطة في هذا المجال.

### . مرجع الهدف: يتنزل هذا الهدف في إطار تدعيم نجاعة أداء الإدارة.

. مبررات اعتماد المؤشرات: نجاعة المؤشرات المعتمدة من حيث مدّنا بالمعطيات والأرقام والنسب التي ستمكّننا فعليا من قياس مدى قدرتنا على تحقيق الهدف المرسوم إضافة إلى سهولة متابعتها وتقييمها بصفة منتظمة مع توفّر المعلومات المتعلقة بها اعتمادا على لوحات القيادة وجداول المتابعة والمنظومات الإعلامية المستخدمة في الغرض.

وفيما يلي جدول يحوصل الإنجازات المسجلة في سنوات 2014 و 2015 و 2016 مع وضع تقديرات لسنوات 2017 و 2018 و 2019 و 2020، وذلك فيما يتعلق بمؤشرات الإنتدابات والترقية والتكوين.

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
80	75	70	*100	*82,60	29	88.31	%	المؤشر 1.1.0.6 : نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال
50	40	35	*10	*00	20.5	20	%	المؤشر 2.1.0.6 : نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال
80	75	70	70	*42,66	76.7	80	%	المؤشر 3.1.0.6 : نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية

ملاحظة حول تحيين التقديرات بالنسبة لسنوات 2016 و 2017 المتعلقة بالمؤشرين نسبة انجاز الخطط المخصصة للانتداب ونسبة انجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال (النسب المحينة وقعت الإشارة إليها بعلامة\* في الجدول المذكور أعلاه):

في ما يتعلق بمؤشر نسبة انجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال، خصصت انتدابات سنة 2016 حصريا لفائدة خريجي مدارس التكوين لذلك تم تحديد سقف انجاز يساوي 100%، إلا أنه لم يتم تسديد كافة الخطط المخصصة للانتداب من خريجي المرحلة العليا للمدرسة الوطنية للإدارة حيث تم تسديد عدد 04 خطط عن طريق التعيين المباشر من خريجي هذه المرحلة عوضا عن 08 خطط المبرمجة بقانون المالية لسنة 2016 لذا تم تحيين هذا المؤشر من نسبة 100% إلى نسبة 82,60%.

بالنسبة لسنة 2017 تمت برمجة تنظيم مناظرات خارجية للانتداب، وقد راعينا ضبط تقديرات للانجاز أكثر واقعية وملاءمة للإجراءات المعمول بها حاليا إلا أنه طبقا لمنشور إعداد الميزانية لسنة 2017 وسياسة الحد من الانتدابات لم يقع تخصيص خطط مخصصة للانتداب بعنوان سنة 2017 فيما عدى خريجي مدارس التكوين لذلك تم تحيين هذا المؤشر بالترفيف من نسبة 65% إلى نسبة 100%.

أما في ما يخص المؤشر الثاني (نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال)، فقد اعتمدنا تحيين النسبة المرتقبة لهذا المؤشر حسب معاينة لتقدم إنجاز مجموع الخطط المخصصة للترقية في الآجال خلال سنة 2016. ونظرا للتأخير الحاصل على مستوى رئاسة الحكومة فيما يتعلق بنشر قرارات فتح وتنظيم مختلف المناظرات الداخلية للترقية والذي حال دون إنجاز هذه الخطط في الآجال المضبوطة وبالتالي فإنه وقعت المراجعة بالنقصان (من 30% إلى 00%) هذا وتم إتباع نفس التوجه في تحيين التقديرات بالنسبة لسنة 2017 حيث سيتم خلال السنة المذكورة تدارك التأخير الحاصل في إنجاز الخطط المخصصة للترقية بعنوان سنة 2016 وهو ما سيؤثر سلبا على إنجاز الخطط المخصصة للترقية بعنوان سنة 2017 لذلك تمّت مراجعة نسبة الإنجاز بالنقصان من 30% إلى 10%.

في ما يخص المؤشر المتعلق بنسبة إنجاز المخطط السنوي للتكوين لأعوان وزارة المالية فقد بلغت نسبة إنجازه (دون اعتبار أنشطة الإدارة العامة للديوانة) 54.16% خلال سنة 2016، ومن المنتظر أن تتطور هذه النسبة خلال سنوات 2017 - 2018 لتتجاوز نسبة السبعين بالمائة على إثر إرساء حوار التسيير أو التصرف "dialogue de gestion" وذلك بمناسبة إعداد مخطّط التكوين السنوي لوزارة المالية لسنة 2017، تمّ خلاله التشاور مع مختلف مصالح الوزارة قصد الإتفاق على برامج تكوينية قابلة للتنفيذ مهما كانت الظروف وذات مردودية عالية وقابلة للقياس.

وقد مكّن حوار التصرف من ضبط محاور ودورات وأعمال التكوين التي تستجيب فعليا لإحتياجات المصالح والإدارات الفنيّة وكذلك مصالح وإدارات وهيكل المساندة بصورة تمكّن من الإلتزام الفعلي من قبل الجميع بتنفيذها بمجرد تضمينها بمخطّط التكوين.

وحرصت المدرسة على الإعداد الجيد لمخطّط التكوين لسنة 2017 على أساس برامج عمليّة ذات صلة مباشرة بالأهداف الإستراتيجية وكذلك المرحلية لمسار التكوين كما يتمّ

ضبطها بالنسبة لوزارة المالية إجمالاً في إطار إحترام التوجه الوطني العام في مجال تطوير الكفاءات والإرتقاء بمردودية الموارد البشرية وكذلك بالأساس بالنسبة لمختلف الإدارات الفنيّة ومصالح المساندة التابعة للوزارة.

وسيمكّن الإلتزام بالدقة والواقعية على مستوى البرمجة من نسبة إنجاز عالية تأمل المدرسة تحقيقها على أساس ذلك بداية من سنة 2018.

## الهدف 2.0.6 : تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية:

### 1 - تقديم الهدف:

إن ترشيد النفقات العمومية يستوجب المزيد من اليقظة والبحث عن مصادر التحكم في الاستهلاك دون المس من الحد الأدنى من مستوى الخدمات المسداة في الأجل لفائدة مختلف مصالح الوزارة. وفي هذا الغرض تم تحديد هدف "تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية" لإرساء مبادئ التصرف السليم وحسن إستغلال الموارد المالية والتجهيزات والمعدات المتوفرة ويتم تحقيق هذا الهدف بإعتماد المؤشرات والمؤشرات الفرعية التالية ومتابعتها:

- آجال فتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات،
- آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية،
- نسبة الإستجابة لطلبات تزود لوازم الهياكل المركزية،
- نسبة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البنايات المبرمجة.

يتنزل هذا الهدف في إطار تدعيم نجاعة أداء الإدارة.

### 3 - مبررات إعتقاد المؤشرات:

- المؤشر 1.2.0.6: آجال فتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات: تمثل آجال فتح والتصرف في الإعتمادات عنصرا هاما في مسار التصرف في الميزانية ويمثل التحكم فيها شرطا أساسيا لتحقيق حاجيات مختلف مصالح الوزارة في الآجال قصد بلوغ أهداف القدرة على الأداء، من جهة، وإحكام التصرف في ميزانية الدولة، من جهة أخرى. وفي هذا الإطار سجل أمر الصرف بطأ على هذا المستوى مما يعيق بلوغ أهدافهم. وتم إختيار مؤشر آجال فتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات للتمكن من متابعة مدى تقدم الوزارة في تحسين قدرتها على التحكم في الآجال الموكولة لتنفيذ الميزانية وبالتالي لتحقيق سياسات الوزارة.

وقد تم التوجه إلى إعتقاد ثلاثة مؤشرات فرعية تتعلق بما يلي وذلك بالنظر إلى خصوصيات كل منها من حيث المسار (الإجراءات والآجال والمتدخلين):

- آجال دراسة المطالب: ويتمثل ذلك في دراسة مطالب أمري الصرف على مستوى مصالح التصرف في الموارد المالية والمادية للوزارة قبل إحالتها للهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة لفتح الإعتمادات.
- آجال فتح الإعتمادات: فهي تتعلق بمسار فتح الإعتمادات على مستوى الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة، إثر التأشير عليها إلا أن الآجال المستغرقة حاليا لفتح الإعتمادات لا تمكن أمري الصرف من بلوغ أهدافهم وتحقيق القدرة على الأداء المحمولة عليهم.

- آجال إحالة أو تفويض الإعتمادات: يتم تفويض أو إحالة الإعتمادات لفائدة آمري الصرف إثر تأشيرة الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة على قرارات فتح الإعتمادات. وتتطلب آجال تفويض أو إحالة الإعتمادات مزيد الإحكام حيث تسعى مصالح الوزارة إلى تقليص هذه الآجال. وقد تم إختيار هذا المؤشر الفرعي لمتابعة تحقيق هذا الخيار.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر يلغي ويعوض المؤشر السابق "آجال فتح وتحويل أو تفويض الإعتمادات في إتجاه:

U ملاءمته مع المصطلحات والإجراءات المعتمدة،

U اعتماده لثلاث مؤشرات فرعية عوضا عن مؤشرين فرعيين وفقا لهيكله مسار فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات حسب المتدخلين والإجراءات المنوطة بعهدتهم.

- **المؤشر 2.2.0.6: آجال تنفيذ الشراءات العمومية**: لا تتلاءم الآجال المستغرقة حاليا لتنفيذ الشراءات مع متطلبات الحوكمة في التصرف في النفقات العمومية، إذ أنها تعتبر عائقا لتلبية مختلف حاجيات البرامج مما يؤثر سلبا على تحقيق أهدافها وينجر عنها بطأ في تنفيذ الميزانية.

وبالتالي تم إختيار مؤشر "آجال تنفيذ الشراءات العمومية" لمتابعة مدى سرعة إستجابة المصالح المكلفة بالشراءات للطلبات، وتم إعتبار مسار الشراءات بداية من الدعوة إلى المنافسة إلى حد التسليم. وقد تم إستثناء الصفقات العمومية الخاضعة لأحكام الأمر عدد 1039 لسنة 2014 في احتساب هذا المؤشر لسببين اثنين:

- العدد القليل لهذه الفئة من الشراءات العمومية التي لا تتجاوز ثلاث شراءات في السنة،

- اختلاف اجراءاتها عن الشراءات العمومية الأخرى وبالتالي خضوعها لآجال ومتدخلين إضافيين.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر يلغي ويعوض المؤشر "آجال إعداد وتنفيذ الصفقات العمومية" المعتمد سابقا وذلك بالنظر إلى أهمية النفقات المنجزة من قبل مصالح البرنامج خارج إطار الصفقات الخاضعة لأحكام الأمر عدد 1039 لسنة 2014. كما نصبو مستقبلا إلى تطوير المؤشر الحالي بإدراج الآجال المتعلقة ببقية مراحل مسار الشراءات حتى يتسنى تحقيق القدرة على الأداء في مجال الشراءات.

- المؤشر 3.2.0.6 نسبة الإستجابة لطلبات الهياكل المركزية للتزود باللوازم: لا يتم حاليا تنفيذ كل طلبات التزود لفائدة الهياكل المركزية للوزارة في الآجال المعقولة وبالكميات المطلوبة. وعلى هذا الأساس، تم إقتراح مؤشر لإحتساب نسبة تنفيذ هذه الطلبات "نسبة الإستجابة لطلبات الهياكل المركزية للتزود باللوازم" وذلك لمتابعة مدى نجاعة الإدارة في تنفيذ طلبات اللوازم الصادرة عن مختلف الهياكل الإدارية.

- المؤشر 4.2.0.6 نسبة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناءات المبرمجة: من خلال متابعة تنفيذ مشاريع البناءات التابعة لوزارة المالية، تبين أن هناك تأخير في آجال إنجاز المشاريع سواء كان ذلك على مستوى الدراسة أو الأشغال بالمقارنة بما هو منصوص عليه بالقوانين الخاصة بالبناءات المدنية، مما ينتج عن ذلك إنخفاض في نسبة إستهلاك الإعتمادات المخصصة للبناءات، مما يحول دون تحقيق الهدف الذي ينصوي تحته هذا المؤشر وهو "تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية".

كما أنه لوحظ أن هذا التعطيل يكمن بالأساس في تنفيذ المشاريع ذات الصبغة الجهوية التي تمثل أكثر من 80% من مجموع مشاريع البناءات من حيث العدد وكذلك من حيث الإعتمادات المخصصة بالميزانية.

وتبعاً لما سبق فقد عمدت الإدارة العامة للبناءات على إدماج المشاريع الجهوية ضمن المؤشر الذي كان يقتصر في السابق على المشاريع ذات الصبغة الوزارية، حيث أنها سوف تعمل من جهتها على إيجاد الحلول الممكنة لغاية التسريع في نسق التنفيذ، علماً وأن المصالح الجهوية للتجهيز هي التي تشرف بصفة مباشرة على مختلف مراحل إنجازها وتحديد مواعيد الإجتماعات للمصادقة على مختلف مراحل الدراسة أو الأشغال، مما يجعل من هذا المؤشر تحدياً كبيراً.

ويتم قياس هذا الهدف عن طريق المؤشرات التالية :

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
10	10	12	12	11.5	17	15	يوم	المؤشر 1.2.0.6: آجال فتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات
60	65	70	80	-	-	-	يوم	المؤشر 2.2.0.6: آجال تنفيذ الشراءات العمومية
95	93	91	91	87	89	83	%	المؤشر 3.2.0.6 نسبة الإستجابة لطلبات الهياكل المركزية للتزود باللوازم
90	85	80	-	-	-	-	%	المؤشر 4.2.0.6 نسبة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناءات المبرمجة

**الهدف 3.0.6: تحسين قدرة أداء هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال الرقابة والتدقيق:**

### 1 - تقديم الهدف:

تقوم هيئة الرقابة العامة للمالية بمراقبة تصرف وحسابات مختلف المصالح والجماعات والمؤسسات والمنشآت العمومية أو ذات المساهمة العمومية والجمعيات والمجامع المهنية

والشركات التعاونية المركزية والتعاونيات والهيكل الأخرى التي تنتفع بصفة مباشرة أو غير مباشرة بمساعدة أو دعم من الدولة أو الجماعات المحليّة.

وتتولى الهيئة سنويًا، إنجاز أكثر من 65 مهمة مراقبة وتدقيق حسابات، ويمكن تبويب مهمات الرقابة حسب طبيعة المصالح والهيكل على النحو التالي:

- مهمات تخص مصالح وزارة المالية، أو هيكل تعمل تحت إشرافها،
- مهمات تفقد وبحث تخص منشآت عمومية ومؤسسات عمومية إدارية أو غير إدارية،
- مهمات تفقد وتقييم وبحث تخص عدة إدارات وهيكل أخرى،
- مهمات تدقيق حسابات مشاريع ممولة بموارد خارجية.

وتقضي مهمات الرقابة والتقييم إلى إعداد تقارير تتضمن جملة من الملاحظات والنقائص التي تم تسجيلها، مما يستدعي مزيد حرص المصالح والهيكل المعنية لتداركها مستقبلاً، قصد إحكام إنجاز البرامج والمشاريع العمومية والإستعمال الأمثل للموارد المالية المخصّصة لها.

وتتجز مهمات المراقبة طبقاً للبرنامج السنوي الذي تعدّه الهيئة بالتنسيق مع الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وذلك بعد المصادقة عليه من طرف الوزير المكلف بالمالية، ويمكن للوزير المكلف بالمالية أن يأذن عند الاقتضاء بمهمات مراقبة غير مدرجة بالبرنامج السنوي. وتحرص الهيئة على إنجاز مهماتها طبقاً للمعايير الدوليّة للمراجعة والتدقيق.

وتعمل الهيئة أيضاً في إطار التصرف في الميزانية حسب الأهداف على تحسين قدرة أدائها في مجال الرقابة والتدقيق، ويقتضي قياس تحسين أداء أعمال الرقابة والتدقيق صلب هيئة الرقابة العامّة للمالية الإعتماد على مجموعة من المؤشرات القابلة للإحساب والتحليل والدراسة.

## 2 - مرجع الهدف:

يُنزّل هذا الهدف في إطار تنفيذ إستراتيجية البرنامج والقطاع في مجال تدعيم الشفافية وقواعد الإفصاح والتواصل سواء على مستوى المهمة أو مع مختلف الأطراف الخارجية الأخرى.

## 3 - مبررات اعتماد المؤشرات:

- في هذا الإطار، تمّ اعتماد جملة من المؤشرات التي تمكّن الهيئة من تقييم:
- إنجاز المهمّات المدرجة ضمن برنامجها السنوي المصادق عليه من طرف وزير المالية،
  - إنجاز المهمّات غير المدرجة ضمن برنامجها السنوي والتي كلفت الهيئة بالقيام بها بناء على مطالب صادرة عن مختلف هيكل الدولة،
  - مدى احترام الهيئة لالتزاماتها بخصوص آجال إرسال التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المنصوص عليها ضمن إتفاقيات القروض والهبات.

ويتعلّق تحقيق الهدف بأهمّ العوامل الآتية:

- التخطيط والتوزيع الزمني المحكم لمهمّات المراقبة والتدقيق،
- التحكم في آجال إنجاز أعمال التقدّد والتدقيق على مستوى مختلف مراحلها (مراقبة ميدانية، إعداد التقرير الأوّل والنهائي....).

علما أنه بهدف إضفاء الواقعية في تحقيق الأهداف المرجوة، تولّت الهيئة تحيين مؤشرات قيس الأداء الخاصة بسنة 2018 والسنوات الموالية، وذلك نتيجة بعض العوامل الخارجة عن نطاق الهيئة.

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
90	90	90	90	68,97	84	81,94	%	المؤشر 1.3.0.6: نسبة إنجاز البرنامج السنوي لتدخل الهيئة
45	45	45	45	40	28,75	50	%	المؤشر 2.3.0.6: نسبة إستجابة الهيئة لإنجاز مهمات تم طلبها من قبل الوزراء أو مسؤولين آخرين بالدولة خارج إطار البرنامج السنوي
80	80	80	80	45,71	67,5	60	%	المؤشر 3.3.0.6: نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المرسله إلى الممولين الأجانب في الآجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات

وتتمثل عوامل تحيين مؤشرات قياس الأداء المذكورة أعلاه فيما يلي:

- إرتفاع عدد المهمات الصادرة في شأنها أذون بمأموريات مقارنة مع عدد المهمات المبرمجة وذلك نتيجة إرتفاع عدد المهمات وخاصة مهمات البحث غير المبرمجة والتي يتم إنجازها بطلب من وزير المالية ورئاسة الحكومة ومختلف الهياكل الوزارية والعمومية،

- دعوة دائرة المحاسبات هيئة الرقابة العامة للمالية في إطار تفعيل قرارات مجلس الوزراء إلى تعيين عدد من المراقبين للمشاركة في عمليات تدقيق تمويل الحملة

الانتخابية للانتخابات البلدية لسنة 2017، وذلك خلال الفترة الفاصلة بين 15 نوفمبر و15 ديسمبر 2017 وأشهر مارس وأفريل وماي 2018.

#### الهدف 4.0.6: تدعيم الإندماج المالي:

##### 1 - تقديم الهدف:

تشرف الإدارة العامة للتمويل على بلورة ومتابعة تنفيذ إستراتيجية وطنية حول دعم الإندماج المالي في تونس خلال الفترة 2018-2022 ومتابعة تنفيذها. وتهدف الإستراتيجية المزمع إنجازها بالأساس إلى تطوير النفاذ للقطاع المالي (بنوك، تمويل صغير، تأمين، بريد) وذلك قصد تمكين الفئات الإجتماعية ذات الطلبات غير الملبات أو الملبات بصفة محدودة من منتجات وخدمات مالية تتماشى وحاجياتهم مما سيمكن من الحد من التفاوت الجهوي ودفع عجلة الإستثمار بإحداث موارد رزق ومواطن شغل جديدة، حيث سيمكن الإندماج المالي من توفير خدمات تأمين صغيرة مصممة خصيصا للفئات الإجتماعية من ذوي الدخل المنخفض وللمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة قصد حمايتهم وحماية رأس مالهم ضد المخاطر المحتملة. كما سيمكن من تحسين المعرفة والممارسات المالية للمرأة الريفية ولباعثي المشاريع الصغرى والمتوسطة وللشباب.

وتتضمن إستراتيجية دعم الإندماج المالي بالخصوص 6 محاور أساسية:

- دعم التمويل الرقمي،
- دعم التأمين الصغير،
- دعم التثقيف المالي وحماية مستهلكي الخدمات المالية،
- توفير آليات تمويل تتلاءم وخاصيات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني،
- وضع الية لإعادة تمويل مؤسسات التمويل الصغير
- وضع اليات لدعم التقييم الإجتماعي والإقتصادي لمختلف آليات التمويل.

كما ستمكن الإستراتيجية المذكورة من وضع مؤشرات كمية وكيفية لمتابعة وتقييم بلوغ الأهداف المضبوطة.

وحسب إحصائيات البنك الدولي فان كل زيادة بـ 10 % في الاندماج المالي تؤدي إلى إحداث مواطن شغل بـ 0.7% وارتفاع في الناتج القومي الخام حسب السكان بـ 0.3 % 4.

## 2 - مرجع الهدف:

يتنزل هذا الهدف في إطار تطوير النفاذ إلى القطاع المالي وتحسين جودة الخدمات المالية من خلال تطوير منظومة التمويل الرقمي وتسويق منتجات التأمين الصغير ووضع آليات لتمويل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ووضع آلية لإعادة تمويل مؤسسات التمويل الصغير مما سيساهم في صلابتها المالية ويحد من كلفة منتجاتها المالية .

## 3 - مبررات اعتماد المؤشرات:

- المؤشر 1.4.0.6: نسبة الإندماج المالي: تم اختيار المؤشر لأنه يمكن من تحديد نسبة المنتفعين بالمنتجات والخدمات المالية التي سيتم توفيرها في إطار تدعيم الإندماج المالي والتقليص من التفاوت بين الفئات الإجتماعية.

تقديرات			2017	انجازات			الوحدة	مؤشرات قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
<b>الهدف 4.0.6: تدعيم الإندماج المالي</b>								
40	40	38	36	36	36		<b>المؤشر 1.4.0.6: نسبة الإندماج المالي</b>	

4 Rapport d'étape 2012 sur la mise en œuvre de la déclaration de Maya

2-le ministère des finances est entrain de lancer une étude se basant sur une enquête de terrain touchant l'ensemble des services et institutions financières(2017-2018)

3-لا توجد إحصائيات حول نسبة الإندماج المالي في سنة 2014. حيث اعتمدت الإدارة العامة للتمويل على الدراسة التي قام بها البنك الدولي في سنة 2015 في تحديد نسبة الإندماج المالي حسب المذكرة المرسله بتاريخ 2017/07/04 ينتظر ارتفاع نسبة الإندماج المالي 2% بين 2018-2020.

## الهدف 5.0.6: تدعيم نجاعة أداء البنوك العمومية

### 1 - تقديم الهدف:

باعتبار الدور الذي تضطلع به البنوك العمومية في تمويل الإقتصاد الوطني بادرت الدولة بتركيز منوال جديد للحوكمة تضمن إضفاء المرونة اللازمة على مستوى الإشراف عليها بالنظر للمحيط التنافسي الذي تنشط فيه وإقرار الفصل بين مهتمتي رئاسة مجلس الإدارة والإدارة العامة ومراجعة مستوى التأجير المتعلق بهما واعتماد معايير الكفاءة لإختيار المتصرفين وإعتبار مستوى الأداء في العناصر المتغيرة لتأجير أعوان وإطارات البنوك.

وتسعى الدولة المساهمة إلى بلوغ أقصى مستويات النجاعة عبر حسن إستغلال الإمكانيات المتاحة لتحسين التصرف في البنوك العمومية من خلال تدعيم دور مجالس الإدارة في ضبط سياسات مالية عمومية ومتابعة تجسيما وإضفاء الصبغة التعاقدية على علاقة الدولة كمساهم بالبنوك العمومية مما يساعد على ضبط الإلتزامات المتبادلة ويرسي آليات للمسائلة والعقاب في حال الإخلال بها.

غير أن بلوغ الهدف المذكور أعلاه يواجه بعديد العراقيل والمعوقات التي تحول دون بلوغ النجاعة المرجوة من عملية الإصلاح. حيث تشكو عملية متابعة الإلتزامات المحمولة على المتصرفين والبنوك العمومية من التأخير في مد الوزارة بمختلف الوثائق والتقارير في آجالها مما يحد من فاعلية هذه المعطيات وإستغلالها في إتخاذ قرارات في أحسن الآجال.

### 2 - مرجع الهدف:

ينتزل هذا الهدف في إطار إضفاء نجاعة أكبر على مستوى السياسات المالية (تطوير دور الدولة على مستوى البنوك العمومية من دور الإشراف إلى دور المساهم مراعاة للمحيط التنافسي الذي تنشط فيه).

### 3 - مبررات اعتماد المؤشرات:

- المؤشر 1.5.0.6: التقدم في إنجاز الإلتزامات التعاقدية الواردة بعقود البرامج:

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
الهدف 5.0.6: تدعيم نجاعة البنوك العمومية								
100	90	80	-	-	-	نسبة	المؤشر 1.5.0.6: التقدم في إنجاز الإلتزامات التعاقدية الواردة بعقود البرامج	

### 2-2 - تقديم أنشطة البرنامج:

- أنشطة ذات انعكاس مالي:

الإعتمادات	الأنشطة	تقديرات 2017	المؤشرات	الأهداف
30 ألف دينار	- تأجير اللجان الخاصة بالمناظرات الخارجية للانتداب	100	المؤشر 1.1.0.6: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال	الهدف 1.0.6: تحسين التصرف في الموارد البشرية
30 ألف دينار	- تأجير اللجان الخاصة بالمناظرات الداخلية للترقية	10	المؤشر 2.1.0.6: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال	
2400.000 6000.000 1400.000 172000.000 500.000	- معدات التدريس - الإعتناء بالبنائيات - تعهد و صيانة المعدات و الأثاث - ملتقيات التكوين - تريضات التكوين	70	المؤشر 3.1.0.6: نسبة إنجاز مخطط التكوين لفائدة أعوان وزارة المالية	

- أنشطة دون انعكاس مالي:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2017	الأنشطة
الهدف 1.0.6: تحسين التصرف في الموارد البشرية	المؤشر 1.1.0.6: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال	100%	<p>- مزيد تركيز مقومات التصرف التقديري أو ما يمكن التعبير عنه بالتصرف التقديري للانتدابات</p> <p>- مزيد التنسيق مع الأطراف المتداخلة في عملية الانتداب</p> <p>- اعتماد الأساليب الإعلامية والمنظومات الإعلامية الحديثة قصد القيام بفرز الملفات لما يوفّره ذلك من ربح للوقت.</p> <p>- تحديد آجال مضبوطة للجان المناظرة (لجنة الفرز ولجنة التصريح بالنتائج) للقيام بالأعمال المنوطة بعهدتها.</p> <p>- دعوة اللجان المعنية بالتصريح بالنتائج إلى التثبيت والإمضاء على محضر جلسة المناظرة في أجل لا يتعدى 10 أيام من تاريخ توصلهم بالنتائج.</p> <p>- إبّان التصريح بالنتائج يجب العمل على إرسال البرقيات للناجحين وذلك قصد موافقتنا بالوثائق الإدارية اللازمة وذلك في أجل لا يتعدى 15 يوما من تاريخ تسلّم البرقية.</p>
	المؤشر 2.1.0.6: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال	30%	<p>- التنسيق مع هياكل الإدارة العامة للمصالح المشتركة والوظيفة العمومية لضبط برنامج عمل السنة المالية المعنية تتضمن تاريخ فتح المناظرة وتاريخ غلق سجل الترشيحات وتاريخ الإعلان عن النتائج.</p> <p>- العمل بأحكام الأمر عدد 300 لسنة 2016 المؤرخ في 11 مارس 2016 والمتعلق بتقويض بعض صلاحيات رئيس الحكومة إلى وزير المالية والذي نص على أن إصدار القرارات المتعلقة بتعيين أعضاء لجان الامتحان الخاصة بالمناظرات الداخلية والامتحانات المهنية للترقية.</p>
	المؤشر 3.1.0.6: نسبة إنجاز مخطط التكوين لفائدة أعوان وزارة المالية	83.5%	<p>- مزيد التنسيق مع مختلف الهياكل المعنية بالتكوين لحسن تنفيذ برنامج التكوين في الآجال.</p>

<p>- تركيز منظومة إعلامية خاصة لتشمل طلبات فتح وإحالة وتفويض الإعتمادات لتصبح دراسة المطالب عن طريق المنظومة مما يساهم في تقليص الآجال.</p>	12 يوما	المؤشر 1.2.0.6: آجال فتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات	الهدف 2.0.6: تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية
<p>- تحديد آجال مطبوعة للجان المختصة (لجنة الشراءات ولجان الفتح والفرز) للقيام بالأعمال الموكولة إليها (التسريع في عقد جلسات الفرز والفتح والتسريع في تحرير وإمضاء محاضر الجلسات...) وذلك ضمن دليل إجراءات</p> <p>- تحديد الفترات المثلّى للقيام بالشراءات حسب طبيعة النفقة</p> <p>- اعتماد تكنولوجيات الإتصال الحديثة فيما يتعلق بإعداد محاضر جلسات لجان الشراءات وإعداد كراسات الشروط.</p>	70 يوما	المؤشر 2.2.0.6: آجال تنفيذ الشراءات العمومية	
<p>-التقليص من مدة دراسة الإستحقاق</p> <p>-المتابعة الشهرية لتنفيذ طلبات التزود لكل هيكل مركزي بالوزارة فيما يتعلق بكل من المعدات الإعلامية وصيانة الأثاث والمعدات وصيانة وسائل النقل ولوازم المكاتب.</p>	91%	المؤشر 3.2.0.6: نسبة الإستجابة لطلبات الهيكل المركزية للتزود باللوازم	
<p>- إعداد روزنامة تحدد آجال مختلف مراحل دراسة وإنجاز أشغال المشاريع المبرمجة بميزانية وزارة المالية</p> <p>- إعداد برنامج الإجتماعات المزمع عقدها من طرف المصالح الجهوية للتجهيز سواء بالإدارات الجهوية للتجهيز للدراسة أو إجتماعات الحظيرة الخاصة بالأشغال</p> <p>- توفير الوثائق العقارية والإدارية الضرورية الخاصة بكل مشروع قبل برمجته بالميزانية تقاديا لكل ما يمكن أن يعطل إنجاز المشروع</p> <p>- إعداد مراسلات تذكير وعقد إجتماعات بالنسبة للمشاريع المعطلة إلى مختلف الولاية وذلك بصفة دورية.</p>	80%	المؤشر 4.2.0.6: نسبة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناءات المبرمجة	
<p>- إعداد من قبل فريق الرقابة مذكرة تحوصل نتائج التشخيص للإدارة أو الهيكل موضوع الرقابة وتتضمن أبرز المحاور المقترح أن تشملها أعمال التفقد، والجدول الزمني تقع المصادقة عليها من قبل وزير المالية أو رئيس الهيئة.</p> <p>- تحسين دورية إجتماعات متابعة تقدم إنجاز المهمات بين رئيس الهيئة وأو رئيس الدائرة والفريق المكلف بالمراقبة.</p> <p>- الحرص على إعداد مسودة التقرير الأولي لمهمة التفقد قبل إنتهاء أعمال الرقابة الميدانية.</p> <p>- الضغط على آجال إنجاز المهمات وإعداد التقارير الخاصة بها</p>	90 %	المؤشر 1.3.0.6: نسبة إنجاز البرنامج السنوي لتدخل الهيئة	الهدف 3.0.6: تحسين قدرة أداء هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال الرقابة والتدقيق
	45 %	المؤشر 2.3.0.6: نسبة إستجابة الهيئة لإنجاز مهمات تم طلبها من قبل الوزراء أو مسؤولين آخرين بالدولة خارج إطار البرنامج السنوي	

<p>- مواصلة إرسال في شهر جانفي من كل سنة مكاتيب رسمية إلى الوزارات المشرفة على التصرف في المشاريع لإستحداثها على إعداد وتوجيه القوائم المالية للسنة السابقة في أجل محدد.</p> <p>- تكليف قدر الإمكان نفس الفريق الذي تولى تدقيق حسابات المشروع بعنوان السنة المنقضية لإنجاز مهمة التدقيق بعنوان السنة الموالية وذلك ضمانا للإستمرارية والنجاعة والتحكم في الأجال.</p>	<p>80 %</p>	<p>المؤشر 3.3.0.6: نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية المرسله إلى الممولين الأجانب في الأجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات</p>	
<p>- إعداد مخطط تنفيذ مفصل للإستراتيجية وإيجاد السبل الكفيلة لتنفيذه.</p>		<p>المؤشر 1.4.0.6: نسبة الإندماج المالي</p>	<p>الهدف 4.0.6: تدعيم الإندماج المالي</p>
<p>- عقد إجتماعات دورية مع البنوك المعنية بهدف متابعة تنفيذ عقود البرامج.</p>		<p>المؤشر 1.5.0.6: التقدم في إنجاز الإلتزامات التعاقدية الواردة بعقود البرامج</p>	<p>الهدف 5.0.6: تدعيم نجاعة أداء البنوك العمومية</p>

### 3 - نفقات البرنامج:

#### 3-1 - ميزانية البرنامج:

بلغت جملة الإعتمادات المقترحة لبرنامج القيادة والمساندة لسنة 2018 ما قدره ... ألف دينار مقابل .... ألف دينار خلال سنة 2017 أي نسبة تطوّر تبلغ 13%.

وتتوزّع ميزانية البرنامج حسب نوعية النفقة كما يلي:

#### تطور إعتمادات برنامج القيادة والمساندة

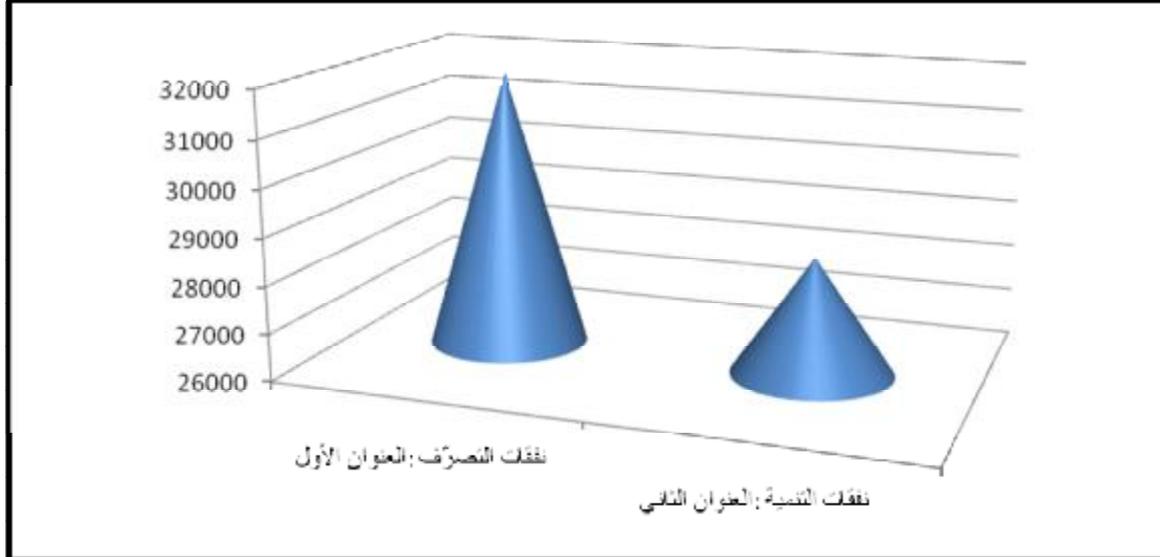
الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور 2018-2017		تقديرات 2018		قانون المالية 2017 (1)	إنجازات 2016	بيان البرنامج
النسبة (%) (1) - (2) / (1)	المبلغ (1) - (2)	اعتمادات الدفع (2)	اعتمادات التعهد			
6.5	1855	30106	30106	28251	18892	العنوان الأول: نفقات التصرف
11	2086	20887	20887	18801	14852	التأجير العمومي
0	0	3240	3240	3240	3130	وسائل المصالح
-3.7	-231	5979	5979	6210	910	التدخل العمومي
-82	-97209	5404	5404	102613	34008	العنوان الثاني: نفقات التنمية
129	791	1404	1404	613	917	الاستثمارات المباشرة
129	791	1404	1404	613	917	على الموارد العامة للميزانية
						على موارد القروض الخارجية الموظفة
-96	-98000	4000	4000	102000	33091	التمويل العمومي
-96	-98000	4000	4000	102000	33091	على الموارد العامة للميزانية
-72.8	-95354	35510	35510	130864	52900	مجموع البرنامج

\* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

## توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2017 حسب طبيعة النفقة

### اعتمادات الدفع



### 3-2 - إطار النفقات متوسط المدى 2018-2019-2020 لبرنامج القيادة والمساندة:

بلغت جملة الإعتمادات المرسمة (التعهد) لسنة 2017 ما قدره 208088 أد في حين قدرت جملة إعتمادات البرنامج 222450 أد لسنة 2018 أي بنسبة تطور ستبلغ 7% مقارنة بسنة 2017 وسيبلغ تقديرات سنة 2019 ما قدره 237483 أد أي بنسبة تطور 7% مقارنة بسنة 2018.

الوحدة : أد

تقديرات			قانون المالية 2017	إنجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
36881	35544	33233	28251	18891	16502	17675	نفقات التصرف
36881	35544	33233	28251	18891	16502	17675	على موارد الميزانية
27295	26146	24014	18801	14851	13494	12400	التأجير العمومي
3607	3419	3240	3240	3130	2316	2257	وسائل المصالح
5979	5979	5979	6210	910	692	3018	التدخل العمومي
							على موارد صناديق الخزينة
							التأجير العمومي
							وسائل المصالح
							التدخل العمومي
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
							التأجير العمومي
							وسائل المصالح
							التدخل العمومي
5622	5509	5404	102613	34008	110363	501309	نفقات التنمية
5622	5509	5404	102613	34008	110363	501309	على موارد الميزانية
1622	1509	1404	613	917	590	509	الاستثمارات المباشرة
4000	4000	4000	102000	33091	96600	500800	التمويل العمومي
					13173		القروض الخارجية الموظفة
							الاستثمارات المباشرة
							على موارد صناديق الخزين
							على الموارد الذاتية للمؤسسات
							الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

# بطاقات المؤشرات

**بطاقات مؤشرات قياس الأداء**

**برنامج الديوانة**

## بطاقة مؤشّر قيس أداء

رمز المؤشّر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشر 1.1.0.1  
تسمية المؤشّر: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع.  
تاريخ تحيين المؤشّر: 2017/05/30.

### I- الخصائص العامة للمؤشّر:

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشّر : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع.
- 4- تعريف المؤشّر : يدلّ هذا المؤشّر على المدة التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولاً إلى تاريخ منح الإذن بالرفع.
- 5- نوع المؤشّر (مؤشّر نتائج، مؤشّر منتج، مؤشّر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشّر (مؤشّر جودة، مؤشّر نجاعة، مؤشّر فاعلية): مؤشّر نجاعة.
- 7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية) : لا توجد تفريعات.

### II - التفاصيل الفنية للمؤشّر:

- 1- طريقة احتساب المؤشّر (Formule): يتمّ احتساب الأجل من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية إلى تاريخ منح الإذن بالرفع بالمكتب الحدودي للعمليات التجارية بميناء رادس الذي يمثل حوالي 80% من المجموع الوطني.  
حيث تتولّى الإدارة العامة للديوانة حالياً احتساب معدّل آجال التسريح الديواني على ضوء عيّنة شهرية من عمليات التوريد يتمّ تحديدها إثر تحقيق ميداني بميناء رادس ينجز خلال الأسبوع الأخير من كلّ شهر ويشمل كلّ عمليات الرفع التي تتمّ في هذه الفترة.
- 2- وحدة المؤشّر: اليوم.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: تواريخ إيداع التصاريح الديوانية وتواريخ الإذن بالرفع الفعلية.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر (استمارة، تقرير، استبيان،...): الحصول على تواريخ إيداع التصاريح الديوانية وتواريخ الإذن بالرفع الفعلية حسب المعطيات المجمعة لدى إدارة التصرف في المخاطر.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: التصاريح الديوانية لدى المكاتب.

6 - تاريخ توفر المؤشر: سنويا

7 - القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 0.70 يوما سنة 2020.

8 - المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات) : مدير إدارة التصرف في المخاطر.

### III - قراءة في نتائج المؤشر :

#### 1 - سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

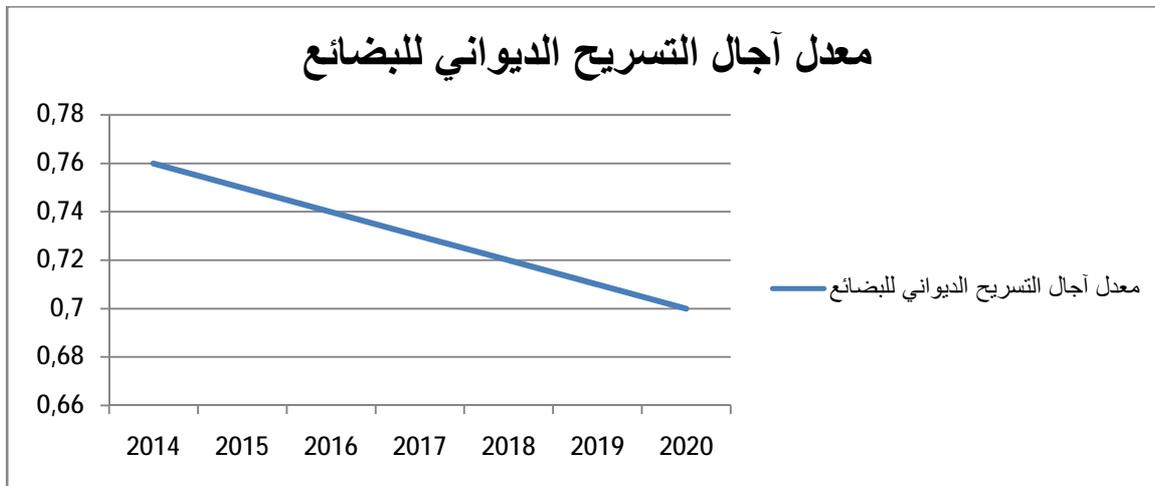
#### جدول بياني لتطور المؤشر

تقديرات			2017	انجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
0.70	0.71	0.72	0.73	0.74	0.75	0.76	اليوم	مؤشر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع

#### 2 - تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

شهدت المدّة التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولا إلى تاريخ منح الإذن بالرفع انخفاضا هاما وصلت إلى 0.74 يوما سنة 2016 نظرا لتطور المنظومة الإعلامية للديوانة التي مكّنت من تقليص هذه المدّة.

#### 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تحسيس الضباط المكلفين بدراسة التصاريح الديوانية بتذكير أصحابها بضرورة تسوية  
الوضعية في الآجال.

- مراجعة طريقة احتساب الآجال مع عدم الأخذ بعين الاعتبار أيام العطل والراحات.

5 - تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- لا شيء.

## بطاقة مؤشّر قيس أداء

رمز المؤشّر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشّر 2.1.0.1  
تسمية المؤشّر: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين.  
تاريخ تحيين المؤشّر: 2017/05/30.

### I - الخصائص العامة للمؤشّر:

- 1 - البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد1).
- 2 - البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3 - الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع.
- 4 - تعريف المؤشّر : يدلّ هذا المؤشّر على عدد مطالب المتعاملين الاقتصاديين الذين تتوفّر فيهم الشروط اللازمة للتمتّع بالامتيازات التسهيلات .
- 5 - نوع المؤشّر ( مؤشّر نتائج، مؤشّر منتج، مؤشّر نشاط): نتائج.
- 6 - طبيعة المؤشّر ( مؤشّر جودة، مؤشّر نجاعة، مؤشّر فاعلية): مؤشّر نجاعة.
- 7 - التفرّيعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية) : لا توجد تفرّيعات.

### II - التفاصيل الفنية للمؤشّر:

- 1 - طريقة احتساب المؤشّر (Formule): عدد مطالب المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين الذين وقعت الاستجابة لمطالبهم.
- 2 - وحدة المؤشّر: العدد.
- 3 - المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: مطالب المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين الذين وقعت الاستجابة لمطالبهم والعدد الجملي للمطالب.
- 4 - طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: الحصول على عدد مطالب المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين الذين وقعت الاستجابة لمطالبهم والعدد الجملي للمطالب.
- 5 - مصدر وطبيعة البيانات: مطالب المتعاملين الاقتصاديين المسجلة لدى إدارة النظم الديوانية.
- 6 - تاريخ توفر المؤشّر: سنويا (آخر السنة).
- 7 - القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): عدد 24 متعاملا اقتصاديا معتمدا سنة 2020.
- 8 - المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مدير إدارة النظم الديوانية.

### III - قراءة في نتائج المؤشر:

#### 1 - سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

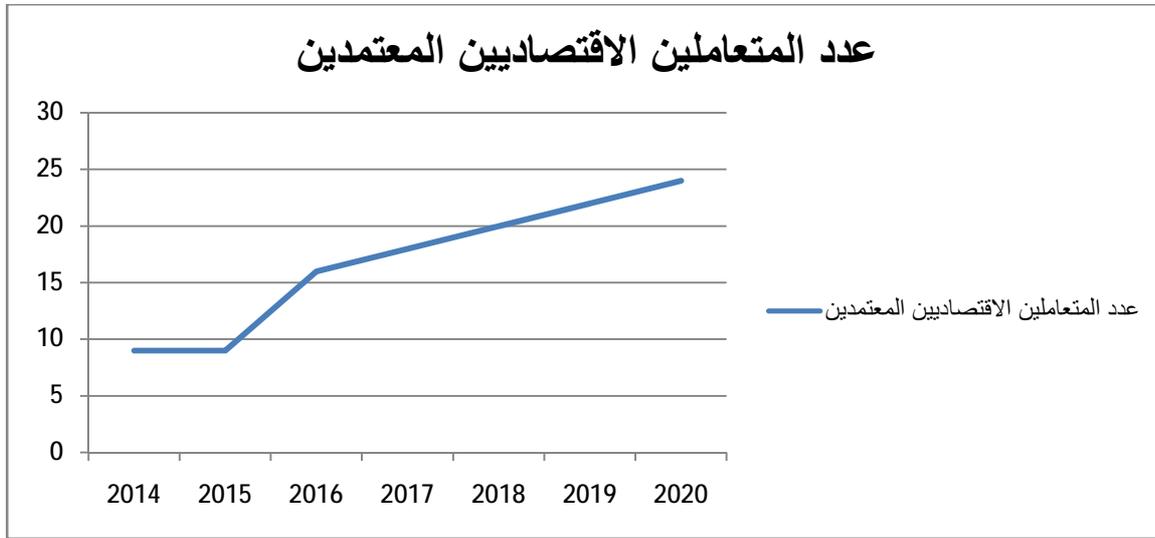
##### جدول بياني لتطور المؤشر

تقديرات			2017	انجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
24	22	20	18	16	09	09	مؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين	

#### 2 - تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

لم يشهد هذا المؤشر أيّ تغيير منذ سنة 2008 (9 متعاملين اقتصاديين معتمدين) إلى سنة 2016 حيث ارتفع إلى عدد 16 ومن المتوقع بعد إعادة تنشيط خلية دراسة ملفات طلب الانتفاع بهذا الامتياز على أن يرتفع هذا العدد تدريجيا إلى حدود 24 سنة 2020.

#### 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



#### 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- قبول أكبر عدد ممكن من المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية.
- إعادة إحياء خلية دراسة مطالب المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين بإدارة النظم الديوانية.
- القيام بدورات تكوين في إطار التعاون الثنائي بين الديوانة التونسية والديوانة الفرنسية في مجال التدقيق الأولي والبعدي.

#### 5 - تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

لا شيء.

## بطاقة تقديم مؤشّر قيس أداء

رمز المؤشّر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشّر 3.1.0.1  
تسمية المؤشّر: نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني.  
تاريخ تحيين المؤشّر: 2017/05/30.

### I - الخصائص العامة للمؤشّر:

- 1 - البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2 - البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3 - الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع.
- 4 - تعريف المؤشّر : يعكس هذا المؤشّر نجاعة الإدارة العامة للديوانة في دعم المؤسسات التي تعمل في ميدان التجارة الخارجية (توريد وتصدير) وذلك بإلغاء التعامل معها بالوثائق (عدم تقديم الوثائق على سند ورقي) وتعويضها بتعامل لا مادي (إلكتروني).
- 5 - نوع المؤشّر (مؤشّر نتائج، مؤشّر منتج، مؤشّر نشاط): نتائج.
- 6 - طبيعة المؤشّر (مؤشّر جودة، مؤشّر نجاعة، مؤشّر فاعلية): مؤشّر نجاعة.
- 7 - التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

### II - التفاصيل الفنية للمؤشّر:

- 1- طريقة احتساب المؤشّر (Formule): يحتسب هذا المؤشّر بقسمة عدد الوثائق اللامادية على العدد الجملي للوثائق المتعلقة بالتسريح الديواني.
- 2- وحدة المؤشّر: نسبة مأوية.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: العدد الجملي للوثائق وعدد الوثائق اللامادية منها.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: الحصول على العدد الجملي للوثائق المتعلقة بالتسريح الديواني وعدد الوثائق اللامادية منها.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: الحصول على العدد الجملي للوثائق الديوانية الورقية المتعلقة بالتسريح الديواني وعدد الوثائق اللامادية منها وتحديد النسبة المئوية من مكتب الدراسات والتشريع أساسا ووحدة الاتصال.
- 6- تاريخ توفر المؤشّر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 33 % من لامادية الوثائق سنة 2020 .
- 8- المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): رئيس مكتب الدراسات والتشريع ووحدة الاتصال وإدارة الإحصائيات والإعلامية.

### III - قراءة في نتائج المؤشر:

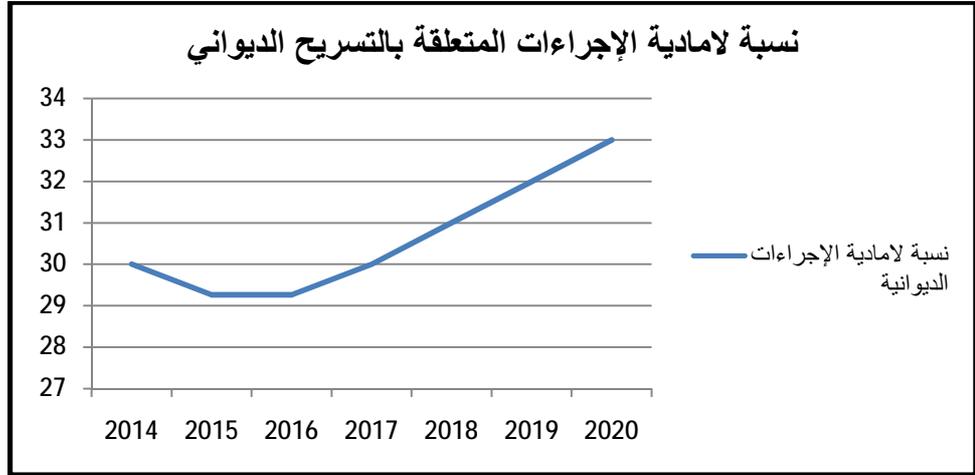
#### 1 - سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

##### جدول بياني لتطور المؤشر

تقديرات			انجازات				الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014		
33	32	31	30	29.26	29.26	30	%	مؤشر 3.1.0.1: نسبة لامادية الإجراءات الديوانية

#### 2 - تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

- 3- نسبة لامادية الإجراءات الديوانية بقيت في حدود 30% سنة 2014 و 29.3% سنة 2015 و سنة 2016 ولم تتغير نظرا لصعوبة إدراج لامادية أي إجراء. رسم بياني لتطور المؤشر:



#### 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إتمام إجراءات لامادية التصريح الديواني بعد الموافقة على اعتماد الإمضاء الإلكتروني والدفع الإلكتروني.

#### 5 - تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة إحصاء إدراج الإجراءات اللامادي.

## بطاقة تقديم مؤشر قياس أداء

- رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 4.1.0.1  
تسمية المؤشر: عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني.  
تاريخ تحيين المؤشر: 2017/05/30.

### I- الخصائص العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع.
- 4- تعريف المؤشر: يمكّن الموقع المتعاملين مع الإدارة من الحصول على العديد من الخدمات الإدارية عن طريق تعميم المطالب الخاصة بها وإرسالها إلكترونياً إلى المصلحة المختصة بدراستها والتي تتولى موافاة طالب الخدمة بالردّ عليها على بريده الإلكتروني.
- 4- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 5- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 6- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشر باحتساب عدد الخدمات المتوفرة على موقع الواب.
- 2- وحدة المؤشر: العدد.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للخدمات المتوفرة بموقع الواب الخاص بالإدارة.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للخدمات المتوفرة بموقع الواب الخاص بالإدارة.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الخدمات على موقع الواب حسب معطيات مكتب الدراسات والتشريع وخليّة الاتصال.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ عدد 21 خدمة على الواب سنة 2020.
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): رئيس خلية الاتصال.

### III - قراءة في نتائج المؤشر:

#### 1 - سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

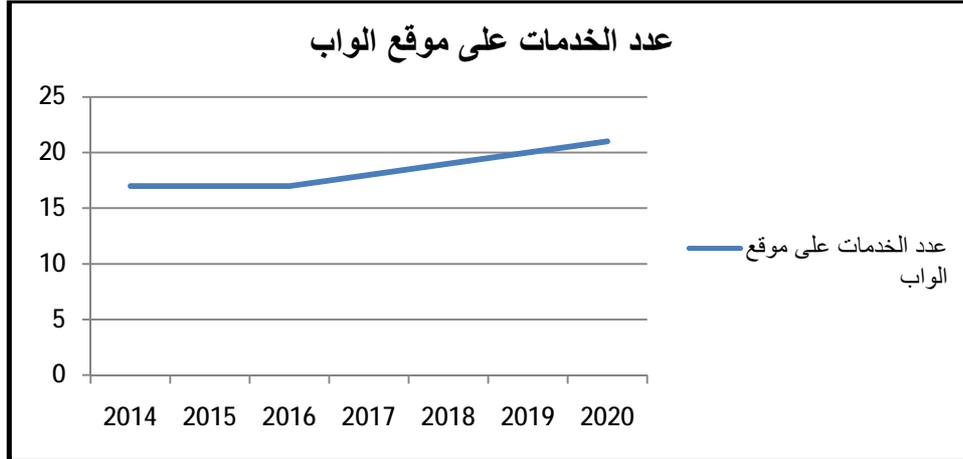
##### جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
21	20	19	18	17	17	17	العدد	مؤشر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الواب

#### 2 - تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

شهد عدد الخدمات على موقع الواب استقرارا من 17 خدمة سنة 2014 إلى 17 خدمة سنة 2015 وسنة 2016 وذلك لعدم تطور المنظومة الإعلامية للديوانة ونظرا لعدم انتداب كفاءات في هذا الاختصاص خلال الفترة الأخيرة.

#### 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



#### 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إضافة أكبر عدد ممكن من الخدمات على موقع الواب الخاص بالإدارة العامة للديوانة.

#### 5 - تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- تعقد إجراءات إدراج خدمات جديدة على الواب.

## بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 1.2.0.1  
تسمية المؤشر: عدد المحاضر للحدّ من الغشّ التجاري.  
تاريخ تحيين المؤشر: 2017/05/30.

### I- الخصائص العامة للمؤشر:

- 1- البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد1).
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء.
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مكافحة الغش التجاري والتهرب وتحسين المراقبة.
- 4- تعريف المؤشر : يعتبر هذا المؤشر هاما لقياس فاعلية إدارة الديوانة وتوجهها في مجال مكافحة الغش ويعكس قدرتها على التدخّل الإستباقي (الردع).
- 5- نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7- التفرعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفرعات.

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشر بتجميع العدد الجملي لمحاضر المكاتب الديوانية.
- 2- وحدة المؤشر: العدد.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي للمحاضر بمختلف المكاتب الديوانية.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي للمحاضر بمختلف المكاتب الديوانية من قبل الإدارات الجهوية التي تتولى تجميع المعطيات من المكاتب الديوانية الراجعة لها بالنظر.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : عدد المحاضر المجمعة من قبل الإدارات الجهوية للديوانة ومن المكاتب.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): الهدف هو بلوغ عدد 54500 محاضر مخالفة مسجلة بمكاتب الديوانة سنة 2020.
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مديرو الإدارات الجهوية للديوانة.

### III - قراءة في نتائج المؤشر:

#### 1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

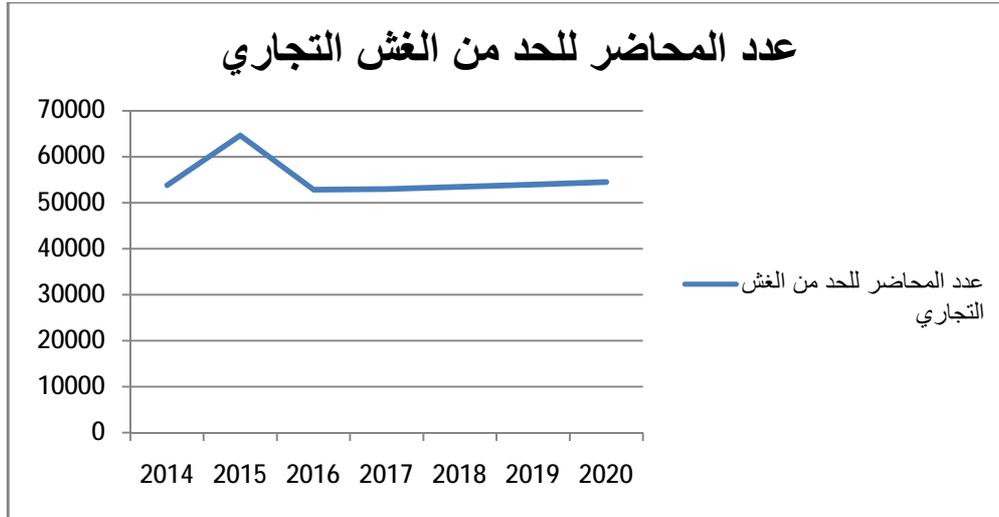
##### جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
54500	54000	53500	53000	52866	64642	53867	العدد	مؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من الغشّ التجاري

#### 2 - تحليل النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

شهد عدد المحاضر للحدّ من الغشّ التجاري ارتفاعا سنة 2015 ليبلغ 64642 محضرا مقابل 53867 سنة 2014 بفضل ثم انخفاض سنة 2016 إلى حدود 52866 محضرا وربما يرجع ذلك إلى تراجع نوايا ارتكاب المخالفات بعد تطور المنظومة الأمنية للديوانة في إطار مقاومة الغش التجاري.

#### 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



#### 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- رفع أكبر عدد ممكن من المخالفات لردع المخالفين.
- انتداب عدد إضافي من الأعوان.
- إحداث هيكل يعنى بالمراقبة اللاحقة بالإدارة العامة للديوانة وتدعيمه بالموارد البشرية والمعدات اللازمة.

#### 5 - تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

لا شيء.

## بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 2.2.0.1  
تسمية المؤشر: عدد المحاضر للحدّ من التهريب.  
تاريخ تحيين المؤشر: 2017/05/30.

### I - الخصائص العامة للمؤشر:

- 1 - البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2 - البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء.
- 3 - الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة.
- 4 - تعريف المؤشر: هذا المؤشر يسمح لإدارة الديوانة بتعزيز عملها الدؤوب لمكافحة التهريب بوضع الإمكانيات المادية والوسائل البشرية على ذمة مصالح المراقبة.
- 5 - نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6 - طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7 - التفرعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية) : لا توجد تفرعات.

### II - التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1 - طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشر بتجميع العدد الجملي لمحاضر التهريب عبر البرّ والبحر.
- 2 - وحدة المؤشر: العدد.
- 3 - المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العدد الجملي لمحاضر التهريب عبر البرّ والبحر المسجلة من قبل مصالح إدارة الحرس الديواني والحرس الوطني والشرطة،... والمسجلة لدى مكاتب الديوانة الراجعة بالنظر للإدارات الجهوية.
- 4 - طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على العدد الجملي لمحاضر التهريب عبر البرّ والبحر المسجلة لدى المكاتب الديوانية.
- 5 - مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات الجهوية للديوانة.
- 6 - تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7 - القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ عدد 12500 محضرا سنة 2020.
- 8 - المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات):  
مديرو الإدارات الجهوية للديوانة

### III- قراءة في نتائج المؤشر:

#### 1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

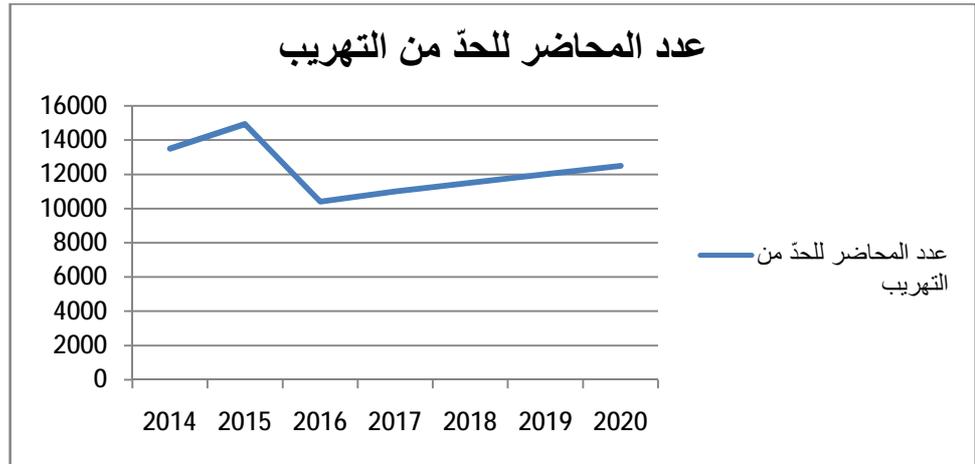
##### جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
12500	12000	11500	11000	10405	14931	13490	العدد	مؤشر 2.2.0.1: عدد المحاضر للحدّ من التهريب

#### 2 - تحليل النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

شهد عدد المحاضر ارتفاعا من 13490 محضر سنة 2014 إلى 14931 محضرا سنة 2015 ثم تراجع إلى 10405 سنة 2016 وذلك بفضل تطور المنظومة الأمنية للديوانة في إطار مقاومة التهريب عبر إحداث نقاط مراقبة جديدة ووعي أعوان الديوانة بمخاطر التهريب.

#### 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



#### 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تكثيف جهود وحدات المراقبة للحد من التهريب بالنقاط الحدودية وداخل الجمهورية وذلك بتوفير التجهيزات والمعدات والعنصر البشري بالعدد الكافي.
- تهيئة الممر الحدودي براس جدير.
- توفير وسائل تنقل نوع 4X4 مجهزة بنظام إعلامي متنقل (سند).
- اقتناء معدات خاصة (ج.ب.ر ، ج.ب.ر.س، واقيات صدرية من الرصاص، مناظير ليلية،...).
- اقتناء أسلحة وذخيرة.

#### 5 - تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- لا شيء.

## بطاقة تقديم مؤشّر قيس أداء

رمز المؤشّر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشّر 3.2.0.1  
تسمية المؤشّر: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة.  
تاريخ تحيين المؤشّر: 2017/05/30.

### I - الخصائص العامة للمؤشّر:

- 1 - البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد1).
- 2 - البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3 - الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة.
- 4 - تعريف المؤشّر: يستعمل هذا المؤشّر لقيس التواجد الفعلي لمصالح وحدات وفرق الحراسة التابعة للحرس الديواني.
- 5 - نوع المؤشّر (مؤشّر نتائج، مؤشّر منتج، مؤشّر نشاط): نتائج.
- 6 - طبيعة المؤشّر (مؤشّر جودة، مؤشّر نجاعة، مؤشّر فاعلية): مؤشّر نجاعة.
- 7 - التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية) : لا توجد تفريعات.

### II - التفاصيل الفنية للمؤشّر:

- 1- طريقة احتساب المؤشّر (Formule): يحتسب هذا المؤشّر بقسمة عدد ساعات التواجد الفعلي على عدد ساعات العمل الجمالية دون اعتبار العطل.
- 2- وحدة المؤشّر: نسبة مأوية.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: العدد الجملي لساعات العمل دون اعتبار العطل والراحات.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: الحصول على العدد الجملي لساعات العمل دون اعتبار العطل والراحات.
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: العدد الجملي لساعات العمل دون اعتبار العطل والراحات.
- 6- تاريخ توفر المؤشّر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 51% من تواجد وحدات المراقبة سنة 2020.
- 9- المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مدير إدارة الحرس الديواني.

## 1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

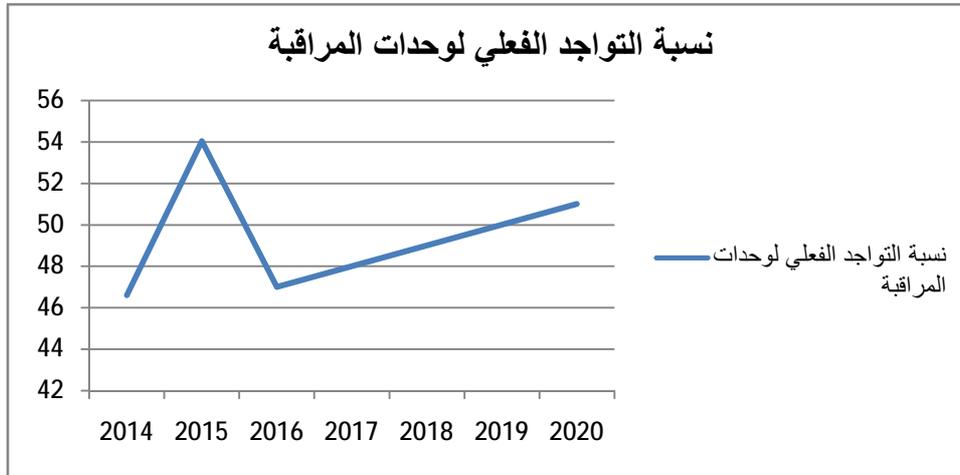
## جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			الإنجازات				الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014		
51	50	49	48	47	54.04	46.6	% مؤشر 3.2.0.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة	

## 2 - تحليل النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

شهدت نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة ارتفاعاً من 46.6 سنة 2014 إلى 54.04 سنة 2015 وذلك نتيجة لإحداث نقاط مراقبة جديدة في بعض مناطق الجمهورية ثم انخفضت إلى 47% سنة 2016 والسبب هو عدم استقرار المؤشر حيث يتم تركيز الدوريات حسب الحاجة وحسب الظرف.

## 3- رسم بياني لتطور المؤشر:



## 4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- الرفع من نسبة تواجد وحدات المراقبة.
- الزيادة في عدد ساعات العمل بوحدات المراقبة إن كان ذلك ممكناً.
- انتداب أعوان إضافيين.
- اقتناء سيارات استطلاع ذات خصوصية.
- إحداث فرق مراقبة في بعض المناطق من الشريط الوسيط.

## 5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة احتساب النسبة بصفة مدققة.

## بطاقة تقديم مؤشّر قياس أداء

رمز المؤشّر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشّر 1.3.0.1  
تسمية المؤشّر: عدد البيوعات بالمزاد العلني.  
تاريخ تحيين المؤشّر: 2017/05/30.

### I - الخصائص العامة للمؤشّر:

- 1 - البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد1).
- 2 - البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3 - الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تحسين التصرف في المحجوز.
- 4 - تعريف المؤشّر: هذا المؤشّر يعكس ولو بصفة غير مباشرة أهمية عدد عمليات الحجز التي تقوم بها مصالح الديوانة.
- 5 - نوع المؤشّر (مؤشّر نتائج، مؤشّر منتج، مؤشّر نشاط): نتائج.
- 6 - طبيعة المؤشّر (مؤشّر جودة، مؤشّر نجاعة، مؤشّر فاعلية): مؤشّر نجاعة.
- 7 - التفرّيعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفرّيعات.

### II - التفاصيل الفنية للمؤشّر:

- 1- طريقة احتساب المؤشّر (Formule): يحتسب هذا المؤشّر باحتساب عدد البيوعات بالمزاد العلني في السنة.
- 2- وحدة المؤشّر: العدد
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: العدد الجملي للبيوعات التي تتم بالمزاد العلني.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: الحصول على العدد الجملي للبيوعات التي تتم بالمزاد العلني حسب معطيات مكتب الإيداع والحجز.
- 5- مصدر وطبيعة البيانات: عدد البيوعات بالمزاد العلني حسب مكتب الإيداع والحجز.
- 6- تاريخ توفر المؤشّر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): القيام بعدد 980 عملية بيع بالمزاد العلني سنة 2020.
- 8- المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات):  
رئيس مكتب الإيداع والحجز.

1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

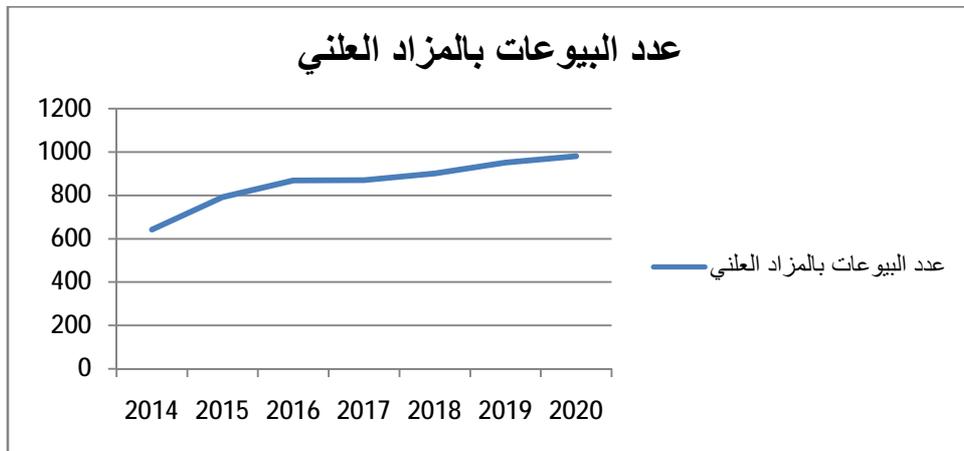
جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
980	950	900	870	868	791	641	عدد	مؤشر 1.3.0.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني

2 - تحليل النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

عدد البيوعات بالمزاد العلني سنة 2014 بلغ 641 عملية بيع و791 عملية بيع سنة 2015 و868 عملية سنة 2016 بفضل المجهود المبذول بصفة متواصلة من طرف قباض الديوانة في إعداد قوائم البضائع المزعم بيعها والتأكد من وضعيتها القانونية حتى لا يتم بيع بضائع لم تستوفي الإجراءات في شأنها.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- القيام بعمليات البيع بالمزاد العلني في الآجال ودون تأخير لتجنب الاكتناظ.
- تفعيل قباضة البيوعات ودعمها بالوسائل البشرية والمادية اللازمة.
- اقتناء تجهيزات إعلامية لمتابعة المحجوزات عبر التطبيقات الإعلامية.

5 - تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- إشكالية تقييم البضائع المعدة للبيع من طرف الخبراء المعتمدين (تقييم غير موضوعي، بطء، تقييم مكلف).

## بطاقة تقديم مؤشّر قيس أداء

رمز المؤشّر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشّر 2.3.0.1  
تسمية المؤشّر: عدد الإحالات.  
تاريخ تحيين المؤشّر: 2017/05/30.

### I - الخاصيات العامة للمؤشّر:

- 1 - البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2 - البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3 - الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تحسين التصرف في المحجوز.
- 4 - تعريف المؤشّر: هذا المؤشّر يبين عدد عمليات إحالة البضائع المحجوزة من طرف مصالح الديوانة بعد البت النهائي من طرف المحاكم المختصة أو التخلي نهائيا عن البضائع من طرف أصحابها لفائدة الإدارة.
- 5 - نوع المؤشّر (مؤشّر نتائج، مؤشّر منتج، مؤشّر نشاط): نتائج.
- 6 - طبيعة المؤشّر (مؤشّر جودة، مؤشّر نجاعة، مؤشّر فاعلية): مؤشّر نجاعة.
- 7 - التفرّيعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية) : لا توجد تفرّيعات.

### II - التفاصيل الفنية للمؤشّر:

- 1 - طريقة احتساب المؤشّر (Formule): يحتسب هذا المؤشّر بتجميع عدد الإحالات إلى جمعيات أو منظمات خيرية أو اجتماعية.
- 2 - وحدة المؤشّر: العدد.
- 3 - المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: عدد الإحالات.
- 4 - طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: الحصول على العدد الجملي للإحالات إلى جمعيات أو منظمات خيرية أو اجتماعية.
- 5 - مصدر وطبيعة البيانات: عدد الإحالات حسب مكتب الإيداع والحجز.
- 6 - تاريخ توفر المؤشّر: سنويا (آخر السنة).
- 7 - القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ عدد 1180 عملية إحالة سنة 2020.
- 8 - المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مكتب الإيداع والحجز.

### III - قراءة في نتائج المؤشر:

#### 1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر:

##### جدول بياني لتطور المؤشر

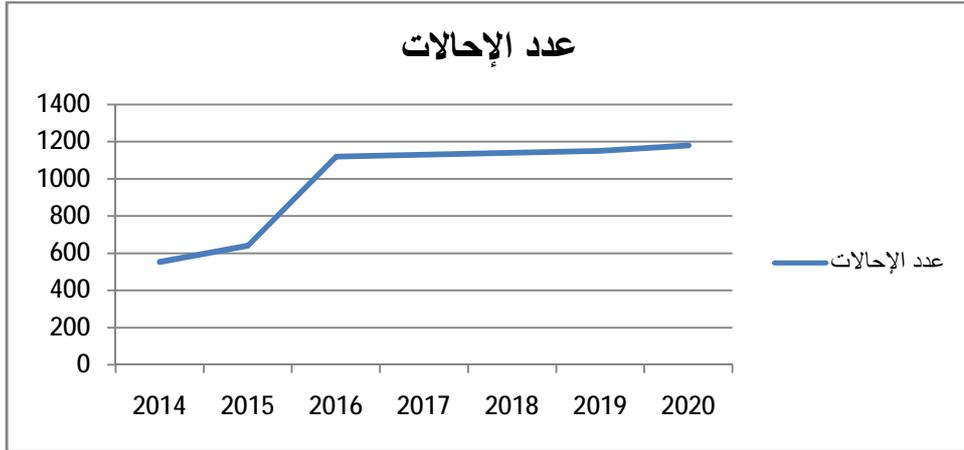
التوقعات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
1180	1150	1140	1130	1120	640	553	العدد	مؤشر 2.3.0.1: عدد الإحالات

#### 2 - تحليل النتائج (الإنجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر:

عدد الإحالات بلغ 553 إحالة سنة 2014 و 640 سنة 2015 ثم قفز إلى 1120 عملية سنة 2016 وذلك للتركيز على عمليات الإحالة والتسريع فيها نظرا للطلب المتزايد عليها من قبل المنتفعين بها (إدارات عمومية).

#### 3 - رسم بياني لتطور المؤشر

: - 4



#### 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- القيام بعمليات الإحالة مباشرة بعد الحصول على الموافقات المطلوبة ( قضاء، إدارات، ...).

#### 5 - تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- بعض الهياكل المنتفعة بالإحالات لا تقوم برفع المحجوزات مباشرة بل تطيل العملية أكثر من اللزوم.

## بطاقة تقديم مؤشّر قيس أداء

رمز المؤشّر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشّر 3.3.0.1  
تسمية المؤشّر: عدد محاضر الإلتاف.  
تاريخ تحيين المؤشّر: 2017/05/30.

### I - الخاصيات العامة للمؤشّر:

- 1 - البرنامج: الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2 - البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3 - الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تحسين التصرف في المحجوز.
- 4 - تعريف المؤشّر: هذا المؤشّر يقيس عدد عمليات الإلتاف التي تقوم بها مصالح الديوانة للبضائع التالفة ويساهم في تقليص تكاليف ربوض الحاويات والمجرورات وحسن التصرف واستغلال الفضاءات لتخزين وحدات الشحن وإمكانية استعمال هذه الوحدات من طرف الناقلين البحريين في عمليات أخرى.
- 5 - نوع المؤشّر (مؤشّر نتائج، مؤشّر منتج، مؤشّر نشاط): نتائج.
- 6 - طبيعة المؤشّر (مؤشّر جودة، مؤشّر نجاعة، مؤشّر فاعلية): مؤشّر نجاعة.
- 7 - التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

### II - التفاصيل الفنية للمؤشّر:

- 1 - طريقة احتساب المؤشّر (Formule): يتم احتساب هذا المؤشّر باعتماد العدد الجملي لعمليات الإلتاف التي تقوم بها مصالح الديوانة بمختلف المكاتب سنويا بالتنسيق مع مصالح وإدارات أخرى (صحة، بيئة، حماية مدنية، تجارة...).
- 2 - وحدة المؤشّر: العدد.
- 3 - المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: العدد الجملي لمحاضر إلتاف البضائع.
- 4 - طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: تجميع يدوي عن طريق جمع محاضر الإلتاف من المكاتب لدى مكتب الإيداع والحجز.
- 5 - مصدر وطبيعة البيانات: عدد محاضر الإلتاف.
- 6 - تاريخ توفر المؤشّر: سنويا (آخر السنة).
- 7 - القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ عدد 220 عملية إلتاف سنة 2020.
- 8 - المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): رئيس مكتب الإيداع والحجز.

### III - قراءة في نتائج المؤشر:

#### 1 - سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

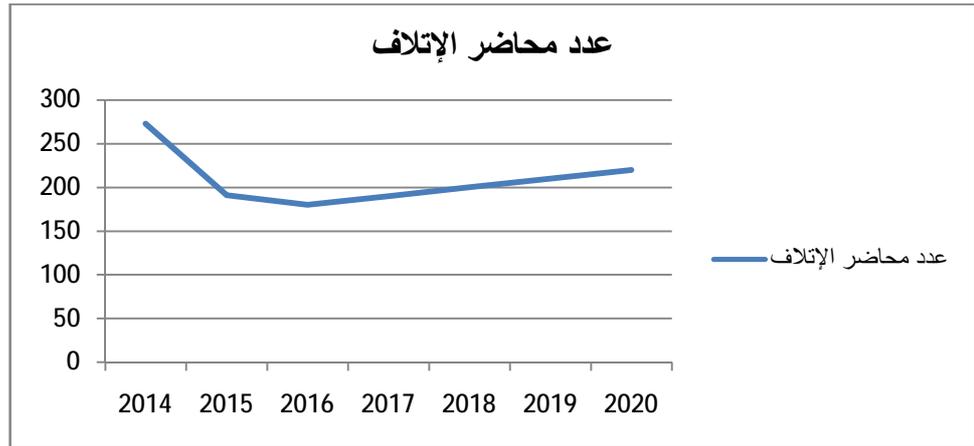
##### جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
220	210	200	190	180	191	273	العدد	مؤشر 3.3.0.1: عدد محاضر الإلتلاف

#### 2 - تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

بلغ عدد محاضر الإلتلاف 273 محضرا سنة 2014 ثم انخفض إلى 191 عملية إحالة سنة 2015 وانخفض إلى مستوى 180 سنة 2016 وذلك بفضل النظرة الجديدة للإدارة للتعامل مع المحجوزات مما مكنها من حسن التصرف فيها بالقيام بعمليات البيع والإحالة في الإبان وعدم اللجوء للإلتلاف إلا كآخر حل وفي الوقت المناسب قصد استغلال الفضاءات بصفة ناجعة.

#### 5 - رسم بياني لتطور المؤشر:



#### 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- التعجيل بالموافقة على إلتلاف البضائع القابلة للتلف أو المتضررة على نفقة أصحابها.

#### 5 - تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- مجهود إدارة الديوانة مرتبط بمدى نجاعة عمل الأطراف الأخرى المتدخلة في عمليات الإلتلاف والتخطيط.

## بطاقة تقديم مؤشر قيس أداء

- رمز المؤشر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشر): مؤشر 1.4.0.1  
تسمية المؤشر: نسبة إستخلاص الديون المثقلة الممكن إستخلاصها.  
تاريخ تحيين المؤشر: 2017/05/30.

### I - الخصائص العامة للمؤشر:

- 1 - البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2 - البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء.
- 3 - الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين نسبة إستخلاص الديون.
- 4 - تعريف المؤشر : يدل على مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمة استخلاص الديون المثقلة بقباضات الديوانة.
- 5 - نوع المؤشر (مؤشر نتائج، مؤشر منتج، مؤشر نشاط): نتائج.
- 6 - طبيعة المؤشر (مؤشر جودة، مؤشر نجاعة، مؤشر فاعلية): مؤشر نجاعة.
- 7 - التفرعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفرعات.

### II - التفاصيل الفنية للمؤشر:

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يتم احتساب هذا المؤشر بقسمة مبلغ المقايض التي تمت تغطيتها على المبلغ الجملي للديون المثقلة ويكون ذلك سنويا.
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المبلغ الجملي للديون المثقلة ومبلغ المقايض التي تمت تغطيتها.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على المبلغ الجملي للديون المثقلة ومبلغ المقايض التي تمت تغطيتها من قبل إدارة الاستخلاص.
- 5- مصدر وطبيعة البيانات: محاضر الديون المثقلة.
- 6- تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):  
بلوغ نسبة استخلاص الديون المثقلة 0.110 % سنة 2020.
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مدير إدارة الاستخلاص.

1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

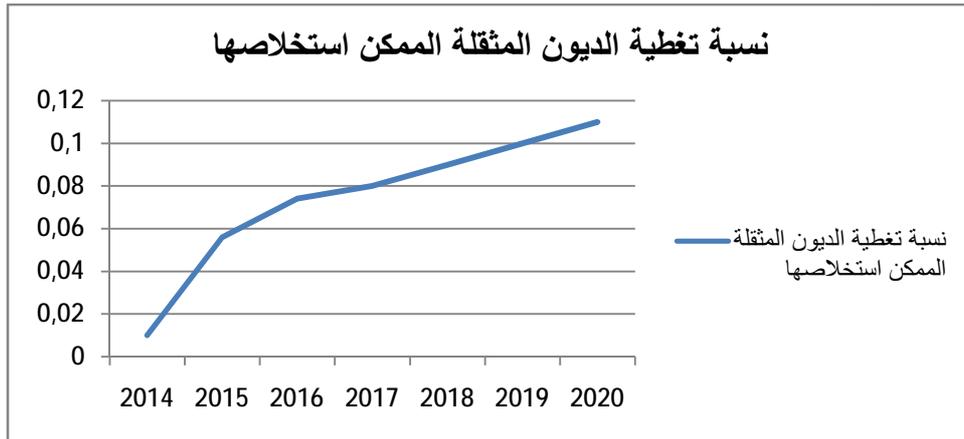
جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
0.110	0.100	0.090	0,080	0,074	0,056	0.010	نسبة %	
								مؤشر 1.4.0.1: نسبة تغطية الديون المثقلة الممكن استخلاصها

2 - تحليل النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

شهدت نسبة استخلاص الديون المثقلة ارتفاعا من 0.010% سنة 2014 إلى 0.056% سنة 2015 ثم 0.074 سنة 2016 وذلك نتيجة لتكثيف الجهود لاستخلاص الديون المثقلة بقباضات الديوانة وتطوير عمليات الاستخلاص بالاستخلاص الجبري منذ نوفمبر 2014 ولكن يبقى تلدد بعض المدينين مشكلا حقيقيا.

4- رسم بياني لتطور المؤشر:



4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تحسيس قباض الديوانة لمواصلة جهودات استخلاص الديون المثقلة بقطع آجال التقادم.
- تدعيم قباضات الديوانة بالعدد الكافي من الأعوان من خلال إعادة التوزيع.
- الالتجاء إلى خدمات مأموري المصالح المالية لاستخلاص الديون المثقلة.

- إحداء ءلية اسءءلاص الءيون المءءلة بكل قباضاء الءيوانة.
  - الءفءير في إءءاء ءطبيعة إءلامية لءابءة اسءءلاص الءيون المءءلة.
  - 5 - ءءءء أهم النقاءص (Límites) المءءلة بالمؤشر:**
- النسبة ءبءو ضعيفة وهي لا ءبرز ءقيقة المءوءء الءي ءبءله مءالء الءيوانة لاسءءلاص الءيون.

## بطاقة تقديم مؤشّر قيس أداء

رمز المؤشّر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشّر 2.4.0.1  
تسمية المؤشّر: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها.  
تاريخ تحيين المؤشّر: 2017/05/30.

### I - الخصائص العامة للمؤشّر:

- 1 - البرنامج : الإدارة العامة للديوانة (برنامج عدد 1).
- 2 - البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 6 - الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تحسين نسبة إستخلاص الديون.
- 7 - تعريف المؤشّر : هذه النسبة تعتبر مؤشرا على مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمّة تصفية التصاريح.
- 5 - نوع المؤشّر (مؤشّر نتائج، مؤشّر منتج، مؤشّر نشاط): نتائج.
- 6 - طبيعة المؤشّر ( مؤشّر جودة، مؤشّر نجاعة، مؤشّر فاعلية): مؤشّر نجاعة.
- 7 - التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية): لا توجد تفريعات.

### II - التفاصيل الفنية للمؤشّر:

- 1 - طريقة احتساب المؤشّر (Formule): يتم احتساب هذا المؤشّر بقسمة عدد التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها على عدد التصاريح التي تمت تصفيتها دون اعتبار التصاريح التي لا تستلزم إصدار إذن بالرفع مثل تصاريح توريد السيارات من قبل التونسيين المقيمين بالخارج وتصاريح الإحالة على الرصيف (S733)،...
- 2 - وحدة المؤشّر: نسبة مائة.
- 3 - المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: العدد الجملي للتصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها والعدد الجملي للتصاريح التي تمت تصفيتها دون اعتبار التصاريح التي لا تستلزم إصدار إذن بالرفع مثل تصاريح توريد السيارات من قبل التونسيين المقيمين بالخارج وتصاريح الإحالة على الرصيف (S733)،...
- 4 - طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: الحصول على العدد الجملي للتصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها وعدد التصاريح التي تمت تصفيتها دون اعتبار التصاريح التي لا تستلزم إصدار إذن بالرفع مثل تصاريح توريد السيارات من قبل التونسيين المقيمين بالخارج وتصاريح الإحالة على الرصيف (S733)،...
- 5 - مصدر وطبيعة البيانات: عدد التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها في المكاتب الديوانية من خلال منظومة سند.

6 - تاريخ توفر المؤشر: سنويا (آخر السنة).

7 - القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): بلوغ نسبة 0.47 %

من التصاريح موضوع إذن بالرفع التي لم يقع دفع الأداءات المستوجبة بشأنها سنة 2020.

8 - المسؤول عن المؤشر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مدير إدارة

الإحصائيات والإعلامية بالتعاون مع خلية تطوير نظام "سند".

### III - قراءة في نتائج المؤشر:

1 - سلسلة النتائج (الانجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر:

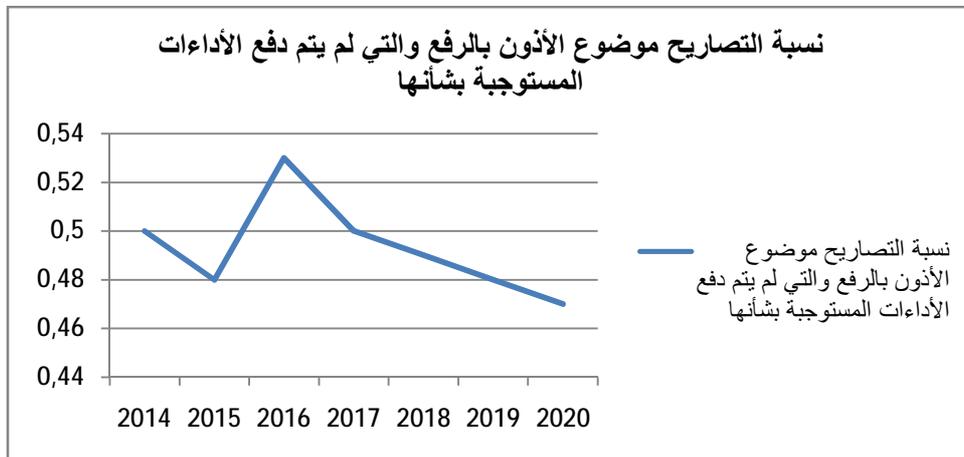
#### جدول بياني لتطور المؤشر

التوقعات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
0.47	0.48	0.49	0.50	0.53	0.48	0.50	نسبة % مؤشر 2.4.0.1: نسبة التصاريح موضوع الأذن بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها	

2 - تحليل النتائج (الانجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر :

بلغت نسبة التصاريح موضوع الأذن بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها 0.50 % سنة 2014 و 0.48 % سنة 2015 و 0.53 % سنة 2016 وهي نسبة يجب العمل على تقليصها إلى أدنى حدّ ممكن.

2 - رسم بياني لتطور المؤشر:



#### 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- العمل على متابعة التصاريح الديوانية موضوع إذن بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها باللجوء إلى وسيلة ضغط تتمثل في إيقاف الرمز الجبائي بصفة مؤقتة إذا تجاوز عدد التصاريح غير المسواة 2 أو 3 مثلاً.

#### 5 - تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم وجود أساس قانوني لتوقيف الرمز الديواني في مثل هذه الحالات غير وسائل الضغط التعسفية.

**بطاقات مؤشرات قياس الأداء**

**برنامج الحماية**

## بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 1/ 1/0 /2.

تسمية المؤشر: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد.  
تاريخ تحيين المؤشر: 2017/05/22.

### I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجبائية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات
4. تعريف المؤشر: في إطار تقريب الإدارة من المواطن تم خلال سنة 2012 إحداث مركز الإرشاد الجبائي عن بعد لتمكين المواطن من الانتفاع بالإرشاد الجبائي من دون حاجة إلى التنقل إلى المصالح الإدارية. وفي صورة تعذر مده بالمعلومة في الحين تتعهد المصلحة بالاتصال به والاجابة عن سؤاله في غضون أجل أقصاه 48 ساعة .
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats).
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité).
7. التفرعات : لا شئ.

### II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد البطاقات المتعلقة بالأجوبة في الحين مقارنة بالعدد الجملي للمكالمات الواردة على المركز.
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية (%)
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الأجوبة في الحين وعدد المكالمات الجملي.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تطبيق إعلامية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة إعلامية.
6. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): نسبة الأجوبة في الحين % 100 .
7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : مدير مركز الإرشاد الجبائي عن بعد.

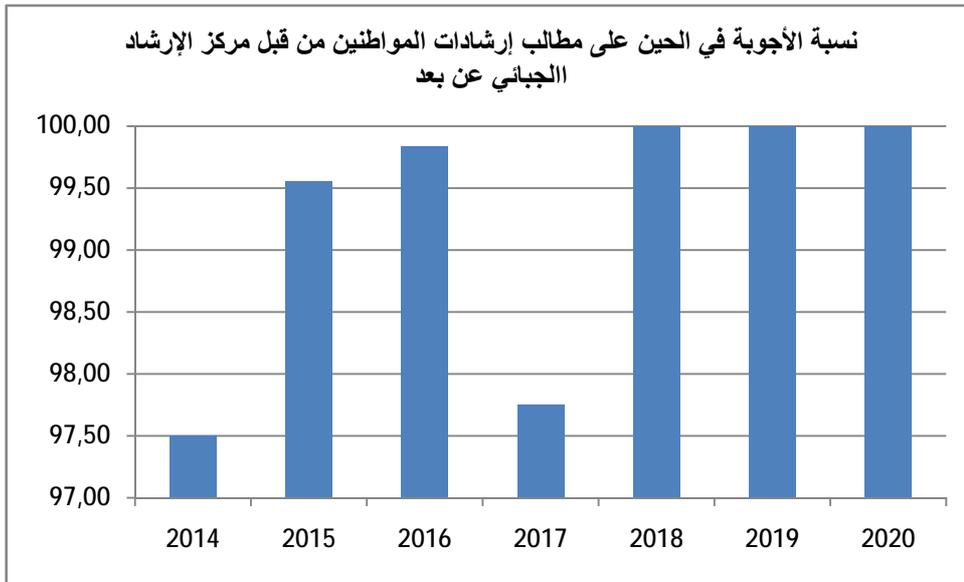
### III. قراءة في نتائج المؤشر

#### 1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م 2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
100	100	100	97.75	99.84	99.56	97.5	%	نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد .

#### 2 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

#### 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: إثراء القاعدة الوثائقية وتوفير كمية من المطويات لفائدة المطالبين بالأداء ونسخ لأدلة إجراءات للأعوان.

5 - تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

## بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 2/ 1 /0 /2

تسمية المؤشر: معدل آجال الرد على عرائض المطالبين بالأداء.

تاريخ تحيين المؤشر: 2017/05/22

### I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجبائية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات
4. تعريف المؤشر: تعريف المؤشر: يحدد معدّل آجال الرد على العرائض المتعلقة بالاستشارات والاستفسارات الجبائية والعرائض الواردة على الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي خلال سنة معينة وكذلك معدل آجال الرد على مطالب الانتفاع بالامتيازات الجبائية والمالية من قبل مصالح الإدارة العامة للامتيازات الجبائية والمالية.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)،
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...) حسب الإدارات العامة

### II - التفاصيل الفنية للمؤشر

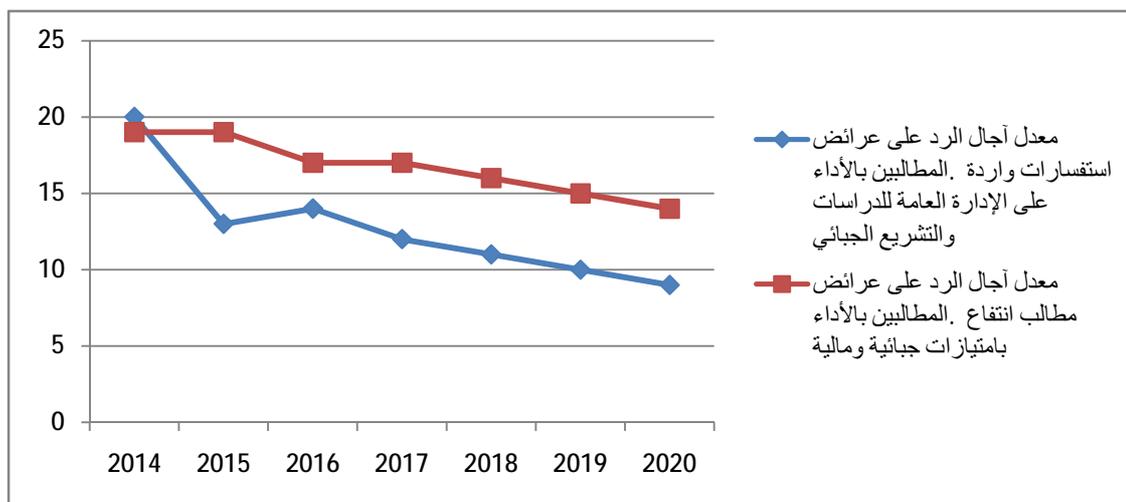
1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): المعدّل البسيط لأجال الردّ على مختلف العرائض الواردة على الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي والإدارة العامة للإمتيازات الجبائية والمالية خلال السنة ويتم احتساب أجل الردّ من تاريخ استيفاء البيانات المطلوبة بالنسبة إلى العرائض التي تستوجب توضيحات إضافية من العارض أو من تاريخ رد المصالح المتداخلة على طلبات الإرشادات والاستفسارات.
2. وحدة المؤشر: اليوم.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تاريخ العرائض الواردة بمكتب الضبط / تاريخ الرد على العرائض / تاريخ الحصول على المعلومة الإضافية.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: يدويا
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة الإعلامية بمكتب الضبط الفرعي وبيانات المصالح.
6. تاريخ توفّر المؤشر: الشهر الثاني من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 12 يوما.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي والإدارة العامة للإمتيازات الجبائية والمالية

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر

التفديرات			ق.م 2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
9	10	11	12	14	13	20	<p>معدل آجال الرد على عرائض المطالبين بالأداء.</p> <p>- استفسارات واردة على الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي</p> <p>- مطالب انتفاع بامتيازات جبائية ومالية</p>	
14	15	16	17	17	19	19		

2. تحليل النتائج وتفديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تمكين المصالح المعنية من ظروف العمل الملائمة (تأثيث المصالح المعنية)
- تمكين إطارات وأعوان الإدارة العامة للامتيازات الجبائية والمالية وكذلك الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي من منظومة تراسل إلكترونية داخلية تيسر تبادل المعلومات بخصوص الملفات التي يتم درسها،
- تمكين الأعوان الراجعين بالنظر للإدارتين العامتين من الإطلاع على الوضعية الجبائية للمطالبين بالأداء من خلال توفير التجهيزات الإعلامية المركزة بها منظومة "رفيق" و"صادق"

5. تحديد أهم النفاصل (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم توفر منظومة إعلامية خاصة بمكاتب الضبط تمكن من استخراج المعلومات اللازمة المتعلقة باحتساب المؤشر بصفة آلية
- تشتت المعلومة بين مختلف المصالح الراجعة بالنظر لكل إدارة عامة
- عدم وجود أنموذج موحد لجدول احتساب الأجال المطلوبة

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 2 / 0 / 2 / 1

تسمية المؤشر: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة.

تاريخ تحيين المؤشر : 2017/05/22

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجباية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.
4. تعريف المؤشر: يمكن من قيس مدى تأثير تدخلات مصالح المراقبة في تحسن نسبة إيداع التصاريح بالدخل أو الضريبة على الشركات.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats).
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).
7. التفريعات لا شيء.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): هي عملية طرح عنصرين " أ و ب " أ: نسبة الإغفال عند انقضاء أجل الإيداع ب: نسبة الإغفال آخر السنة.
2. وحدة المؤشر: عدد النقاط.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: نسبة الإيداع عند انقضاء الأجل القانونية لإيداع التصاريح السنوية ونسبة الإيداع بموفى السنة.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: آلية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: نظام المعلومات.
6. تاريخ توفر المؤشر : الشهر الأول من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 20 نقطة
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للأداءات (وحدة التطبيقات الإعلامية ونظام المعلومات).

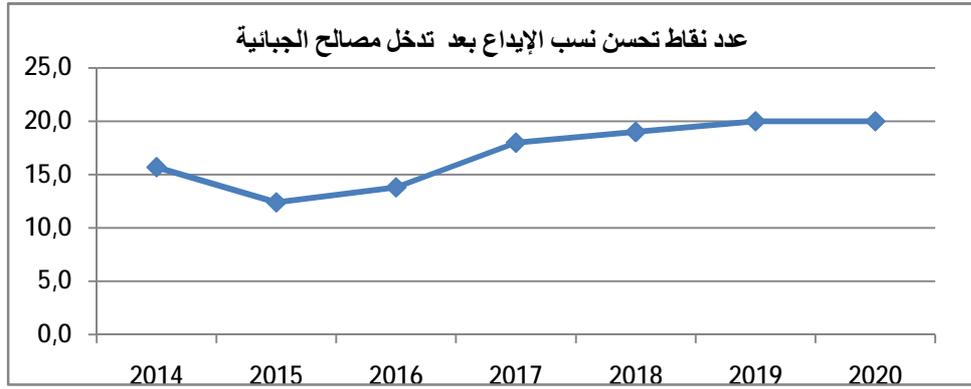
III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م 2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
20	20	19	18	13.8	12.4	15.7	نقطة	عدد نقاط تحسن نسب الإيداع بعد تدخل مصالح الجبائية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تمكين المصالح المعنية من المعدات ومن ظروف العمل الملائمة للقيام بمهامها.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم احتساب قرارات التوظيف الإجباري الصادرة لتسوية الإغفالات لتحسين المؤشر لغياب أسطح بيانية بين المنظومتين الإعلاميتين "رفيق" و"صادق"

## بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 2 / 2 / 0 / 2

تسمية المؤشر: تطور عدد معاینات المخالفات الجبائية الجزائية.

تاريخ تحيين المؤشر: 2017/05/22

### I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجبائية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الحد من ظاهرة التهرب الجبائي
4. تعريف المؤشر: في إطار الحد من ظاهرة التهرب الجبائي تعمل إدارة الجبائية إلى تكثيف عمليات مراقبة احترام الواجبات الجبائية وإلى ترصد المخالفين من خلال معاينة المخالفات بواسطة محاضر جبائية جزائية.
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي.
7. التفريعات : لا شيء

### II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد جمعي لعدد المخالفات الجبائية الجزائية التي تمت معاينتها من قبل مختلف مصالح المراقبة الجبائية.
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر جبائية جزائية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: يدوية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جداول إحصائية صادرة عن الهياكل المكلفة بالمراقبة التابعة للإدارة العامة للأداءات.
- 6 - تاريخ توفّر المؤشر : الشهر الثاني من السنة الموالية.
- 7 - القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 100.000 عملية.
- 8 - المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة النزاع الجبائي والصلح القضائي.

### III - قراءة في نتائج المؤشر

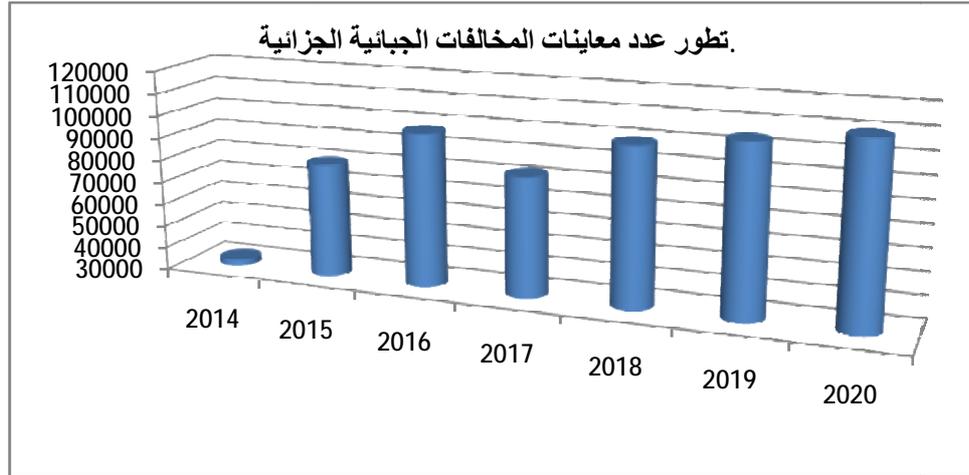
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر .

التقديرات							الوحدة الإنجازات	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014		
110.000	105.000	100.000	83.000	97.954	80.596	32.974	عدد	تطور عدد معاينات المخالفات الجبائية الجزائية .

## 2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالموشر:

تطور عدد المعاينات للمخالفات الجبائية الجزائرية وذلك تبعا لاستقرار الوضع الأمني في البلاد تدريجيا مما نتج عنه استعادة السير العادي للعمل بمصالح المراقبة الجبائية وخاصة فيما يتعلق بعمليات المراقبة بالطريق العام التي تكون في إطار دوريات مشتركة مع الأمن والديوانة.

## 3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للموشر: إحداث مكاتب مراقبة الأداءات وتكوين الأعوان

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالموشر :

## بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر :رقم البرنامج : 3 / 2 / 0 / 2  
تسمية المؤشر: تطور عدد المراجعات الجبائية.  
تاريخ تحيين المؤشر: 2017/05/22

### I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجبائية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.
4. تعريف المؤشر: في إطار الحد من ظاهرة التهرب الجبائي تعمل إدارة الجبائية إلى تكثيف عدد عمليات المراجعة الجبائية والتثبت من أسس وقواعد توظيف الضريبة وطريقة احتساب الأداء.
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر كمي.
7. التفريعات : لا شئ

### II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد جمعي: مجموع عمليات المراجعة المنجزة من قبل مختلف الهياكل المكلفة بالمراقبة خلال سنة معينة.
2. وحدة المؤشر: عدد
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر تبليغ نتائج المراجعة الجبائية المعمقة والأولية.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر آلية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية "صادق".
6. تاريخ توفّر المؤشر : الشهر الثاني من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 25.000 عملية.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للأداءات (وحدة البرمجة والتنسيق والصلح الإداري)

### III - قراءة في نتائج المؤشر

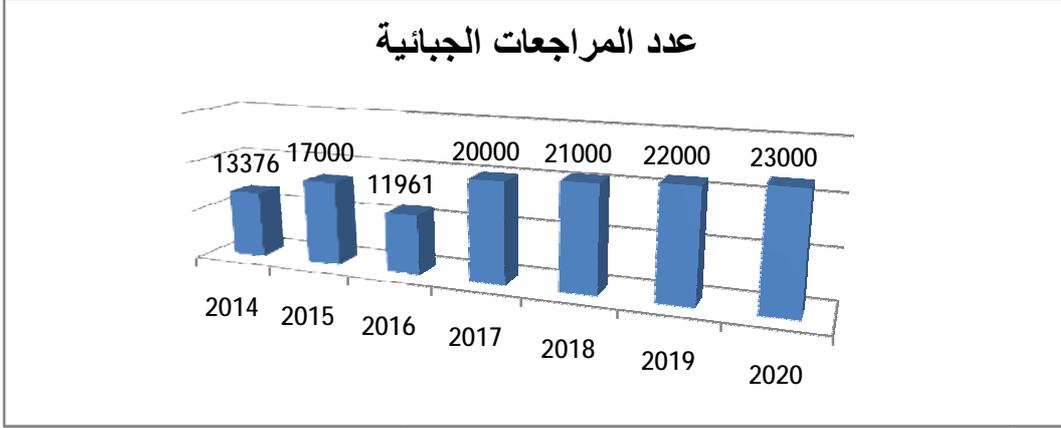
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			ق.م 2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
23.000	22.000	21.000	20.000	11.961	17.000	13.376	عدد	تطور عدد المراجعات الجبائية

## 2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- رغم تسجيل تطورا في عدد المراجعات الجبائية إلا أن هذا العدد يبقى دون المأمول باعتبار العودة التدريجية لنسق السير العادي للعمل وكذلك إلى إحالة عدد هام من المحققين إلى التقاعد دون تعويضهم
- كما أن المنتدبين الجدد تمت دعوتهم للقيام بدورات تكوينية قبل مباشرتهم لعمليات مراجعة جبائية

## 3. رسم بياني لتطور المؤشر:



## 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إحداث مكاتب مراقبة.
- تكوين المحققين
- تطوير نظام المعلومات

## 5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر .

- قلة الانتدابات مقارنة بالحاجيات
- ضعف نسب التغطية بالنسبة لبعض الهياكل المكلفة بالمراجعة
- عدم اعتماد المراجعة الهادفة أي دون أن تشمل عملية المراجعة آليا كامل الفترة المعنية بالمراقبة وكافة الاداءات الخاضع لها المطالب بالأداء.

## بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 2 / 0 / 3 / 1

تسمية المؤشر: مردود المراقبة الجبائية.

تاريخ تحيين المؤشر: 2017/05/22

### I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجبائية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة.
4. تعريف المؤشر العمل على تحقيق العدالة الجبائية والعمل على الرفع في مردودية تدخلات مصالح المراقبة الجبائية وترشيدها لتعبئة موارد ميزانية الدولة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة.
7. التفريعات : لا شيء

### II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد جمعي
2. وحدة المؤشر: مليون دينار
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مردود عمليات التسوية وعدم الاعتراض على قرارات التوظيف الإجباري والأحكام.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: آلية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية "صادق".
6. تاريخ توفر المؤشر : الشهر الثاني من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 1600 مليون دينار
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للأداءات (وحدة البرمجة والتنسيق والصلح الإداري).

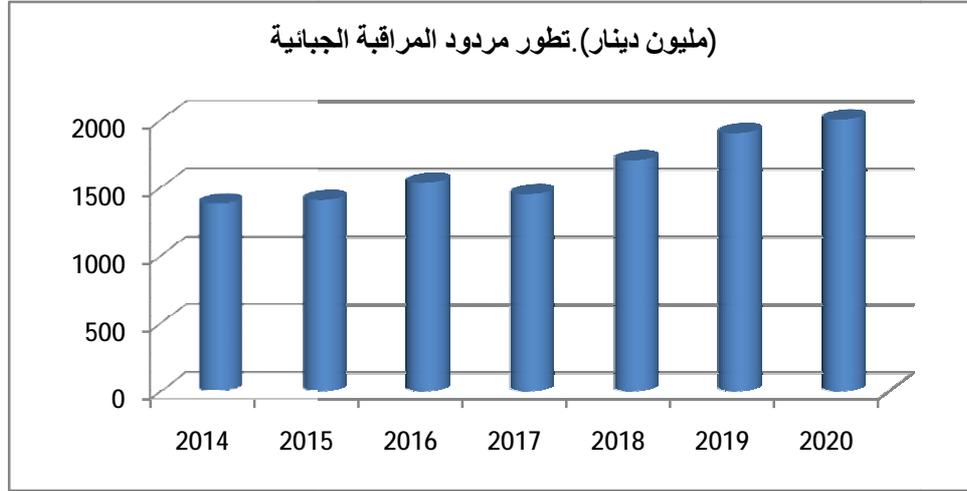
### III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			ق.م 2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
2.000	1.900	1.700	1.450	1.534	1.407	1.380	مليون دينار	مردود المراقبة الجبائية

## 2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالموشر:

### 3 رسم بياني لتطور المؤشر:



### 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للموشر:

- تعزيز الموارد البشرية وتكوينها.
- مساندة مصالح المراقبة الجبائية عند إعداد برنامج المراجعة لانتقاء الملفات ذات المردودية الهامة اعتمادا على التصرف حسب المخاطر
- طباعة وتوزيع أدلة إجراءات المراجعة
- تعزيز المصالح بالتجهيزات والمعدات الإعلامية
- اعتماد التكنولوجيا الحديثة وتطوير نظام المعلومات
- إثراء قاعدة المعلومات وتفعيل نشاط خلية الأبحاث الجبائية والعمل على تفعيل نشاط الخلية المكلفة بالتعاون الدولي وتبادل المعلومات ذات الصبغة الجبائية

### 5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالموشر :

- قلة الموارد البشرية.
- غياب منظومة تحفيزية ناجعة (statut particulier)
- تداخل العديد من الأطراف فيما يتعلق بنظام المعلومات وتطويره

## بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 2 / 3 / 0 / 2

تسمية المؤشر: نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.

تاريخ تحيين المؤشر: 2017/05/22

### I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجباية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : رفع مرد ودية تدخلات مصالح المراقبة
4. تعريف المؤشر: نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج مؤشر منتج (Ind de produit).
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).
7. التفريعات : لا شيء.

### II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد كسري. القاسم : مردود الصلح / المقسوم : الدفع بالحاضر.
2. وحدة المؤشر: %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الدفع بالحاضر ومردود الصلح.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: آلية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منضومتي الإعلامية "رقيق" و "صادق".
6. تاريخ توفر المؤشر : الشهر الثاني من السنة الموالية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):  $50\% \leq$
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة التطبيقات الإعلامية ونظام المعلومات

### III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م 2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
50.0	50.0	45.0	42.0	35.4	35.1	50.6	%	نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح

## 2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

### 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



### 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- توفير مناخ أفضل للمصالحة.
- اعتماد المراجعة الهادفة.

### 5 - تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- مناخ اقتصادي واجتماعي صعب أثر سلبا على السيولة المالية لجل المؤسسات

## بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 3 / 3 / 0 / 2

تسمية المؤشر : موصل سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإلباري من قبل المحاكم الابتدائية.

تاريخ تحيين المؤشر : 2017/05/22

### I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الجبابة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : رفع مردودية تدخلات مصالغ المراقبة.
4. تعريف المؤشر:
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats).
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio- économique).
7. التفريعات : لا شيء

### II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): موصل سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإلباري من قبل المحاكم الابتدائية.
2. وحدة المؤشر: %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإلباري المتعلقة بالقضايا التي أصدرت المحاكم الابتدائية قرارا في شأنها - المبالغ المحكوم بها ابتداءيا
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : جدول
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الهياكل المكلفة بالمراقبة
6. تاريخ توفر المؤشر : الشهر الثاني من السنة الموالية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 75 %
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للأداءات (وحدة النزاع الجبائي والصلح القضائي)
9. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio- économique)،
10. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): لا شيء

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر

التفديرات			ق.م 2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
75	73	71	70	68	-	-	%	المؤشر 3.3.0.2 : متوسط سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية

2. تحليل النتائج وتفديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تكوين المحققين لتفادي الشطط في أسس التوظيف.
- تحسيس وزارة العدل بضرورة العمل على تكوين القضاة في المادة الجبائية
- مزيد تأطير المحققين خلال سير عمليات المراجعة

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

**بطاقات مؤشرات قياس الأداء**

**برنامج المحاسبة العمومية**

## بطاقة مؤشر قياس أداء

الرمز: 1.1.0.3

تسمية المؤشر: نسبة تحقيق الموارد الجبائية مقارنة بالتقديرات

تاريخ تحيين المؤشر: 2017-06-07

### I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: استخلاص الديون العمومية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان توفير الموارد المكلفة بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص
4. تعريف المؤشر: يقيم هذا المؤشر مدى نجاعة عمل منظومة الاستخلاص المتمثلة في وضع الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتأمين عمل المصالح المركزية والخارجية وشبكة المحاسبين العموميين للقيام باستخلاص الموارد العمومية الجبائية على أحسن وجه. وتحرص مصالح المحاسبة العمومية على تأمين انتظام نسق تعبئة هذه الموارد لفائدة الميزانية لتتمكن الدولة من الإيفاء بتعهداتها.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات: - -

### II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:  
نسبة تحقيق الموارد الجبائية = جملة الموارد الجبائية المستخلصة في السنة (فورية ومثقلة) / جملة الموارد الجبائية المبرمجة بالميزانية.
2. وحدة المؤشر: النسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جملة الموارد الجبائية (فورية ومثقلة) المبرمجة والمستخلصة في السنة.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بصفة آلية عن طريق منظومة "رفيق" وتجميع المعلومات من أمانات المصاريف فيما يتعلق بالموارد المتأتية من الخصم من المورد
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قائمات التجميع الدورية المستخرجة بالإعلامية بالنسبة للموارد الجبائية
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 95 %
8. المسؤولين عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالاستخلاص

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			تقديرات 2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
-	-	-	17170,7	14065,8	14399	14285,4	مليون دينار	نسبة تحقيق الموارد الجبائية مقارنة بالتقديرات
96	96	95	94,82	85,19	94,12	105,15	نسبة مائوية (1)	
-	-	-	98,27	94,89	99,97	99,96	نسبة مائوية (2)	

(1): تم احتساب مؤشرات الإنجازات مقارنة بالتقديرات الأولية المضمنة بقوانين المالية الأصلية.

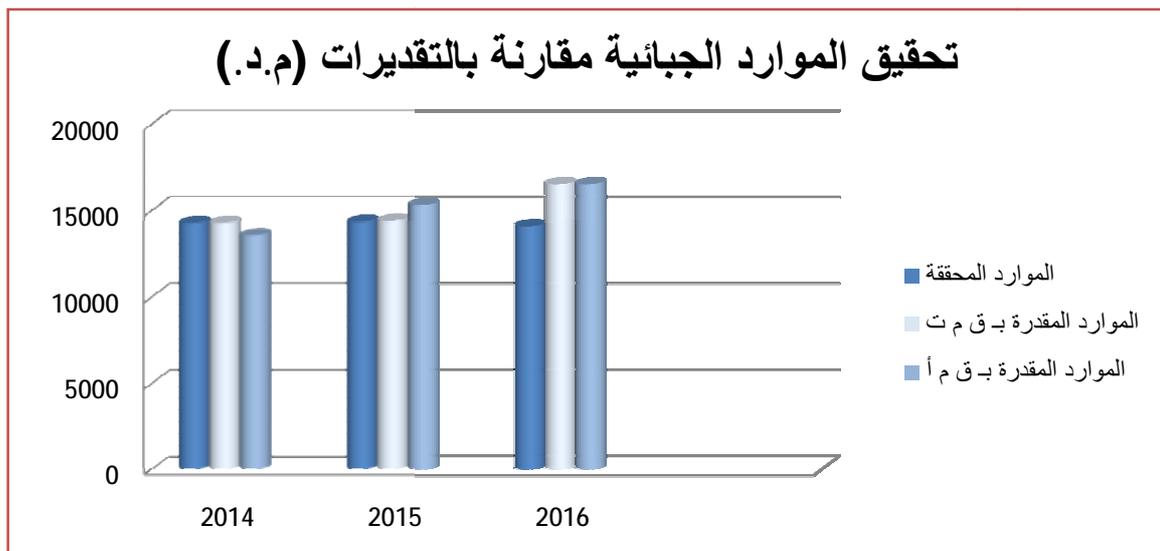
(2): تم احتساب مؤشرات الإنجازات مقارنة بالتقديرات النهائية المضمنة بقوانين المالية التكميلية.

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجلت نسبة تحقيق جملة الموارد الجبائية تراجعاً خلال سنة 2016، حيث بلغت 94,89% مقارنة بما تم تسجيله سنة 2015، 99,62%. كما سجلت المداخل الجبائية خلال سنة 2016 تراجعاً بنسبة 1,96%، حيث بلغت 14065,8 م.د. مقارنة بـ 14348,3 م.د. سنة 2015.

ويعتزم في موفى سنة 2017 تحقيق تطوّر بـ 94,71% حسب تقديرات قانون المالية لسنة 2017. ومن المأمول أن تتحسن نسبة تطوّر المداخل الجبائية خلال السنوات القادمة.

3. رسم بياني لتطوّر المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:
5. تحديد مقاييس لإحكام توزيع وتنظيم الأعوان بالقباضات المالية
6. تنظيم ورشات تقييم النتائج المحققة بعنوان الاستخلاصات الفورية والديون المثقلة والمضمنة بلوحات القيادة لاتخاذ التدابير الضرورية لتحسين عملية الاستخلاص.
7. تكثيف عمليات تأطير خلايا الاستخلاص لترسيخ منهجية الأهداف وتقييم أدائهم.
8. ضبط مقاييس تصنيف الفصول غير القابلة للاستخلاص وتفعيل إجراءات الطرح بالنسبة لها.
9. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: - -

## بطاقة مؤشر قياس أداء

الرمز: 2.1.0.3

تسمية المؤشر: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات

تاريخ تحيين المؤشر: 2017-06-07

### I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: استخلاص الديون العمومية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان توفير الموارد المكلفة بها الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص تعريف المؤشر: يقيم هذا المؤشر مدى نجاعة عمل منظومة الاستخلاص المتمثلة في وضع الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتأمين عمل المصالح المركزية والخارجية وشبكة المحاسبين العموميين للقيام باستخلاص موارد الجماعات المحلية على أحسن وجه. وتحرص مصالح المحاسبة العمومية على تأمين انتظام نسق تعبئة هذه الموارد لفائدة الميزانية لتتمكن الجماعات المحلية من الايفاء بتعهداتها.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
5. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
6. التفريعات: --

### II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:  
نسبة استخلاص موارد الجماعات المحلية = جملة الموارد المستخلصة في السنة ( فورية ومتقلة)/جملة موارد الجماعات المحلية المبرمجة بميزانيتها
2. وحدة المؤشر: النسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جملة موارد الجماعات المحلية المبرمجة والمستخلصة في السنة.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحسابات الشهرية والسنوية للجماعات المحلية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قائمات التجميع الدورية المرسلة من قبل قباض الجماعات المحلية
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 98 %
8. المسؤولين عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالجماعات المحلية

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			تقديرات 2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
-	-	-	964.5 <sup>(3)</sup>	857,6	813,5	739,7	مليون دينار	نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات
99	99	98	97	100,79	107,73	108,97	نسبة مائوية (1)	
-	-	-	97	99	104,5	100	نسبة مائوية (2)	

(1): تم احتساب مؤشرات الإنجازات مقارنة بالتقديرات الأولية.

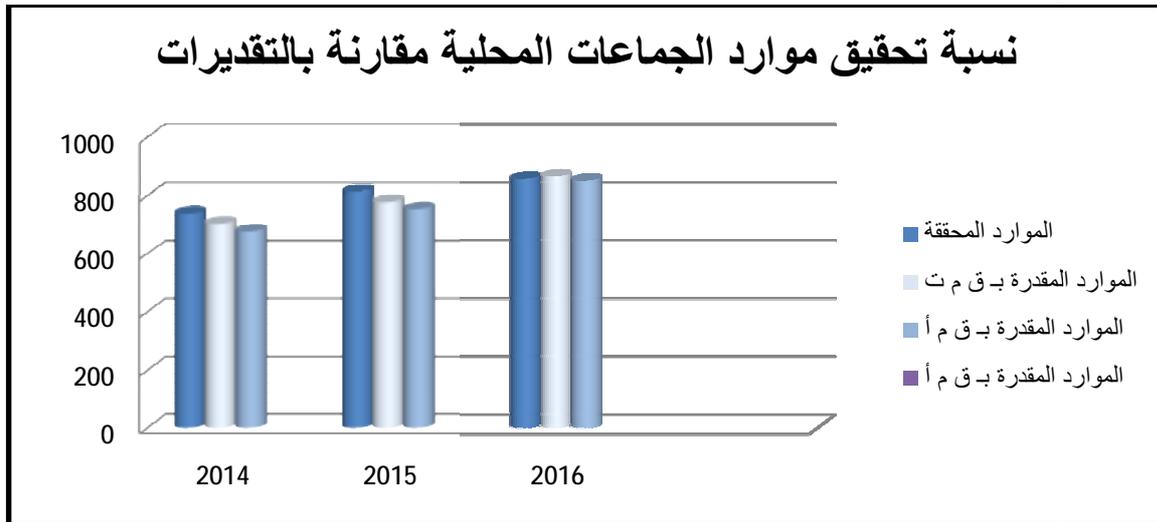
(2): تم احتساب مؤشرات الإنجازات مقارنة بالتقديرات النهائية.

(3): إنجازات محتملة حسب تقديرات 2017.

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجّلت نسبة تحقيق جملة موارد الجماعات المحلية تراجعا خلال سنة 2016، حيث بلغت 99 % مقارنة بما تمّ تسجيله سنّتي 2014 (100 %) و 2015 (104,5 %). ويرجع ذلك بالأساس إلى تسجيل تطور في الموارد المحققة للجماعات المحلية بنسبة 5,42 % حيث بلغت 857,6 م د مقارنة بـ 813,5 م د سنة 2015.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

5. إعادة تنظيم مهام تنقيح واستخلاص الديون الراجعة للجماعات المحلية ووضع منهجية في الاستخلاص لتدعيم اللامركزية.

6. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: - -

الرمز: 1.2.0.3

تسمية المؤشر: معدل آجال تأدية النفقات العمومية لدى المحاسبين العموميين

تاريخ تحيين المؤشر: 2017-06-07

#### I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: تأدية النفقات العمومية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: سرعة تأدية النفقات العمومية
4. تعريف المؤشر: يقيم هذا المؤشر مدى نجاعة منظومة تأدية النفقات العمومية باحتساب معدل عدد الأيام الفاصلة بين تاريخ إحالة الأمر بالصرف للمحاسب العمومي وتاريخ تأديته للنفقة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: --

#### II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (مجموع عدد الأيام المنقضية بين تاريخ إحالة جميع الأوامر بالصرف للمحاسبين العموميين وتاريخ تأديتهم لها / مجموع الأوامر بالصرف للسنة)
2. وحدة المؤشر: يوم
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: - مجموع عدد الأيام المنقضية بين تاريخ إحالة جميع الأوامر بالصرف للمحاسبين العموميين وتاريخ تأديتهم لها - مجموع الأوامر بالصرف للسنة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بصفة آلية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة "أدب"
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 5 أيام
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بتأدية النفقات

### III. قراءة في نتائج المؤشر

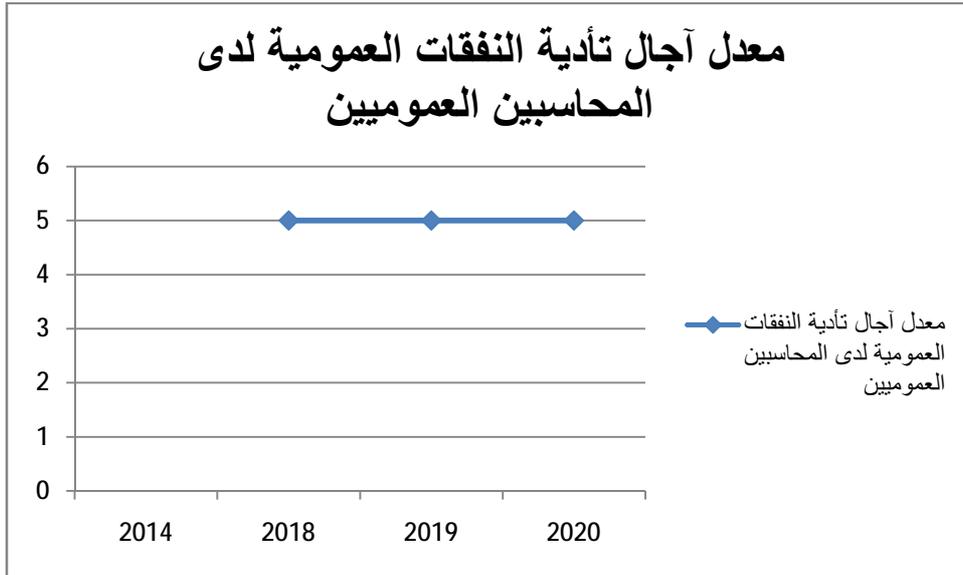
#### 1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			تقديرات 2017	الانجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
5	5	5	5	5,43	-	-	يوم	معدل آجال تأدية النفقات العمومية لدى المحاسبين العموميين

#### 2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغ معدل آجال التأشير على النفقات العمومية سنة 2016، 5,43 يوم وهو ما يبين مدى سرعة الإدارة على الإيفاء بتعهداتها للمتعاملين معها. ومن المتوقع أن يتواصل تحسين نتائج هذا المؤشر خلال السنوات القادمة وذلك من خلال تطوير نظام المعلومات الخاصة به عبر منظومة "أدب".

#### 3. رسم بياني لتطور المؤشر:



#### 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

→ مواصلة تدعيم الدور الرقابي والمحاسبي في مجال تأدية النفقات العمومية خاصة اثر إحداث أسلوب الرقابة المعدلة.

#### 5. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: --

الرمز: 1.3.0.3

تسمية المؤشر: نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة

تاريخ تحيين المؤشر: 2017-06-07

## I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: مسك و تقديم الحسابات
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين مطابقة حسابات المراكز المحاسبية
4. تعريف المؤشر: يقيّم هذا المؤشر جودة حسابات المراكز المحاسبية (الدولة والجماعات المحليّة والمؤسسات العموميّة الإدارية) المقدّمة من قبل المحاسبون العموميين للمراجعة والتّثبت من مطابقتها من قبل مصالح أمانات المال الجهوية المختصة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات: - نسبة حسابات الدولة المطابقة،  
- نسبة حسابات الجماعات المحلية المطابقة،  
- نسبة حسابات المؤسسات العمومية المطابقة،

## II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (عدد الحسابات المقدمة المطابقة / العدد الجملي للحسابات المقدمة) في جميع أمانات المال الجهوية
2. وحدة المؤشر: النسبة
3. المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشر:  
- عدد الحسابات المقدمة المطابقة (دولة، جماعات محلية ومؤسسات عمومية)  
- العدد الجملي للحسابات المقدمة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشر: تجميع جداول مهمة مراقبة الحسابات
5. مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشر: بيانات رقمية مصدرها المصالح المكلفة بمراقبة الحسابات
6. تاريخ توفر المؤشر: فيفري من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 91 %
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الإدارة المكلفة بمراقبة الحسابات

### III. قراءة في نتائج المؤشر

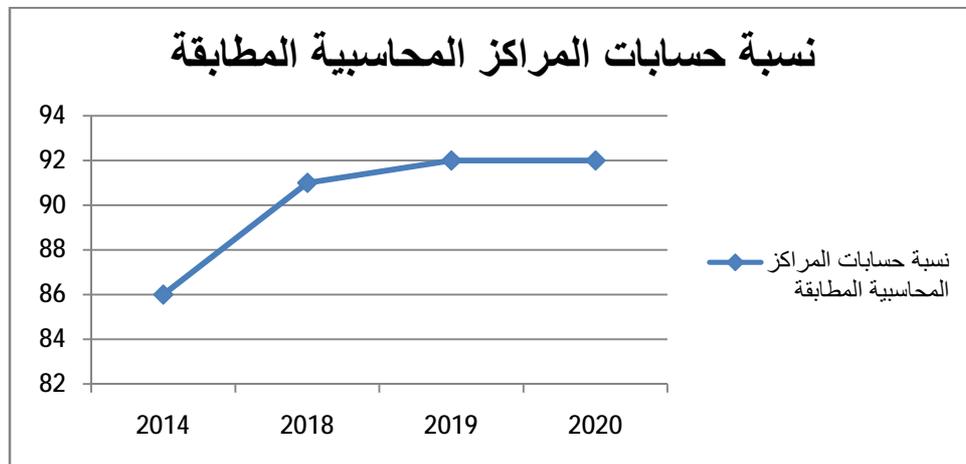
#### 1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات		تقديرات 2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2020	2019		2016	2015	2014		
92	92	91	90	84,6	88,79	85,4	بالنسبة للدولة نسبة مائوية
92	92	91	90	88	89,54	84,7	بالنسبة للجماعات المحلية نسبة مائوية
92	92	91	90	93	93,57	87,1	بالنسبة للمؤسسات العمومية نسبة مائوية
92	92	91	90	91,9	92,3	86	نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة نسبة مائوية

#### 1. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهدت نسبة مطابقة الحسابات تراجعاً طفيفاً حيث تم تسجيل 91,9 % سنة 2016 مقارنة بـ 92,3 % سنة 2015، ويعود ذلك إلى إيلاء أعمال الرقابة والمراجعة الأهمية القصوى وكذلك الترفيع في عدد عمليات المراقبة وتفقد الحسابات الذي مكن من اكتشاف أكثر عدد ممكن من الأخطاء. كما تم تكثيف آليات الرقابة المحاسبية على مستوى أمانات المال الجهوية والتركيز على التحسيس بخطورة الأخطاء وذلك عن طريق إصدار مذكرة رفض بشأنها سواء كان ذلك في حالة وجود اختلالات شكلية أو أصلية.

#### 3. رسم بياني لتطور المؤشر:



## 2. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- الشروع في تركيز نظام الرقابة الداخلية المحاسبية حسب المعايير الدولية من خلال تحليل وتصنيف المخاطر في المراكز المحاسبية المكلفة بالنفقات العمومية.
- تنظيم دورات تكوينية في مجال مسك الحسابات وتأدية النفقات العمومية.

## 3. أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر: - -

الرمز: 1.4.0.3

تسمية المؤشر: معدل مدّة الانتظار بالقباضات المالية

تاريخ تحيين المؤشر: 2017-06-07

### I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: المحاسبة العمومية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: أنشطة المساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين جودة الخدمات
4. تعريف المؤشر: يعتبر الاستقبال المباشر مهمًا بالنسبة لمصالحنا إذ نحرض على الاقتراب أكثر ما يمكن من المواطن لنسدي له الخدمة ويدل على ذلك تواجد قباضات المالية بكامل تراب الجمهورية و توزعها على كافة التجمعات السكنية والاقتصادية. ومن أهم المؤشرات التي يمكن أن تقيس نجاعة خدماتنا هو مؤشر سرعة تأديتها على مستوى شبابيك القباضات حرصا على تقليص وقت انتظار المواطنين وسعيا إلى تقديم خدمة جيدة وسريعة. في هذا الإطار تمّ تجهيز أهمّ القباضات التي لها علاقة كثيفة مع المواطنين بمنظومات إعلامية تتصرف في قصاصات الأسبقية لتنظيم طوابير الانتظار من ناحية وقيس آجال الانتظار بمختلف شبابيك الخدمات من ناحية أخرى.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Indicateur de Résultat)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
7. التفرعات: - -

### II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: يتم احتساب هذا المؤشر بقيس معدل انتظار المواطن أمام شبابيك القباضات في أوقات الذروة وخارجها. وقد وقع اختيار عينة تضم 20 قباضة مالية ذات العلاقة الكثيفة مع المواطن وذلك بالاستناد لعدد الوصولات الصادرة عنها.
2. وحدة المؤشر: دقيقة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
  - وقت الانتظار بالقباضات المالية ذات العلاقة الكثيفة مع المواطن
  - عدد القباضات المعنية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومات التصرف في قصاصات الأسبقية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومات التصرف في قصاصات الأسبقية
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويًا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 5 دقائق
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير المكلف بالجودة.

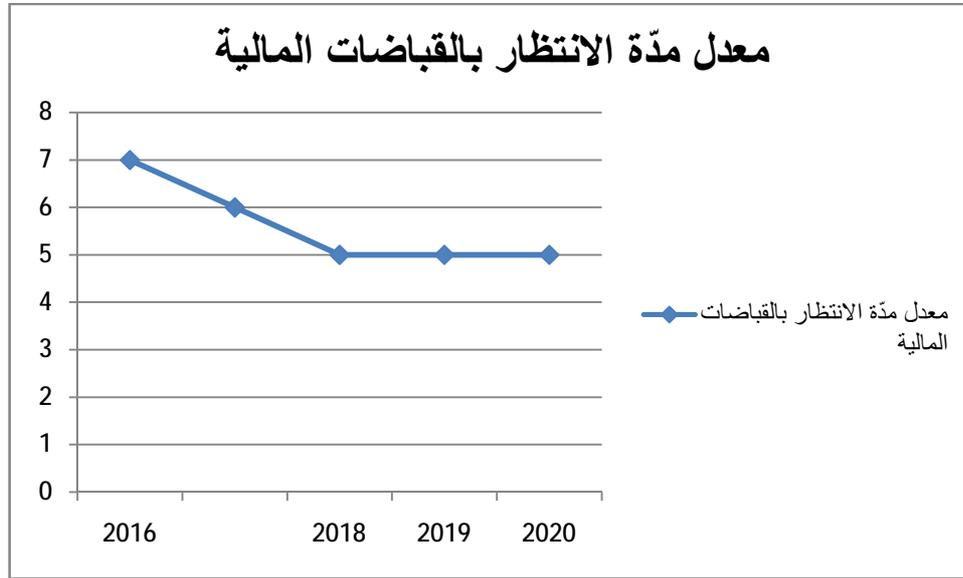
## 1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			تقديرات 2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
5	5	5	6	7	-	-	دقيقة	معدل مدّة الانتظار بالقباضات المالية

## 2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغ معدل مدّة الانتظار بالقباضات المالية سنة 2016، 7 دقائق ومن المأمول تقليص هذه المدة في السنوات المقبلة.

## 3. رسم بياني لتطور المؤشر:



## 3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- اتخاذ المستلزمات لضمان جودة الخدمات (نظام الأسبقية، بهو الاستقبال، الحضور..)
- توسيع اعتماد منظومات التصرف في قصاصات الأسبقية لتنظيم طوابير الانتظار بعدد إضافي من القباضات المالية ذات تعامل كثيف مع المواطنين
- تحديد شبابيك القباضات التي تسجّل أكثر مدة انتظار بهدف تكوين أعوانها وتحسين مردوديتهم.

## 4. أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر: --

# بطاقات مؤشرات قياس الأداء برنامج مصالح الميزانية

## بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 1.1.0.4

تسمية المؤشر: الفارق بين التقديرات والإنجازات في الموارد الجبائية

تاريخ تحيين المؤشر: 2017/06/06

### 1 - الخصائص العامة للمؤشر

- 1 - البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالح الميزانية
- 2 - البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
- 3 - الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة
- 4 - تعريف المؤشر: نسبة الفارق بين جملة الموارد الجبائية المنجزة مقارنة بتقديرات الموارد المدرجة بقانون المالية.
- 5 - نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 6 - طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
- 7 - التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): لا شيء

### 2 - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1 - طريقة احتساب المؤشر:  $ER = (|x - \hat{x}|) / x$  باعتبار  $x$  هو القيمة المحققة للموارد الجبائية و  $\hat{x}$  هو جملة الموارد الجبائية المقدرة بقانون المالية.
- 2 - وحدة المؤشر: نسبة مائوية
- 3 - المعطيات الأساسية للاحتساب المؤشر: جملة الموارد الجبائية المقدرة في إطار قانون المالية و جملة الموارد الجبائية المستخلصة فعليا.
- 4 - طريقة تجميع المعطيات الأساسية للاحتساب المؤشر: تقرير حول تنفيذ ميزانية الدولة
- 5 - مصدر المعطيات الأساسية للاحتساب المؤشر: منظومة رفيق
- 6 - تاريخ توفر المؤشر: بالنسبة للسنة  $n$ ، ابتداء من شهر مارس للسنة  $(n+1)$
- 7 - القيمة المستهدفة للمؤشر: 0.5%
- 8 - المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للموارد و التوازنات

## 1 - سلسلة النتائج و التقديرات (الإنجازات و التقديرات الخاصة بالمؤشر)

تقديرات			ق م 2017	إنجازات			الوحدة	المؤشر 1: الفارق بين التقديرات والإنجازات في الموارد الجبائية
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
			1	0.7	0.12	0.06	%	(ق م ت)
2	5	6	6.5	10.1	7.2			(/ ق م)

2 - تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: تجدر الإشارة إلى أن النتائج المسجلة في 2014 و 2015 و 2016 هي بالمقارنة مع قانون المالية التكميلي لذلك نجد نسبة الفارق منخفضة باعتبار أنه يتم تحيين الفرضيات المعتمدة لإعداد التقديرات على ضوء تنفيذ الميزانية خلال الأشهر الأولى من السنة وكذلك تطور الضرف الاقتصادي الداخلي والخارجي. و لكن تقديرات المؤشر للثلاث سنوات القادمة هي مبنية على ما تم تحقيقه بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية الأصلي. و يهدف المؤشر إلى تقليص هامش الخطأ في التقديرات و إدارة المخاطر المتعلقة به و ذلك للحفاظ على توازن الميزانية و السياسة المالية للدولة.

## 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- مزيد تطوير الأنموذج القياسي للتنبؤ الذي يلم بكل الفرضيات المتدخلة في التقديرات
- برمجة دورات تكوينية للإطارات المسؤولة على إعداد التقديرات في طرق التنبؤ على المدى القصير والمتوسط

5- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر: يقدم المؤشر تقييما لتقديرات جملة الموارد الجبائية دون الأخذ في

الاعتبار مختلف عناصرها و تبيين أيها كان الأحسن تقديرا و أيها لم يتم تقديره بصورة سليمة.

رمز المؤشر: 2.1.0.4

تسمية المؤشر: الفارق بين التقديرات والإنجازات بالنسبة لنفقات الاستثمارات

تاريخ آخر تحيين: 20-06-2017

#### 1 - الخصائص العامة للمؤشر

- 1 - البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالح الميزانية
- 2 - البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
- 3 - الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة
- 4 - تعريف المؤشر: هو نسبة الفارق بين الإنجازات والتقديرات التي تم ضبطها بقانون المالية بالنسبة لنفقات الاستثمارات. هي نفقات الاستثمارات المحمولة على الموارد العامة لميزانية الدولة وعلى القروض الخارجية الموظفة
- 5 - نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 6 - طبيعة المؤشر مؤشر جودة
- 7 - التفريعات: ( حسب الجهات ، حسب الادارات الجهوية... ) - لا شيء

#### 2 - الخصائص الفنية للمؤشر

- 1 - طريقة احتساب المؤشر  $ER = (|x - \hat{x}|) / x$ : باعتبار  $x$  هي جملة انجازات نفقات الاستثمارات و  $\hat{x}$  هي جملة تقديرات نفقات الاستثمارات
- 2 - وحدة المؤشر: نسبة مائوية %
- 3 - المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: تقديرات وانجازات نفقات الاستثمارات لميزانية الدولة
- 4 - طريقة تجميع المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: تقرير حول تنفيذ ميزانية الدولة
- 5 - مصدر المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: منظومة أدب و أمد
- 6 - تاريخ توفر المؤشر: بداية من مارس لسنة  $n+1$
- 7 - القيمة المستهدفة للمؤشر: 0 %
- 8 - المسؤول عن مؤشر البرنامج: رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

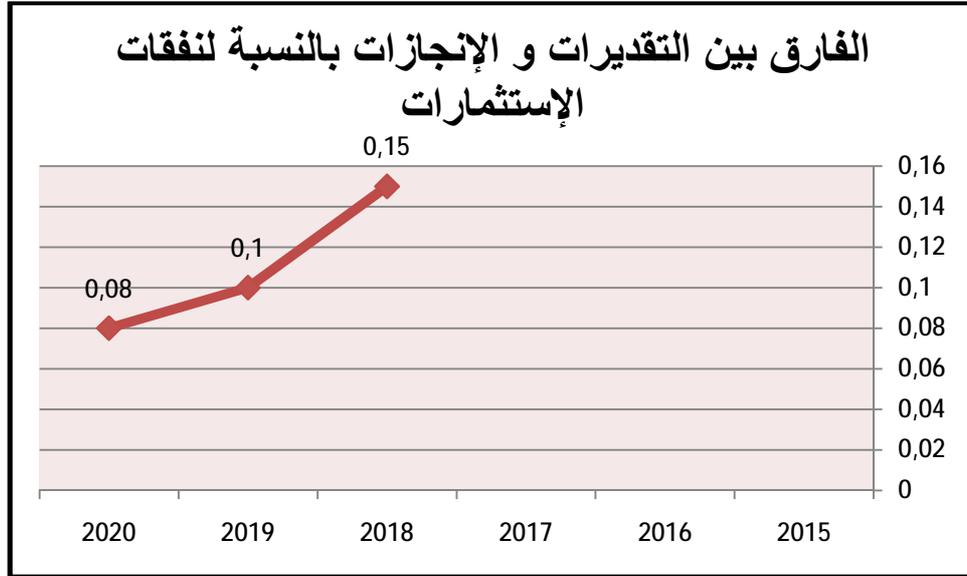
1 - سلسلة النتائج (الإنجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر)

التقديرات			ق م 2017	الإنجازات			الوحدة	دورية المؤشر:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
								الفارق بين التقديرات والإنجازات بالنسبة لنفقات الاستثمارات
0.08	0.10	0.15	-	-	-	-	%	

2 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم إعداد هذا المؤشر في إطار عملية التقييم الذاتي لإطار القدرة على الأداء بمناسبة المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2018

3 - رسم بياني لتطور المؤشر



4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إرساء متابعة دورية الانجاز المشاريع
- تنظيم دورات تكوينية لأعوان في تقنيات التقدير
- عدم ترسيم مشاريع جديدة قبل تسوية المشاكل العقارية والتقدم في الدراسات
- تقييم موضوعي لقدرة الوزارات على انجاز المشاريع المبرمجة
- إعداد دليل إجراءات

5 - تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- تتحمل الوزارات الجزء الأكبر من مسؤولية الإنجاز .

- ترسيم مشاريع غير قابلة للتنفيذ خلال السنة المعنية
- إشكاليات حول متابعة تنفيذ المشاريع الجهوية: تعتبر المشاريع الجهوية منجزة لمجرد تفويض الإعتمادات للجهات وليس إنجاز حقيقي لهذه المشاريع
- غياب طريقة عمل موحدة بين مختلف المتصرفين في ميزانية الدولة

## بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1.2.0.4

تسمية المؤشر: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها

تاريخ آخر تحيين : 14- 06- 2016

### 1 - الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالح الميزانية
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد
- 4- تعريف المؤشر: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها. والمقصود بالحسابات الخاصة الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة
- 5- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 6- طبيعة المؤشر مؤشر جودة
- 7- التفريعات: ( حسب الجهات ، حسب الإدارات الجهوية...) - لا شئ

### 2 - الخصائص الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: عدد الحسابات الخاصة (حسابات أموال المشاركة وحسابات الخاصة في الخزينة) التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها / العدد الجملي للحسابات الخاصة
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مائوية %
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقدم عمل الفريق
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: : محاضر جلسات فريق العمل المكلف بالحسابات الخاصة
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: فريق العمل المكلف بالحسابات الخاصة
- 6- تاريخ توفر المؤشر: بداية من جانفي لسنة n+1
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر: 100%
- 8- المسؤول عن مؤشر البرنامج: رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

### 3 - قراءة في نتائج المؤشر

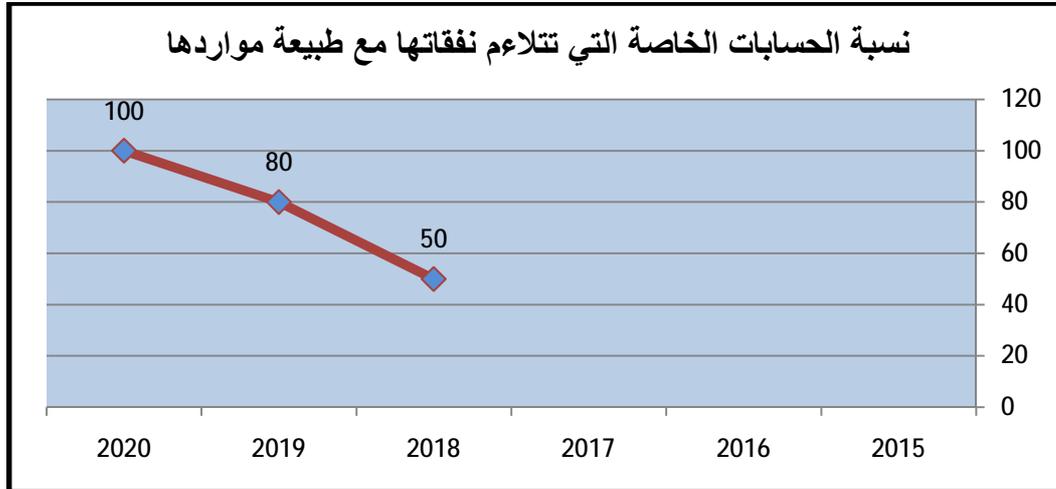
#### 1 - سلسلة النتائج (الإنجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر)

التقديرات			ق م	الإنجازات			الوحدة	دورية المؤشر:
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014		
100	80	50	-	-	-	-	%	نسبة الحسابات الخاصة التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها

#### 2 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

تم إعداد هذا المؤشر في إطار عملية التقييم الذاتي لإطار القدرة على الأداء بمناسبة المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2018.

#### 3 - رسم بياني لتطور المؤشر



#### 4 - اهم الانشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- عقد جلسات عمل لدراسة واقتراح حلول للغرض بتشريك جميع الأطراف المعنية بالحسابات الخاصة

#### 5 - تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة جرد هذه الحسابات الخاصة واستخراج جميع النصوص القانونية المتعلقة بها
- تنقيح القوانين والنصوص المتعلقة بتخصيص موارد لفائدة الحسابات الخاصة

## بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 2.2.0.4

تسمية المؤشر: نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات

تاريخ آخر تحيين: 2017-06-20

### 1 - الخصائص العامة للمؤشر

- 1 - البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالحي الميزانية
- 2 - البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
- 3 - الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد
- 4 - تعريف المؤشر: يمثل تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات حسب الأقسام
- 5 - نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 6 - طبيعة المؤشر مؤشري جودة
- 7 - التفريعات: (حسب الجهات ، حسب الإدارات الجهوية...) - لا شيء

### 2 - الخصائص الفنية للمؤشر

- 1 - طريقة احتساب المؤشر: عدد الأقسام التي تم إعداد التبويب النهائي المتعلقة بها / جملة أقسام نفقات ميزانية الدولة
- 2 - وحدة المؤشر: نسبة مائوية%
- 3 - المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقدم عمل الفريق
- 4 - طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضري جلسات فريق العمل المكلف بإعداد التبويب النهائي للنفقات.
- 5 - مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: فريق العمل المكلف بإعداد التبويب النهائي للنفقات.
- 6 - تاريخ توفر المؤشر: بداية من جانفي لسنة  $n+1$
- 7 - القيمة المستهدفة للمؤشر: 100 %
- 8 - المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

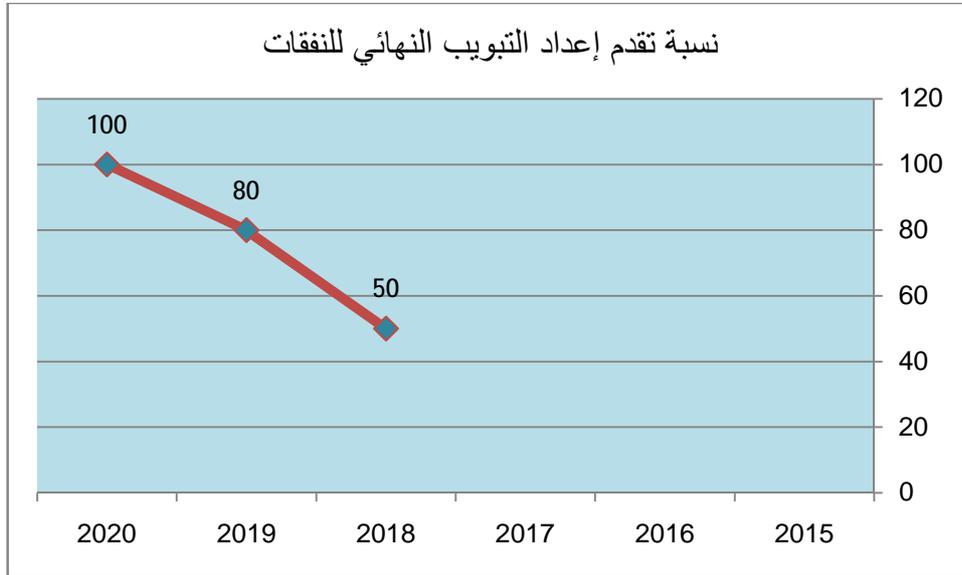
### 3 - قراءة في نتائج المؤشر

#### 1 - سلسلة النتائج (الإنجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر)

التقديرات			ق م 2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
							نسبة تقدم إعداد التبويب النهائي للنفقات	
100	80	50				%		

#### 2 - تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر :

#### 3 - رسم بياني لتطور المؤشر



#### 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- عقد جلسات عمل دورية للفريق المكلف بإعداد التبويب النهائي للنفقات
- القيام بدورات تكوينية حول المقاييس العالمية للتبويب
- استدعاء خبراء أجانب للاستعانة بخبراتها في مجال التبويب

#### 5 - تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر :

- الحضور الدوري لكافة أعضاء فريق العمل

## بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1.3.0.4

تسمية المؤشر: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية  
تاريخ تحيين المؤشر: 2017/06/06

### 1 - الخصائص العامة للمؤشر

- 1 - البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالغ الميزانية
- 2 - البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شئ
- 3 - الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية
- 4 - تعريف المؤشر:: يتمثل المؤشر في احتساب آجال نشر المعطيات الإحصائية حول متابعة تنفيذ ميزانية الدولة التي تنشر في شكل نشرية شهرية على موقع وزارة المالية.و تحتوي هذه النشرة على النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة.
- 5 - نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 6 - طبيعة المؤشر مؤشر نجاعة
- 7 - التفريعات ( حسب الجهات ، حسب الادارات الجهوية...) - لا شئ

### 2 - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1 - طريقة احتساب المؤشر: احتساب معدل سنوي لعدد الأيام الفاصلة بين نهاية الشهر المعني بالنشرية الإحصائية و تاريخ نشر النشرة الإحصائية الشهرية
- 2 - وحدة المؤشر:: اليوم
- 3 - المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تاريخ نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية في بوابة وزارة المالية
- 4 - طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:: نشرية إحصائية شهرية تتعلق بمتابعة النتائج الشهرية لتنفيذ ميزانية الدولة
- 5 - مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: موقع وزارة المالية
- 6 - تاريخ توفر المؤشر: في نهاية السنة
- 7 - القيمة المستهدفة للمؤشر: 35 يوما
- 8 - المسؤول عن مؤشر البرنامج: المدير العام للموارد و التوازنات

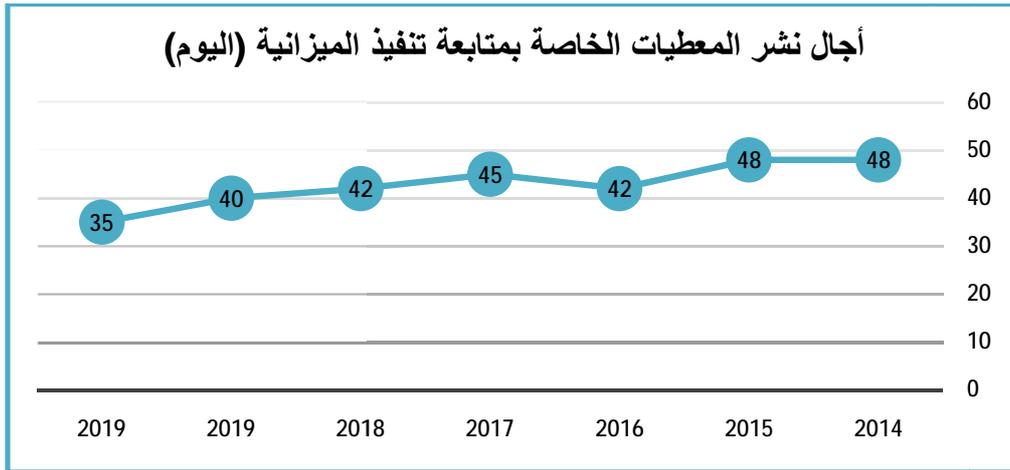
### 3 - قراءة في نتائج المؤشر

تقديرات			قانون مالية 2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2019	2019	2018		2016	2015	2014		
35	40	42	45	42	48	48	يوم	المؤشر 1: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية

#### 1 - سلسلة النتائج (الإنجازات و التقديرات الخاصة بالمؤشر)

2- تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر: شهدت آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ ميزانية الدولة انخفاضا دل على سعي الإدارة إلى تسريعها في إطار دعم الشفافية وتوفير المعلومة للمستعمل في أقرب الآجال.

#### 3 - رسم بياني لتطور المؤشر :



#### 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تنظيم و تدعيم فريق العمل لمزيد السرعة في إعداد البيانات ونشرها في أقصر الآجال
- مزيد التنسيق مع الإدارات مصدر المعطيات.

#### 5 - تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر: /

## بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 2.3.0.4

تسمية المؤشر: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

تاريخ تحيين المؤشر: 2017/06/07

### 1 - الخصائص العامة للمؤشر

- 1 - البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: مصالحي الميزانية
- 2 - البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا شيء
- 3 - الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية
- 4 - تعريف المؤشر: يتمثل في احتساب المدة الزمنية اللازمة لنشر التقرير نصف السنوي للمالية العمومية الذي يبين نتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال السداسية ومقارنتها بما تم تقديره خلال نفس الفترة مبرزاً في نفس الوقت الإجراءات و التدابير المتخذة قصد الحفاظ على التوازنات المالية العامة.
- 5 - نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 6 - طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
- 7 - التفرعات ( حسب الجهات ، حسب الادارات الجهوية... ) - لا
- 8 - التفاصيل الفنية للمؤشر

### 2 - الخصائص الفنية للمؤشر

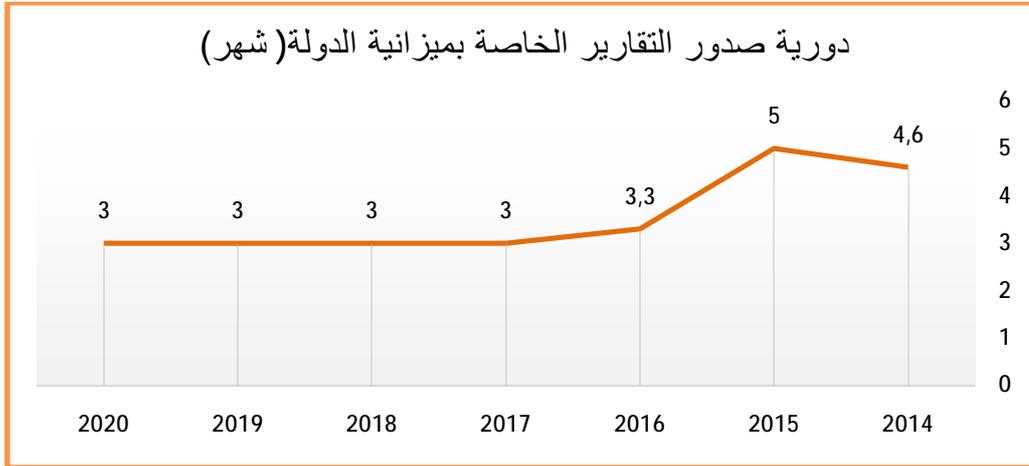
- 1 - طريقة احتساب المؤشر: احتساب معدل عدد الأشهر الفاصلة بين نهاية السداسية المعنية بالتقرير و تاريخ نشر التقرير بموقع وزارة المالية بالنسبة للسنة المعنية.
- 2 - وحدة المؤشر: الشهر
- 3 - المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تاريخ نشر التقرير بموقع وزارة المالية
- 4 - طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير نصف سنوي للمالية العمومية
- 5 - مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: موقع وزارة المالية
- 6 - تاريخ توفر المؤشر: في نفس يوم نشر التقرير .
- 7 - القيمة المستهدفة للمؤشر: 3 أشهر
- 8 - المسؤول عن مؤشر البرنامج: المدير العام للموارد و التوازنات

1 - سلسلة النتائج (الإنجازات و التقديرات الخاصة بالمؤشر)

تقديرات			قانون مالية 2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
3	3	3	3	3.3	5	4.6	شهر	المؤشر 2: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

2- تحليل النتائج و تقدرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: تم إعداد و نشر التقرير النصف سنوي للمالية العمومية الذي تعده الإدارة العامة للموارد والتوازنات منذ سنة 2014 وذلك في إطار انخراط تونس في مبادرة الحوكمة المفتوحة بهدف ترسيخ مبادئ الشفافية وتحسين ترتيب تونس على مستوى مؤشر "الميزانية المفتوحة" Open Budget Index. و تقدر القيمة المستهدفة لهذا المؤشر بـ 3 أشهر أي معدل نشر تقرير السداسية الأولى للسنة خلال 2 أشهر و تقرير السداسية الثانية خلال 4 أشهر.

3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تدعيم فريق العمل لمزيد السرعة في إعداد التقارير و نشرها في الأجل المحددة
- مزيد التنسيق مع مختلف الإدارات العامة لمدنا بالمعطيات اللازمة

5 - تحديد أهم نقائص المؤشر: /

# بطاقات مؤشرات قياس الأداء برنامج الدين العمومي

## بطاقة مؤشر

رمز المؤشر: 1-1-0-5  
تسمية المؤشر: معدل تكلفة الدين العمومي  
تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2015

### I - الخصائص العامة للمؤشر

- 1 - البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
- 2 - البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
- 3 - الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره
- 4 - تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق بمتابعة تطور الكلفة السنوية للدين العمومي
- 5 - نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 6 - طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
- 7 - التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

### II - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1 - طريقة احتساب المؤشر: قسمة مجموع مبلغ الفوائد والعمولات التي تم تسديدها في السنة على حجم الدين العمومي
- 2 - وحدة المؤشر: نسبة مئوية
- 3 - المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات الدين العمومي
- 4 - طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
- 5 - مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
- 6 - تاريخ توفر المؤشر : موفى شهر ديسمبر من كل سنة
- 7 - القيمة المستهدفة للمؤشر : أقل من 4%
- 8 - المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي.

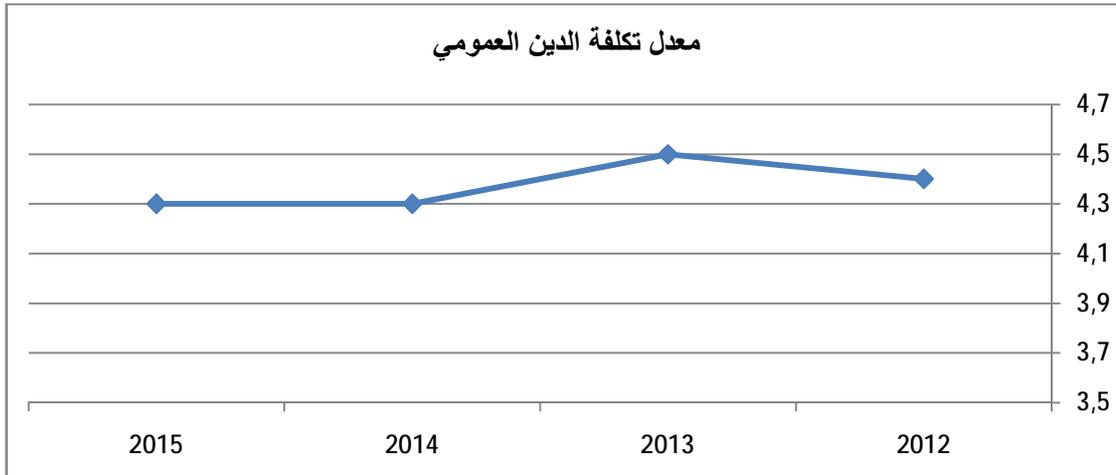
### III - قراءة في نتائج المؤشر

#### 1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م. 2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
	3.7	3.8	3.9	4.3	4.3	4.5	%	معدل تكلفة الدين العمومي

2 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: انخفض معدل تكلفة الدين العمومي سنة 2014 أساسا لتراجع نسب الفائدة في الأسواق المالية العالمية ويتوقع أن يظل المؤشر في نفس المعدل سنة 2015.

#### 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

5 - تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

## بطاقة مؤشر

رمز المؤشر: 2-1-0-5

تسمية المؤشر: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2015

### I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره
4. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق بمتابعة تطور مناب الدين الداخلي من الدين العمومي لإحكام التصرف في مخاطر الصرف المتعلقة بالدين
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

### II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة المبلغ الباقي سداده للدين الداخلي على قائم الدين العمومي
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات الدين العمومي و الدين الداخلي
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : يقع تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
6. تاريخ توفّر المؤشر : موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : أكثر من 50%
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

## قراءة في نتائج المؤشر

التقديرات			ق.م 2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
	38	37	37	37	38.9	42.9	%	مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

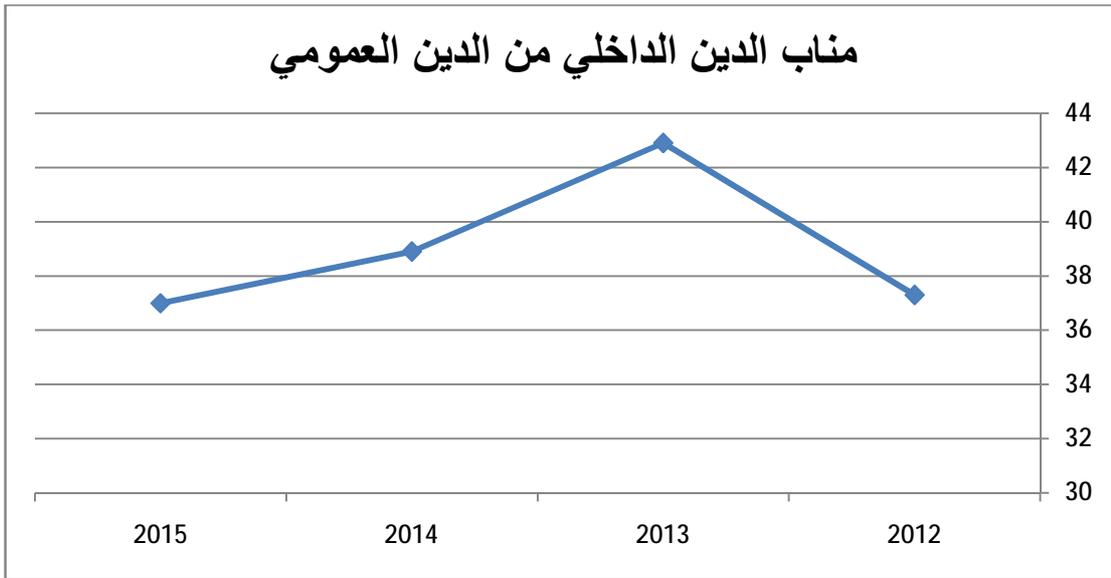
2 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: انخفضت نسبة الدين الداخلي من

الدين العمومي سنة 2014 نظرا لعدم قدرة السوق الداخلية على توفير حاجيات تمويل الميزانية

بسبب صغر حجمها وأزمة السيولة التي يمر بها القطاع البنكي بالإضافة إلى تزايد حاجيات

الميزانية وارتفاع نسبة الدين الخارجي من الدين العام.

رسم بياني لتطور المؤشر:



3 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المزيد من اللجوء إلى الدين الداخلي (رقاع خزينة, إصدار صكوك ....)

4 - تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

## بطاقة مؤشر

رمز المؤشر: 3-1-0-5

تسمية المؤشر: معدل مدة سداد الدين العمومي

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2015

### I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره
3. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق باحتساب معدل مدة سداد الدين العمومي ومتابعة تطوره لإحكام التصرف في مخاطر إعادة التمويل
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
6. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

### II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مجموع (المبالغ الباقي سدادها بعنوان أصل الدين X مدة سداد كل مبلغ) / قائم الدين العمومي.
2. وحدة المؤشر: سنة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات الدين العمومي
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADÉ" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADÉ" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي.
6. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: أكثر من 7 سنوات
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي.

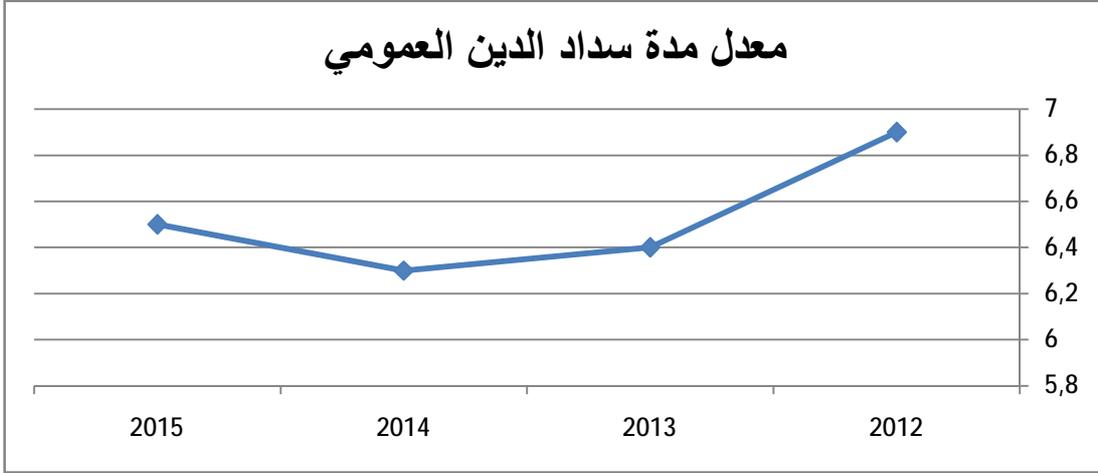
### 3 - قراءة في نتائج المؤشر

التقديرات			ق.م. ت 2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
7≤	7≤	7≤	7≤	6.5	6.3	6.4	سنة	معدل مدة سداد الدين العمومي

#### 5 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

2 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: تراجعت مدة السداد تراجعا طفيفا سنتي 2013 و 2014 ويرجع ذلك بالأساس للإصدارات الأخيرة على السوق المالية العالمية ذات مدة سداد تراوحت متوسطة تراوحت بين 7 و 10 سنوات ولإصدارات رفاع الخزينة متوسطة المدى (بين 3 و 10 سنوات).

3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المباعدة بين آجال التسديد القروض الجديدة والتقليص من إصدار السندات قصيرة المدى

5 - تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر :

## بطاقة مؤشر

رمز المؤشر: 4-1-0-5

تسمية المؤشر: مناب الدين الذي سيتم تسعيره في غضون سنة  
تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2015

### I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره
4. تعريف المؤشر: : مؤشر يتعلق باحتساب معدل مدة إعادة التسعير ومتابعة تطوره لإحكام التصرف في مخاطر سعر الفائدة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

### II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مجموع (أصل الدين الثابت x مدة سداد كل مبلغ+أصل الدين المتغير) / قائم الدين العمومي.
2. وحدة المؤشر: سنة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات الدين العمومي
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة لمتابعة الدين الداخلي
6. تاريخ توفر المؤشر : موفى شهر ديسمبر من كل سنة

7. القيمة المستهدفة للمؤشر : أكثر من 6 سنوات
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي.

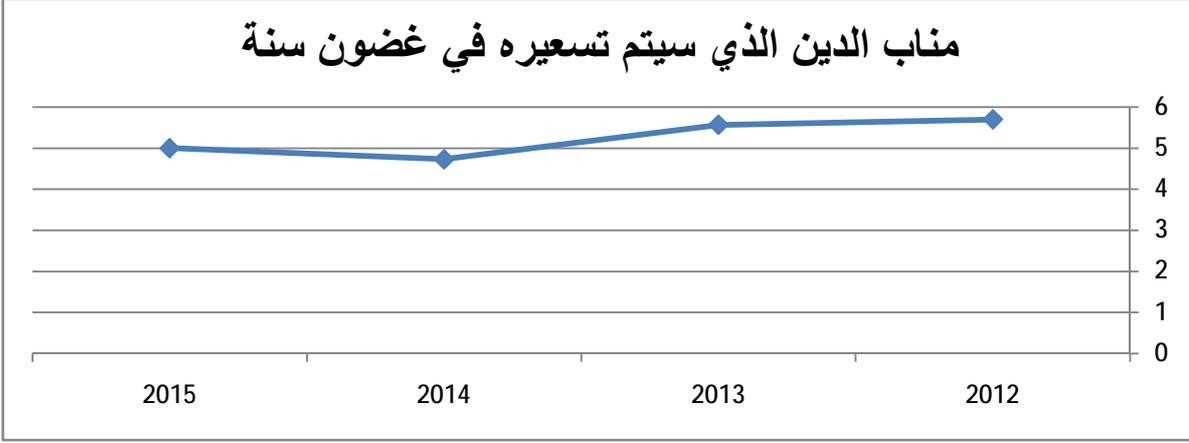
### III. 3 - قراءة في نتائج المؤشر

#### 1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م 2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
6≤	6≤	6≤	6≤	5	4.73	5.57	سنة	مناب الدين الذي سيتم تسعيره في غضون سنة

- 2 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: انخفض معدل مدة إعادة التسعير سنة 2014 عن القيمة المنشودة (أكثر من ست سنوات) نظرا للحجم الهام للقروض الخارجية المصدرة على السوق المالية العالمية بمدة سداد متوسطة تراوحت بين 5 و 10 سنوات, وكذلك لارتفاع حجم إصدارات رقاغ الخزينة قصيرة المدى.

3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

استعمال آليات التغطية لتثبيت نسب الفائدة العائمة

5 - تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

## بطاقة مؤشر

رمز المؤشر: 1-2-0-5

تسمية المؤشر: عدد المناقصات في السنة

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2015

### I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
4. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق بمتابعة عدد المناقصات الخاصة بإصدار رقاغ الخزينة للمحافظة على دورية الإصدارات وانجاز ما تم ضبطه في الروزنامة التقديرية.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر تشغيلية
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

### II. 2 - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع عدد مناقصات رقاغ الخزينة المنجزة
2. وحدة المؤشر: عدد المناقصات في السنة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد مناقصات رقاغ الخزينة المنجزة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات من منظومة لإصدار رقاغ الخزينة
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة لإصدار رقاغ الخزينة

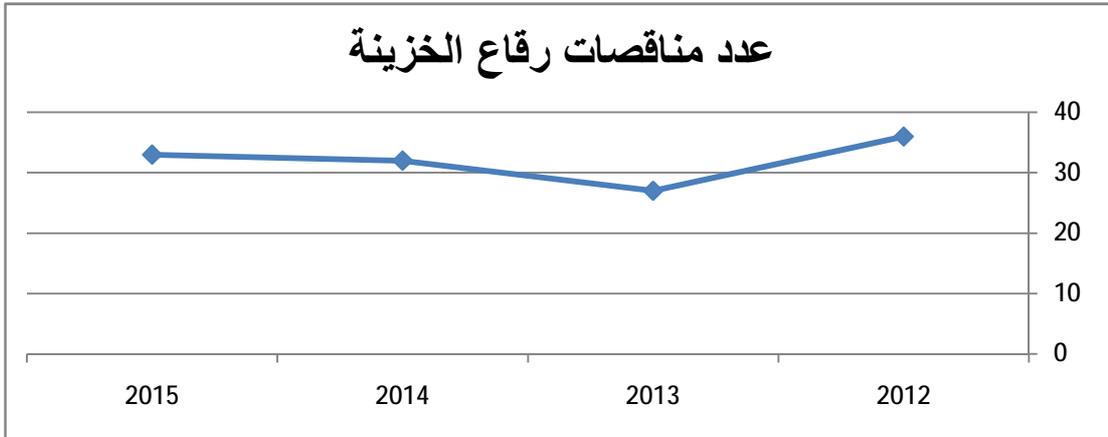
6. تاريخ توفّر المؤشر : موفى شهر ديسمبر من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر : 48 مناقصة
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

### III. قراءة في نتائج المؤشر

#### 1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م. 2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
48	48	48	48	33	32	27	مناقصة	عدد المناقصات في السنة

- 2 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: ارتفع عدد مناقصات رفاع الخزينة المنجزة سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 و ذلك لتوفير السيولة اللازمة للحساب الجاري للخزينة لتغطية نفقات الدولة . لكنه يبقى أقل من 48 مناقصة و هو يعتبر أكثر عدد ممكن من المناقصات يمكن إصداره تلبية لحاجيات الخزينة.
- 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



- 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:  
- تعزيز آليات تطوير السوق المالية الداخلية  
تأمين شفافية و سرعة المناقصات بإرساء منظومة الكترونية للغرض  
-مراجعة كراس الشروط المختصين في رفاع الخزينة  
5 - تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

## بطاقة مؤشر

رمز المؤشر: 2-2-0-5

تسمية المؤشر: حجم التداول في السوق الثانوية

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2015

### I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الدين العمومي
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
4. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق بمتابعة تطور أداء السوق الثانوية لرقاع الخزينة باعتبارها الضامن الأول لاستمرارية السوق الأولية للإصدارات.
5. نوع المؤشر: مؤشر اقتصادي
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

### II. 2 - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مبلغ التداول بالسوق الثانوية على حجم رقاغ الخزينة الباقي سدادها.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مؤشرات التداول على السوق الثانوية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات عن طريق إحصائيات شركة الإيداع و المقاصة التونسية " STICODEVAM "
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها إحصائيات شركة الإيداع و المقاصة التونسية " STICODEVAM "
6. تاريخ توفر المؤشر : موفى شهر ديسمبر من كل سنة

7. القيمة المستهدفة للمؤشر : 25%

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة إستراتيجية الدين العمومي

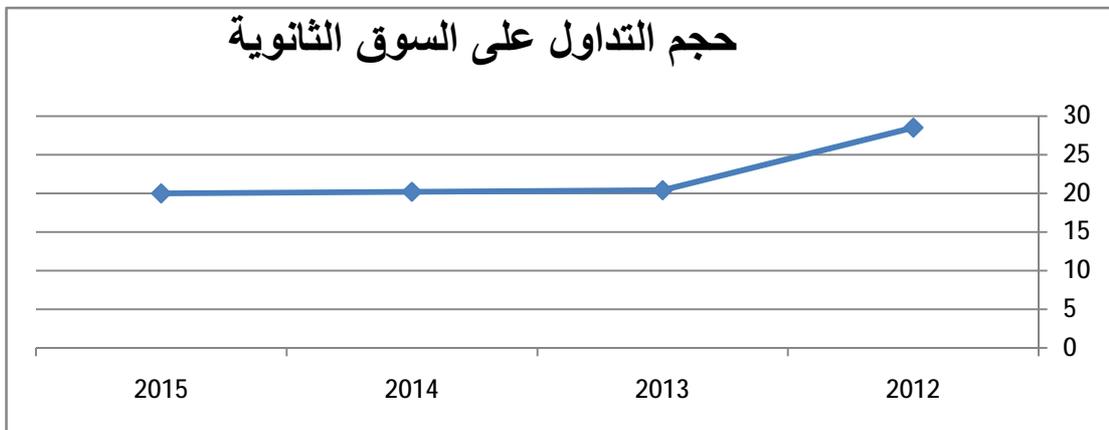
### III. 3 - قراءة في نتائج المؤشر

#### 1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر

التفديرات			ق.م. 2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2019	2018	2017		2015	2014	2013		
	25	22	20	20	20.2	20.4	%	حجم التداول في السوق الثانوية

2 - تحليل النتائج وتفديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: انخفض حجم تداول رفاع الخزينة بالسوق الثانوية بداية من سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 ويرجع ذلك إلى الركود الذي شهدته السوق المالية المحلية بالإضافة إلى صغر حجمها .

3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تفعيل آلية إعادة الشراء للأوراق المالية والتجارية لتعزيز عمق السوق النقدية وتطوير السوق الثانوية.

5 - تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

# بطاقات مؤشرات قياس الأداء برنامج القيادة والمساندة

## بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 1-1-0-6

تسمية المؤشر: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للانتداب في الآجال

تاريخ تحيين المؤشر: 28 أفريل 2017

### I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا يوجد
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية
4. تعريف المؤشر: يعتمد هذا المؤشر لقياس مدى قدرة الإدارة على الاستجابة إلى حاجيات كافة هيكل وزارة المالية من موارد بشرية ضمانا لحسن سير العمل الإداري وذلك بالرجوع إلى مختلف الانتدابات المنجزة سواء كانت بالمناظرات الخارجية أو من خرجي مدارس التكوين (المدرسة الوطنية للإدارة، معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي بالجزائر) استنادا إلى ما تم المصادقة عليه بقانون المالية للسنة المعنية وما تم تحديده بقرار ضبط الخطط المتعلقة بالانتدابات، فالمقصود بإنجاز الانتدابات في الآجال هو التوصل إلى انتداب كافة الخطط المرخص فيها بقانون المالية خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية بدءا من فتح المناظرة وتنظيمها مروراً بجميع الإجراءات المتعلقة بالانتداب (تجميع الوثائق المطلوبة، الحصول على المعرف الوحيد) وصولاً إلى تعيين المنتدب بالإدارة المعنية وفقاً للحاجيات التي تم التعبير عنها.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

### II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الخطط المخصصة للانتداب والمنجزة خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية / عدد الخطط المخصصة للانتداب والمصادق عليها بميزانية السنة المالية المعنية.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
  - محاضر الجلسات المتعلقة بالإعلان عن النتائج النهائية للمناظرات الخارجية للانتداب
  - القوائم الإسمية للناجحين
  - قانون المالية للسنة المالية المعنية وقرار ضبط الخطط المتعلقة بالانتداب المتضمن لعدد الخطط المخصصة للانتداب

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات تتعلّق بالانتدابات المنجزة مقارنة بما هو مصادق عليه بميزانية السنة المالية المعنية.

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الإنتدابات (الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية)

6. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر من السنة المالية المعنية

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 70 % سنة 2018 / 75 % سنة 2019 / 80 % سنة 2020

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

- مديرة الإنتدابات
- كاهية مدير الدراسات والتنسيق

### III. قراءة في نتائج المؤشر

#### 1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
80	75	70	*100	*82.60	29	88.31	%	نسبة إنجاز الخطط المخصصة للإنتداب في الآجال

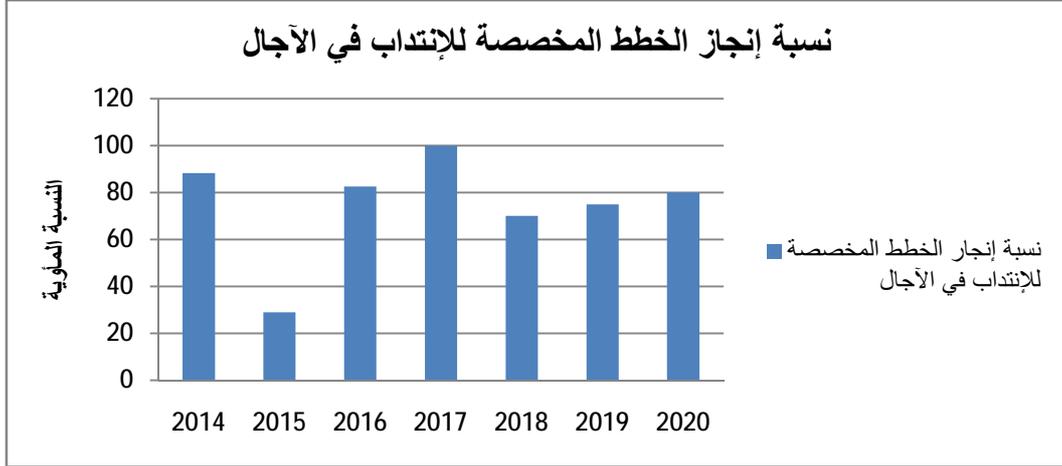
#### 2 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

يظهر مؤشر قيس الأداء تباينا واضحا بين ما تم إنجازه خلال سنة 2014 وسنة 2015 وسنة 2016 ويرجع ذلك بالأساس إلى:

- تعتبر نسبة إنجاز برنامج الإنتداب خلال سنتي 2014 و2016 مرتفعة (88.31%) و(82.60%) ذلك أن برنامج الإنتدابات خلال هاتين السنتين المشار إليهما أعلاه خاص بخريجي مدارس التكوين وبالتالي فإن آجال إنجازها مضبوطة مسبقا إضافة إلى وضوح إجراءات الانتداب المتعلقة بهم.
- أما بالنسبة لسنة 2016 تم تحيين مؤشر إنجاز الخطط المخصصة للإنتداب بعنوان سنة 2016 من نسبة 100 % إلى نسبة 82.60% وذلك لأنه لم يتم تسديد إلا عدد 04 خطط عن طريق التعيين المباشر عوضا عن 08 خطط المبرمجة بقانون المالية لسنة 2016.
- بالنسبة لتقديرات 2017 فإن الانتدابات ستكون كلها من نصيب خريجي مدارس التكوين لذلك فمن المتوقع إنجازها كليا وذلك نظرا للسياسة المعتمد قصد الحدّ من الإنتدابات، أما بالنسبة لسنوات 2018 -

2019-2020 فإنه تم برمجة تنظيم مناظرات خارجية للانتداب سيتم خلالها اعتماد أساليب عمل جديدة من شأنها أن تمكننا من التحكم في آجال إنجاز الانتدابات المبرمجة.

### 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



### 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- مزيد تركيز مقومات التصرف التقديري أو ما يمكن التعبير عنه بالتصرف التقديري للانتدابات وذلك من خلال التحديد المسبق للحاجيات والتحديد المسبق للمعايير الخاصة بمركز العمل. وفي الجانب المتعلق بالطابع الكمي للانتداب يتعين أن يكون الانتداب ناتجا عن حاجة متأكدة لشغور مركز عمل محدد بصفة مسبقة إذ يجب أن يكون للانتداب تبريره في ميزانية الوزارة وذلك من خلال توفير الاعتمادات اللازمة لتحمل الأعباء الناتجة عنه وفي هذا الإطار تشير إلى أن تحسين التصرف في الموارد البشرية يستوجب أن يكون تحديد الحاجيات من الموارد البشرية مضبوط من قبل المصالح المعنية على المدى المتوسط يتأسس على معطيات موضوعية ذات بعد استشاري يربط الحاجة من الموارد بجملة المتغيرات التي يمكن أن تطرأ على المحيط الخارجي والداخلي والتي قد يكون لها بالغ الأثر على نوعية وكمية الخدمات والمناهج التي يتوجب اعتمادها من أجل تأمينها.
- مزيد التنسيق مع مختلف الأطراف المتداخلة في عملية الانتداب.
- تطوير التطبيقات الإعلامية الخاصة بالانتدابات والتي تم وضعها من طرف مصالحنا منذ سنة 2008 لتتلاءم مع المتطلبات والمعايير الجديدة للانتداب.
- فتح المناظرات الخارجية للانتداب في بداية السنة المالية المعنية (جانفي - فيفري).
- اعتماد الأساليب الإعلامية والمنظومات الإعلامية الحديثة قصد القيام بفرز الملفات لما يوفّره ذلك من ربح للوقت.

- تحديد آجال مضبوطة للجان المناظرة (لجنة الفرز ولجنة التصريح بالنتائج) للقيام بالأعمال المنوطة بعهدتها.
- دعوة اللجان المعنية بالتصريح بالنتائج إلى التثبيت والإمضاء على محضر جلسة المناظرة في أجل لا يتعدى 10 أيام من تاريخ توصلهم بالنتائج.
- إبّان التصريح بالنتائج يجب العمل على إرسال البرقيات للناجحين وذلك قصد موافاتنا بالوثائق الإدارية اللازمة وذلك في أجل لا يتعدى 15 يوما من تاريخ تسلّم البرقية.
- إنّ صدور الأمر الحكومي عدد 300 لسنة 2016 المؤرخ في 11 مارس 2016 والمتعلق بتفويض بعض صلاحيات رئيس الحكومة إلى وزير المالية من شأنه أن يضيف نوع من المرونة على الإجراءات المتعلقة بالانتداب وهو ما سيمكننا من تحقيق أهداف البرنامج المرسومة في الغرض ونذكر من بينها إصدار القرارات المتعلقة بتعيين أعضاء لجان الإمتحان الخاصة بالمناظرات الخارجية للانتداب.

#### 5 - تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- لا يعكس المؤشر الانتدابات الاستثنائية التي يمكن الترخيص فيها من قبل الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة وذلك بعد المصادقة على قانون المالية.
- لا يعكس هذا المؤشر الانتدابات المنجزة في إطار تسوية بعض الوضعيات الإدارية (العملة العرضيين، عملة المناولة ...)
- تسديد الخطط المخصصة للانتداب في الأجال (السداسي الثاني من السنة المالية المعنية) مرتبط شديد الارتباط بأجال التأشير على قرار ضبط الخطط المخصصة للانتداب والتأشير على قرار فتح وتنظيم المناظرات الخارجية للانتداب المرخص فيها.
- مؤشر كمي لا يعكس نوعية العمل (الدقة، كفاءة العمل، تجميع وتدقيق المعطيات...) وذلك على مستوى هيكلنا.

## بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 2-1-0-6

تسمية المؤشر: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الأجال

تاريخ تحيين المؤشر: 28 أبريل 2017

### I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا يوجد
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية
4. تعريف المؤشر: الهدف من اعتماد هذا المؤشر هو التوصل إلى إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الأجال طبقا لما تم برمجته على مستوى ميزانية السنة المالية المعنية (التحكم في التأجير العمومي عبر البرمجة الدقيقة للزيادة في الأجور المترتبة عن الترقية) إضافة إلى ما لهذا الجانب من أثر إيجابي على معنويات العون وتحفيزه للرفع من مردوبيته وإنتاجيته ونجاعته في العمل.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

### II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الخطط المخصصة للترقية والمنجزة خلال السداسية الثانية من السنة المالية المعنية/ عدد الخطط المخصصة للترقية والمصادق عليها بميزانية السنة المالية المعنية.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
  - محاضر الجلسات المتعلقة بالإعلان عن النتائج النهائية للمناظرات الداخلية والامتحانات المهنية للترقية إضافة إلى محاضر جلسات التصريح بالنتائج النهائية للترقية عبر التكوين المستمر والترقية بالاختيار.
  - القوائم الإسمية للناجحين
  - قانون المالية للسنة المالية المعنية وقرار ضبط الخطط المخصصة للترقية المتضمن لعدد الخطط المخصصة للانتداب.
  - روزنامة ضبط تواريخ فتح وتنظيم مختلف المناظرات الداخلية للترقية لمتابعة الإنجاز.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات تتعلّق بالترقيات المنجزة مقارنة بما هو مصادق عليه بميزانية السنة المالية المعنية.

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الإنتدابات (الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية البشرية)

6. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر من السنة المالية المعنية

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 35% سنة 2018 / 40% سنة 2019 / 50% سنة 2020

8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مديرة الإنتدابات

### III - قراءة في نتائج المؤشر

#### 1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
50	40	35	10	00	20.5	20	%	المؤشر : نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الأجل

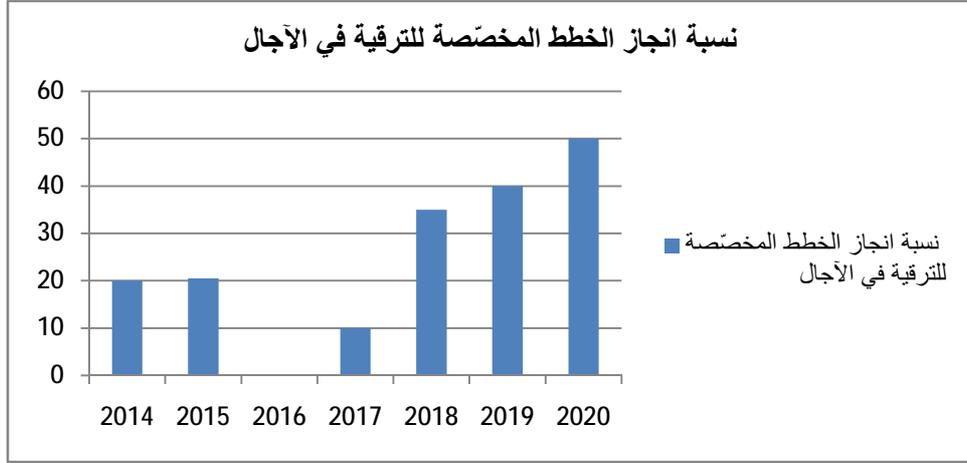
#### 2 - تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- تعرف نسبة إنجاز نسبة الخطط المخصصة للترقية في الأجل تراجعاً بالنسبة لسنوات 2015 و 2014 و 2016 وتعتبر نسبة 30% متوسط نسبة إنجاز الترقيات في الأجل وهو التمشي الذي تم اعتماده في احتساب تقديرات على المدى المتوسط وذلك نظراً للتأخير الحاصل على مستوى رئاسة الحكومة فيما يتعلق بنشر قرار تنظيم وفتح مختلف المناظرات الداخلية للترقية والذي حال دون إنجاز هذه الخطط في الأجل المطلوبة لذلك وقع مراجعة هذه النسبة بالنقصان 00%.

- إن اعتماد هذا المتوسط الضعيف نسبياً يرجع بالأساس إلى مواصلة توخي نفس الإجراءات وطرق العمل التي لا تتلاءم مع متطلبات سرعة الإنجاز وهو ما يطرح مسألة ضرورة مراجعة النصوص القانونية والترتيبية التي تنظم الترقيات في الوظيفة العمومية.

- سجلت نسبة إنجاز الخطط المخطط للترقية لسنة 2017 نقص بنسبة 10% وذلك قصد تدارك التأخير الحاصل في إنجاز الخطط المخصصة للترقية بعنوان سنة 2016 والتي لم يتم إنجازها بعد.

### 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



### 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- التنسيق مع هياكل الإدارة العامة للمصالح المشتركة والوظيفة العمومية لضبط برنامج عمل السنة المالية المعنية يتضمن تاريخ فتح المناظرة وتاريخ غلق سجل الترشيحات وتاريخ الإعلان عن النتائج.
- العمل بأحكام الأمر عدد 300 لسنة 2016 المؤرخ في 11 مارس 2016 والمتعلق بتفويض بعض صلاحيات رئيس الحكومة إلى وزير المالية والذي نص على أن إصدار القرارات المتعلقة بتعيين أعضاء لجان الامتحان الخاصة بالمناظرات الداخلية والامتحانات المهنية للترقية الراجعة بالنظر لوزارة المالية أصبحت من مشمولات وزير المالية وهو ما سيمكن من تقليص الآجال المتعلقة بإنجاز الترفيقات.
- إحداث مراكز إمتحان على مستوى الجهات يتم فيها إعطاء الدروس للمتشحين لتأهيلهم لاجتياز المناظرات وفي نفس الوقت إستعمال هذه المراكز لإجراءات الاختبارات وهو ما من شأنه أن يقلص من عدد المتغيبين في المناظرات الداخلية للترقية إضافة إلى التقليل في آجال تنظيم المناظرات وذلك في إطار دعم مفهوم اللامركزية.
- تحسين تطوير البنية التحتية للمدرسة الوطنية للمالية بما يتلاءم مع عدد أعوان وزارة المالية للترفيع في قدرة إستيعاب المدرسة.

### 5 - تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- هذا المؤشر لا يعكس التراخيص الاستثنائية للهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة والمسندة قصد الترفيع في عدد الخطط المخصصة للترقية وذلك بعد المصادقة على قانون المالية.
- هذا المؤشر لا يعكس الطريقة التي سيتم إعتادها لتنظيم مختلف المناظرات الداخلية للترقية (بالملفات أو بالامتحان) وهو ما يؤثر نسبيا على آجال تنفيذ هذه الخطط

- إن تراجع مؤشر إنجاز الترقيات في الأجال مع تم تقديره خلال سنة 2014 وسنة 2015 يعود أساسا إلى التأخر في التأشير على قرارات فتح وتنظيم المناظرات الداخلية للترقية الخاصة بوزارة المالية وطول الإجراءات المتعلقة بفتح المناظرات وتنظيمها من قبل المصالح المختصة بالإدارة العامة للمصالح المشتركة والوظيفة العمومية ونشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، هذا بالإضافة إلى ما شهدته الساحة السياسية من تحويرات وزارية وما يليها إحترام إجراءات تفويض حق الإمضاء.

## بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 3-1-0-6

تسمية المؤشر: نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية  
تاريخ تحيين المؤشر: 28 أفريل 2017

### I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا يوجد
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية
4. تعريف المؤشر: الهدف من اعتماد هذا المؤشر هو قياس مدى قدرة الإدارة وتقييم أدائها فيما يتعلق بإنجاز مخطط التكوين السنوي آخذين بعين الاعتبار الموارد المالية المخصصة للغرض والإمكانيات اللوجستية المتوفرة ( طاقة إستيعاب المدرسة، توفر إطار التكوين، مدى تعاون وتفاعل الإدارات العامة المشاركة في برامج التكوين...) ومال هذا البرنامج السنوي للتكوين متأثر إيجابي على الرفع من مقدرات الإطارات والأعوان وتحيين معارفهم في مجالات العمل وتطوير قدراتهم الإتصالية (لغات وبرامج معلوماتية...) مما ينعكس إيجابيا على أداء الأعوان ويحثهم على مزيد العطاء والمثابرة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio- économique)

### II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الدورات التكوينية المنظمة في السنة/ جملة الدورات التكوينية المضبوطة على مستوى مخطط التكوين السنوي لوزارة المالية
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: نسبة الدورات التكوينية المنجزة، عدد المنتفعين بها، نسبة التأطير، عدد المؤطرين، مدى تلاءم برنامج التكوين مع الإعتمادات المرصودة في الغرض...
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصاءات تتعلّق بنسبة الدورات التكوينية المنجزة مقارنة بما هو مصادق عليه ببرنامج التكوين السنوي إضافة إلى الرجوع لمختلف طلبات التزود المعدة من قبل المدرسة الوطنية للمالية لفائدة مختلف هياكل التكوين المعنية بتنفيذ هذا البرنامج.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري: المدرسة الوطنية للمالية
6. تاريخ توفر المؤشر: آخر السنة المالية المعنية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 70% سنة 2018 / 75% سنة 2019 / 80% سنة 2020

## 8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير التكوين

### III - قراءة في نتائج المؤشر

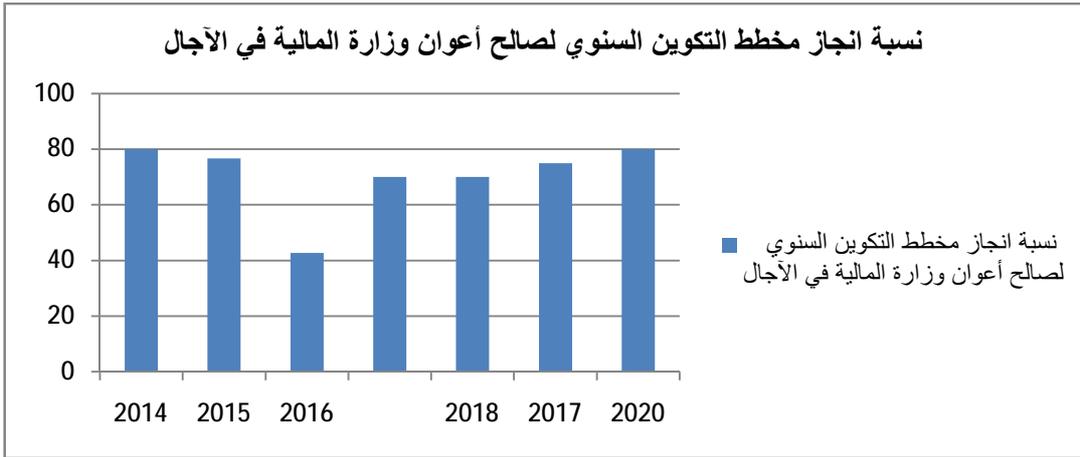
#### 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
80	75	70	70	42.66	76.7	80	%	نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية في الآجال

#### 2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يعد متوسط نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لصالح أعوان وزارة المالية مرتفعا نسبيا رغم الإنخفاض الطفيف الذي شهده هذا المؤشر في سنة 2016 مقارنة بسنة 2014 نظرا للنقص في قاعات التدريس أمام الطلب المتزايد على التكوين الذي تجابهه المدرسة. كما وقع اتباع منحى تصاعدي فيما يتعلق بتقديرات المؤشر على المدى المتوسط ليبلغ نسبة 80 % سنة 2020.

#### 3. رسم بياني لتطور المؤشر:



#### 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- اقتراح مواضيع تكوين جديدة
- إبرام اتفاقيات تكوين مع عدة جهات تنشط في مجال التكوين لتدارك النقص في بعض الاختصاصات (إعلامية, انقليزية...)

- تطعيم الفريق العامل بكفاءات من شأنها أن تعمل على مراجعة السندات البيداغوجية وتوحيدها وتحيينها عند الإقتضاء سواء المعتمدة من قبل المترشحين لاجتياز الإختبارات الكتابية أو السندات التي يعتمد عليها المكونون في عرض الدروس
- تصور خطة عمل بين مختلف الهياكل المتدخلة في مجال التكوين للتنسيق أكثر فيما بينها
- وضع برامج مشتركة تهم كل الهياكل الإدارية الراجعة بالنظر لوزارة المالية وتقوم بإنجازها مصالح المدرسة الوطنية للمالية.
- وضع برامج خصوصية تتعلق بكل هيكل إداري على حدى ويتم إنجازه بطريقة مشتركة بين المدرسة والهيكـل الإداري المعني.
- وضع برامج تعاون خارجي مع هياكل ومنظمات وطنية ودولية في إطار إتفاقيات في الغرض.

##### 5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر لايشمل التكوين التأهيلي والمستمر الذي يتم إنجازه باعتبار عدد المنتدبين ونسب النجاح في الوحدات القيمية.

## بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1.2.0.6

تسمية المؤشر: آجال فتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات

تاريخ تحيين المؤشر: 2017/06/12

### I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج : برنامج عدد 06 : القيادة والمساندة
2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية.
3. تعريف المؤشر : احتساب عدد الأيام أو الآجال التي تتطلبها عمليات فتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات المرسمة بقانون المالية والمطلوبة من قبل المصالح المركزية والجهوية المسؤولة عن إنجاز النفقات. ويتم ذلك بحساب كل المطالب المقدمة في ذلك ومعدل الآجال الإدارية للقيام بعمليات الفتح و الإحالة أو التفويض خلال فترة ثلاثية معينة (كل ثلاثة أشهر).
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
6. التفريعات:
- مؤشر فرعي 1: يتعلق باحتساب عدد الأيام المخصصة لدراسة المطالب من قبل مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة.
- مؤشر فرعي 2: يتعلق باحتساب عدد الأيام المخصصة لفتح الإعتمادات.
- مؤشر فرعي 3: يتعلق باحتساب عدد الأيام المخصصة لإحالة أو تفويض الإعتمادات المطلوبة.
7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير إعداد ومتابعة تنفيذ الميزانية.

### II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:  
الآجال الإدارية لدراسة طلب فتح الإعتمادات = تاريخ توجيه طلب فتح الإعتمادات إلى مصالح الهيئة العامة لميزانية الدولة - تاريخ إيداع المطلب بمكتب الضبط.  
الآجال الإدارية لإحالة أو تفويض الإعتمادات = تاريخ إحالة أو تفويض الإعتمادات - تاريخ فتح الإعتمادات من قبل مصالح الهيئة.  
الآجال الإدارية لفتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات = الآجال الإدارية لدراسة طلب فتح الإعتمادات + الآجال الإدارية لإحالة أو تفويض الإعتمادات.

2. وحدة المؤشر: اليوم.
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تاريخ ختم مكتب الضبط بالنسبة للمراسلات الواردة والصادرة، تاريخ قرارات الفتح حسب منظومة أدب، تاريخ الإحالات أو أوامر التفويض المستخرجة من منظومة أدب.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: جدول متابعة فتح الإعتمادات
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: منظومة تسجيل المراسلات الواردة والصادرة، منظومة أدب.
6. تاريخ توفر المؤشر: سنوي.
7. القيمة المنشودة للمؤشر: 10 أيام.

### -III- قراءة في نتائج المؤشر

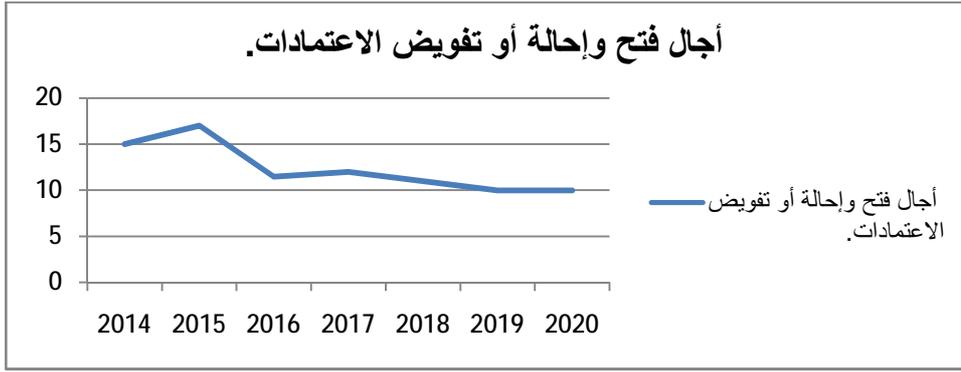
#### 1. سلسلة النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			ق.م 2017	إنجازات			الوحدة	الهدف: تحسين التصرف في الميزانية
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
10	10	11	12	11.5	17	15	يوم	المؤشر 1.2.0.6: آجال فتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات.
3	3	3	3	3	3	4	يوم	المؤشر 1.1.2.0.6: آجال دراسة طلب فتح الإعتمادات
6	6	7	6.5	6.5	11	9	يوم	المؤشر 2.1.2.0.6: آجال فتح الإعتمادات
1	1	1	2	2	3	2		المؤشر 2.1.2.0.6: آجال إحالة أو تفويض الإعتمادات

#### 2. تحليل النتائج والتقديرات:

- سجل المؤشر تقلصا في آجال فتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات السنوات الأخيرة ويعود ذلك إلى تنشيط حوار التصرف عبر اعتماد مخططات منطقية لضبط مسارات الإجراءات والمتدخلين والآجال العملية وإتباع طرق ناجعة في التعامل مع طلبات الهياكل وفي هذا الإطار قدرت مدة الانجاز 11 يوما لسنة 2018 وذلك حرصا على الحصول على القيمة المنشودة للمؤشر.

#### 1. رسم بياني لتطو المؤشر:



**.3**

### حدود ونقائص المؤشر

- لا يعكس هذا المؤشر كمية ودفعة الأعمال المنجزة من طرف مصالح الإدارة العالمة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.
- يشوب هذا المؤشر نقائص تتمثل في كثرة الأطراف المتداخلة (مكتب الضبط المركزي، المنظومة الإعلامية، إدارة التنظيمات والأساليب، الإعلامية...) مما ينجر عنه بعض التأخير الذي ينسب إلى مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.

## بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 6-2-0-2

تاريخ تحيين المؤشر: 2017/06/10

تسمية المؤشر: آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية

### I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج: القيادة والمساندة: برنامج عدد 6
2. الهدف: حسن التصرف في ميزانية وزارة المالية
3. تعريف المؤشر: يهدف المؤشر إلى متابعة مدى سرعة إستجابة المصالح المكلفة بالشراءات للطلبات الصادرة عن مختلف المصالح. وقد تم إقتراح مسار الشراءات من بداية الدعوة إلى المنافسة إلى حد إمضاء محضر التسليم. وتم إستثناء الصفقات العمومية الخاضعة لإجراءات الأمر عدد 1039 لسنة 2014 من إحتساب قيمة هذا المؤشر نظرا لإختلاف إجراءاتها عن تلك المتعلقة بالشراءات العمومية العادية.
4. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
5. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
6. التفريعات: حسب طبيعة الشراءات.

### II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: تاريخ التزود بالخدمات أو المواد- تاريخ نشر الاستشارة بالجرائد أو الوسائل المادية واللامادية أو تاريخ القيام بالاستشارة المباشرة.
2. طريقة تجميع البيانات: معدل الأيام الفاصلة بين تاريخ التزود بالخدمات أو المواد وتاريخ نشر الاستشارة بالجرائد أو القيام بالاستشارة المباشرة خلال فترة معينة (3 أشهر).
3. المصلحة أو الإدارة المسؤولة عن تجميع المعطيات الأساسية: إدارة الشؤون المالية والتجهيزات والمعدات - الإدارة الفرعية للمعدات والتجهيزات.
4. وحدة المؤشر: اليوم
5. دورية المؤشر: السنة.
6. القيمة المنشودة للمؤشر: 60 يوما.
7. المسؤول عن البرنامج: مدير التصرف في ميزانية الوزارة.

### III. قراءة في نتائج المؤشر

#### 1. سلسلة النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

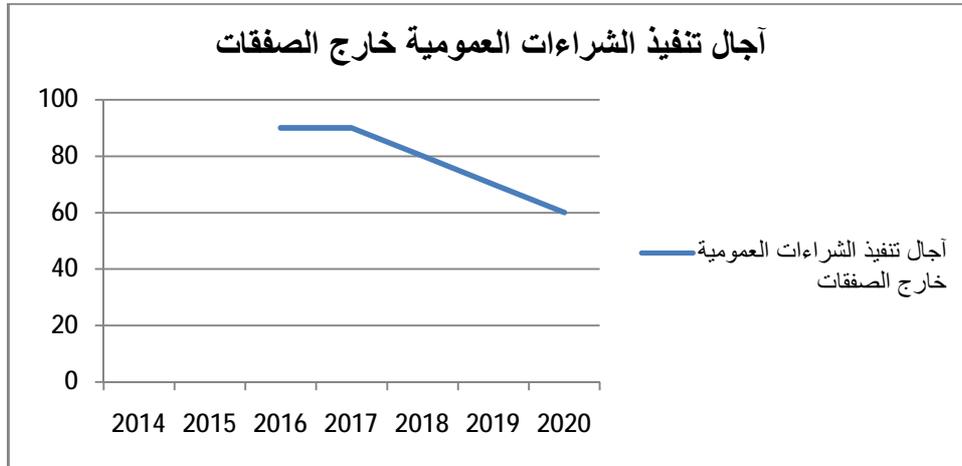
تم إعتداد مؤشر إنجاز الصفقات العمومية وتم تعويضه بالمؤشر تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات.

تقديرات			ق.م 2017	انجازات			الوحدة	الهدف: تحسين التصرف في الميزانية المؤشر 2.2.0.6: آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
60	70	80	90	90	-	-	يوم	

#### 2. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

عدم الأخذ بعين الاعتبار كل الشراءات العمومية المنجزة (الصفقات العمومية، وكالات الدفوعات.....)

#### 3. رسم البياني لتطور المؤشر:



#### 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

\*تحديد آجال مضبوطة للجان المختصة في فتح الظروف وتقييم العروض للقيام بالأعمال المنوطة بعهدتها.

## بطاقة مؤشر قياس أداء

تسمية المؤشر: نسبة الإستجابة لطلبات تزود لوزم الهياكل المركزية

رمز المؤشر: 3-2-0-6

تاريخ تحيين المؤشر: 2017/06/06

### I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج: برنامج عدد 6: القيادة والمساندة.
2. الهدف: تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية
3. تعريف المؤشر: يهدف المؤشر إلى متابعة مدى نجاعة الإدارة في الإستجابة لطلبات الهياكل المركزية للتزود الصادرة عن الهياكل التابعة لبرنامج القيادة والمساندة وبرنامج الدين العمومي وبرنامج مصالح الميزانية.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
5. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية.
6. دورية المؤشر: سنة.
7. التفريعات:
8. مؤشر فرعي 1: يتعلق باحتساب نسبة الإستجابة الكلية بالإيجاب لطلبات التزود.
9. مؤشر فرعي 2: يتعلق باحتساب نسبة الإستجابة الجزئية بالإيجاب لطلبات التزود.

## II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد طلبات التزود التي تمت الإستجابة لها بالإيجاب (ولو جزئيا) / عدد طلبات التزود الواردة بمختلف أنواعها .
  2. وحدة قياس المؤشر :نسبة مائة.
  3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الحصول على عدد الطلبات المنجزة خلال فترة معينة والعدد الجملي لطلبات التزود في نفس الفترة بالرجوع إلى قائمة كشوفات في الطلبات الواردة على مكتب الضبط الفرعي للإدارة ومن خلال منظومة التصرف في المخزون .
  4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:  
العدد الجملي للطلبات الصادرة  
العدد الجملي للطلبات التي تمت الإستجابة لها (كلها أو جزئيا).
- وذلك بالرجوع للإحصائيات الصادرة عن التطبيق الإعلامية الصادرة عن مكتب الضبط الفرعي للإحصائيات المتوفرة لدى المصالح المكلفة بالتصرف في المخزون (قائمة إحالة وإسناد التجهيزات والمعدات).
5. مصدر المعطيات الأساسية : إدارة التصرف في ميزانية وزارة المالية – الإدارة الفرعية للتصرف في المخزون و المعدات و التجهيزات.
  6. القيمة المنشودة للمؤشر :95%
  7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :مدير التصرف في ميزانية الوزارة.

## III. قراءة في نتائج المؤشر

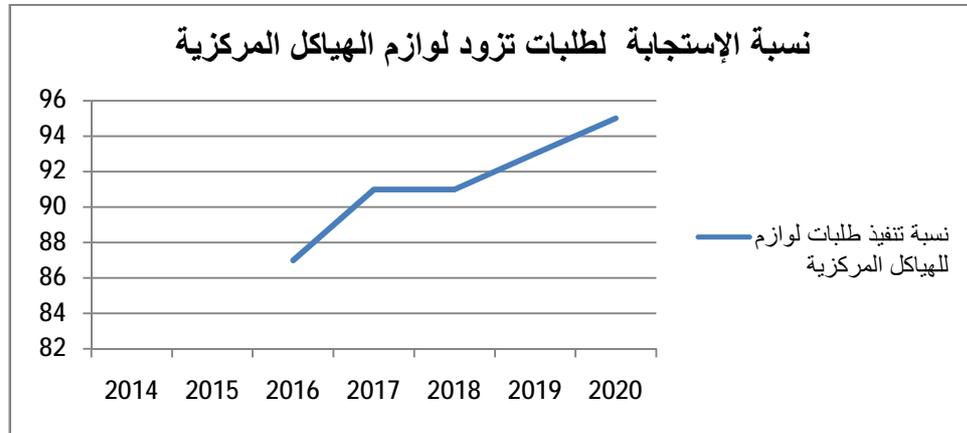
- . تحليل النتائج والتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:  
سجل المؤشر تقلصا في آجال مدة الإستحقاق خلال سنة 2016 وفي هذا الإطار قدرت نسبة الإستجابة لطلبات التزود بـ91% لسنة 2018 وذلك حرصا على الحصول على القيمة المنشودة للمؤشر .
- . سلسلة النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

2020	تقديرات		ق.م 2017	انجازات			الوحدة	الهدف: تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية
	2019	2018		2016	2015	2014		
95	93	91	91	87	-	-	%	المؤشر 3.2.0.6: نسبة الإستجابة لطلبات تزود لوازم الهياكل المركزية
95	94	90	90	86	-	-	%	المؤشر 1.3.2.0.6: نسبة الإستجابة الكلية بالإيجاب لطلبات التزود
95	92	92	92	89	-	-	%	المؤشر 2.3.2.0.6: نسبة الإستجابة الجزئية بالإيجاب لطلبات التزود

#### 8. أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- لا يعكس هذا المؤشر مستوى التنفيذ الصحيح للطلبات في الأجال وذلك لارتباطه بالإعتمادات المتوفرة وتوفر المعدات أو اللوازم بالمخزون ومدى إستحقاق الطلب.

#### 9. رسم بياني لتطور المؤشر:



#### 10. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- حرص مصلحة التصرف في المخزون على عملية الجرد الدورية.
- المتابعة الشهرية لتنفيذ طلبات التزود لكل هيكل مركزي بالوزارة.
- دعوة كافة مصالح الوزارة ( المركزية والخارجية ) للتقيد بقانون المالية فيما يتعلق بالحاجيات التي يتم طلبها عن طريق طلبات التزود.
- اعتماد نظام معلوماتي يوفر معلومات حول مدى استحقاق طلبات التزود.

## بطاقة مؤشـر قيس أداء

رمز المؤشر: 4.2.0.6

تسمية المؤشر : نسبة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البنايات المبرمجة

تاريخ تحيين المؤشر : 2017/06/06

### I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : برنامج القيادة و المساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : لا يوجد
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين التصرف في ميزانية الدولة
4. تعريف المؤشر : يهدف المؤشر إلى تنفيذ النسبة المبرمجة لدراسة وأشغال جميع مشاريع البنايات، من خلال إحتساب النسبة المئوية لتقدم تنفيذ المشاريع مقارنة بما هو مبرمج بميزانية وزارة المالية.
5. نوع المؤشر : مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر : مؤشر فاعلية
7. التفرعات:

• مؤشر فرعي عدد1: نسبة تنفيذ الدراسات

• مؤشر فرعي عدد2: نسبة تنفيذ الأشغال

### II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: نسبة تنفيذ الدراسات= معدل نسب تنفيذ دراسة المشاريع المبرمجة من خلال ترجيحها حسب القيمة المالية المقابلة لكل نسبة.

مجموع نسب إنجاز الدراسات \* القيمة المالية المقدره لتلك النسب

مجموع قيمة الدراسات المقدره

نسبة تنفيذ الأشغال= معدل نسب تنفيذ أشغال المشاريع المبرمجة من خلال ترجيحها حسب القيمة المالية المقابلة لكل نسبة.

مجموع نسب إنجاز الأشغال \* القيمة المالية المقدره لتلك النسب

مجموع قيمة الأشغال الالمقدره

نسبة تنفيذ دراسة وأشغال المشاريع المبرمجة =

(نسبة تنفيذ الدراسات \* القيمة المالية المقدرة للدراسات) + (نسبة تنفيذ الأشغال \* القيمة المالية المقدرة للأشغال)

مجموع قيمة المشاريع المبرمجة

2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية

3. طريقة تجميع البيانات والمعطيات: الحصول على نسبة تقدم الدراسة من خلال تقييم اللجنة الفنية للبناءات بالإدارة العامة للبناءات واللجان الفنية بمختلف الإدارات الجهوية للتجهيز المدون في محاضر الإجتماعات.

4. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للبناءات، الإدارات الجهوية للتجهيز

5. تاريخ توفر المؤشر: آخر السنة المالية المعنية

6. القيمة المستهدفة للمؤشر: 80 % سنة 2018 / 90 % سنة 2020

7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للبناءات.

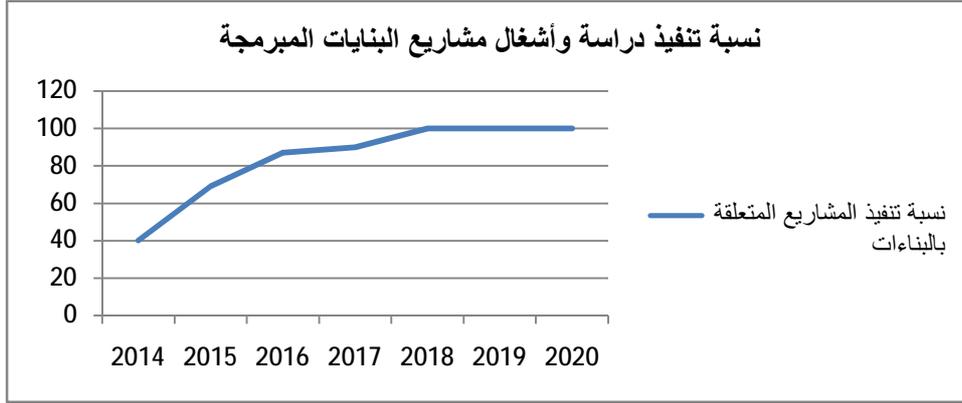
### III. قراءة في نتائج المؤشر

#### 1. سلسلة النتائج ( الإنجازات ) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م	الإنجاز			الوحدة	
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014		
90	85	80	-	-	-	-	%	نسبة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناءات المبرمجة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

## رسم بياني لتطور المؤشر



### أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إعداد روزنامة تحدد آجال مختلف مراحل دراسة وإنجاز أشغال المشاريع المبرمجة بميزانية وزارة المالية،
- إعداد برنامج الإجتماعات المزمع عقدها من طرف المصالح الجهوية للتجهيز سواء بالإدارات الجهوية للتجهيز للدراسة أو إجتماعات الحظيرة الخاصة بالأشغال،
- توفير الوثائق العقارية والإدارية الضرورية الخاصة بكل مشروع قبل برمجه بالميزانية، تقاديا لكل ما يمكن أن يعطل إنجاز المشروع،
- إعداد مراسلات تذكير وعقد إجتماعات بالنسبة للمشاريع المعطلة إلى مختلف الولاية وذلك بصفة دورية.

### تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

#### ن مجال تدخل الإدارة العامة للبناءات في المشاريع الجهوية:

تشرف الإدارة الجهوية للتجهيز على إنجاز مختلف مراحل دراسة وإنجاز المشاريع الجهوية بصفة مباشرة بإعتبارها المصلحة المختصة لدى السيد الوالي صاحب المشروع الجهوي، فهي المسؤولة على تعيين الجلسات وإجتماعات الحظيرة، أما بالنسبة للإدارة العامة للبناءات بإعتبارها ممثل عن المصلحة المستفيدة فهي تسهر على متابعة هذه المشاريع والمصادقة على مختلف مراحل الدراسات والأشغال لكن دون أن يكون لها مسؤولية الإشراف عليها وبالتالي فإن مجال تدخل الإدارة العامة للبناءات محدود خاصة بالنسبة للأجال.

## بطاقة مؤشر قيس الأداء:

### رمز المؤشر: 1.3.0.6

تسمية المؤشر: نسبة إنجاز البرنامج السنوي لتدخل الهيئة.

تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2017

### I. الخصائص العامة للمؤشر :

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين قدرة أداء هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال الرقابة والتدقيق.
3. تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في إحتساب نسبة التقارير الأولية للرقابة والتدقيق والمذكرات الصادرة عن الهيئة والموجهة إلى وزير المالية خلال السنة مقارنة بعدد المهمات الصادرة في شأنها أذون بمأمورية خلال السنة.  
وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم الأخذ بعين الإعتبار المهمات التي صدرت في شأنها أذون بمأمورية خلال السنة السابقة دون إستكمالها خلال نفس السنة.
4. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
5. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
6. التفريعات: يمكن تفريع البرنامج السنوي لتدخل الهيئة حسب التقسيم التالي:
  - حسب طبيعة المراقبة: مراقبة معمقة أو تقييم أو متابعة أو بحث...
  - حسب طبيعة الهياكل التي تم تفقدتها: مصالح تابعة لوزارة المالية أو منشآت ومؤسسات عمومية أو هياكل أخرى...

### II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

#### 1. طريقة إحتساب المؤشر:

عدد التقارير الأولية والمذكرات لمهمات التفقد الصادرة عن الهيئة والمبرمجة خلال السنة + عدد تقارير المهمات التي صدرت في شأنها أذون بمأمورية قبل غرة جانفي من نفس السنة

عدد مهمات الرقابة الصادرة في شأنها أذون بمأمورية خلال السنة + عدد المهمات التي صدرت في شأنها أذون بمأمورية قبل غرة جانفي من السنة ولم يقع إستكمالها في ذلك التاريخ

تجدر الإشارة أنه تم إعتداد تسمية "عدد مهمات الرقابة الصادرة في شأنها أذون بمأمورية خلال السنة" عوضا عن تسمية "عدد مهمات الرقابة المدرجة ضمن البرنامج السنوي" وذلك لتضمن البرنامج السنوي مهمات مبرمجة بصفة مسبقة بالأساس ومهمات غير مبرمجة يمكن لوزير المالية أن ياذن بها عند الإقتضاء.

ومن ناحية أخرى تقوم الهيئة، بطلب من السيد وزير المالية، بإنجاز مهمات محورية ومحددة في الزمن وذلك بمقتضى إذن بأمورية. وتعدّ الهيئة بخصوص هذه المهمات تقارير رسمية تكون أحيانا في شكل مذكرات. ويستوجب في هاته الحالة إحتسابها ضمن نسبة إنجاز البرنامج السنوي.

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية

3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصائيات

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحتساب عدد التقارير الأولية والمذكرات الصادرة عن الهيئة أثناء السنة مع الأخذ بعين الإعتبار المهمات التي صدرت في شأنها أدون بأمورية خلال السنة السابقة دون إستكمالها خلال نفس السنة.

5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: هيئة الرقابة العامة للمالية

6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 90%

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس هيئة الرقابة العامة للمالية

### III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
90	90	90	90	68.97	84	81,94	%	المؤشر 1.3.0.6: نسبة إنجاز البرنامج السنوي لتدخل الهيئة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت الإنجازات بالنسبة لهذا المؤشر، بعنوان سنة 2016، حوالي 69% مقابل تقديرات بـ 80% أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 86%.

وتعود أسباب تسجيل فارق بين الإنجازات والتقديرات إلى أسباب عديدة، من أبرزها:

- إضطرار الهيئة لإنجاز، خلال السنة، مهمات تفقد ويحث غير مبرمجة، وبصفة مستعجلة.
- شروع الهيئة في إنجاز مهمات تفقد معمقة دون إستكمالها خلال نفس السنة.

وستعمل الهيئة على إتمام مهمات المراقبة والتدقيق المذكورة سابقا وإعداد التقارير الخاصة بها.

من ناحية أخرى، يجدر التذكير إلى أنه تم الأخذ بعين الإعتبار عند إحتساب المؤشر للتقارير الصادرة خلال سنة 2016 بالنسبة للمهمات التي صدرت في شأنها أدون بأمورية خلال السنة السابقة لسنة 2016 وتم الشروع في تنفيذها دون إستكمالها خلال نفس السنة.

وقد بلغ عدد التقارير الصادرة بعنوان المهمات المذكورة سابقا 23 تقرير.

ومن ناحية أخرى بلغت نسبة إنجاز البرنامج السنوي بعنوان سنة 2016 (دون إحتساب المهمات التي صدرت في شأنها أذون بأمورية قبل سنة 2016) حوالي 58%.

### 3. رسم بياني لتطور المؤشر:



### 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إعداد مذكرة من قبل فريق الرقابة تحوّل نتائج التشخيص للإدارة أو الهيكل موضوع الرقابة وتتضمن أبرز المحاور المقترح أن تشملها أعمال التقفد والجدول الزمني لإنجازها وتتم المصادقة عليها من قبل وزير المالية أو رئيس الهيئة.
- تحسين دورية إجتماعات متابعة تقدم إنجاز المهمات من طرف رئيس الهيئة أو رئيس الدائرة.
- الحرص على إعداد مسودة التقرير الأولي لمهمة التقفد قبل إنتهاء أعمال الرقابة الميدانية.
- والضغط على آجال إنجاز المهمات وإعداد التقارير الخاصة بها.

### 5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- إضطرار الهيئة لإنجاز خلال السنة مهمات تقفد ويحث غير مبرمجة،
- شروع الهيئة في إنجاز مهمات تقفد وتدقيق دون إستكمالها خلال نفس السنة.

## بطاقة مؤشر قياس الأداء

رمز المؤشر: 2.3.0.6

تسمية المؤشر: نسبة إستجابة الهيئة لإنجاز مهمات تم طلبها من قبل الوزراء أو مسؤولين آخرين بالدولة خارج إطار البرنامج السنوي  
تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2017

### I. الخصائص العامة للمؤشر :

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين قدرة أداء هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال الرقابة والتدقيق.
3. تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في إحتساب نسبة الإستجابة لإجراء مهمات تفقد وتدقيق مطلوبة من قبل هيكل ومصالح الدولة وذلك من خلال إحتساب عدد التقارير الأولية لمهمات الرقابة والتدقيق المنجزة من قبل هيئة الرقابة العامة للمالية وغير المدرجة ضمن برنامج التدخل السنوي مقارنة بعدد المهمات المطلوبة من قبل هيكل ومصالح الدولة.
5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات: لا يوجد

### II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة إحتساب المؤشر:

عدد تقارير التفقد الصادرة خلال السنة  
عدد الطلبات الواردة خلال السنة

ملاحظة: لا تأخذ بعين الإعتبار عند إحتساب هذا المؤشر إلا المعطيات المتعلقة بطلبات الجهات الرسمية الواردة على الهيئة والمهمات المنجزة بناء على هذه الطلبات. ولا تأخذ بعين الإعتبار الطلبات الواردة على الهيئة والخاصة بإنجاز مهمات تدقيق حسابات المشاريع.

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصائيات
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشرات: إحتساب عدد التقارير الأولية والمذكرات الصادرة أثناء السنة
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: هيئة الرقابة العامة للمالية

6. تاريخ توفر المؤشر: سنويًا

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 45%

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس هيئة الرقابة العامة للمالية

### III. قراءة في نتائج المؤشر:

#### 1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
%45	% 45	% 45	% 45	40%	% 28,75	% 50	نسبة مائوية	المؤشر 2.3.0.6: نسبة إستجابة الهيئة لإنجاز مهمات تم طلبها من قبل الوزراء أو مسؤولين آخرين بالدولة خارج إطار البرنامج السنوي

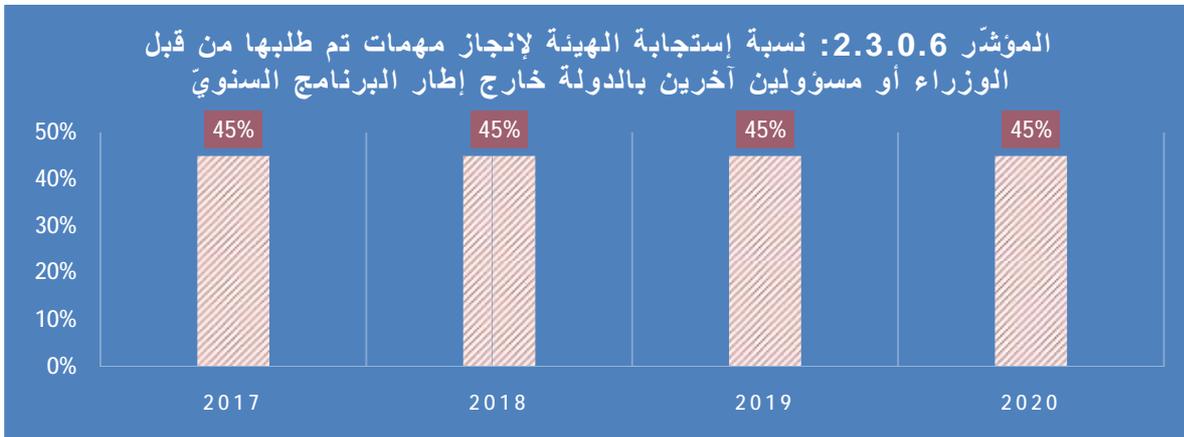
#### 2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت الإنجازات بالنسبة للمؤشر عدد 2 بعنوان سنة 2016 40% مقابل تقديرات بـ 50% أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 80%.

وقد تولت الهيئة سنة 2016 إنجاز 8 مهمات مراقبة وبحث غير مدرجة بالبرنامج السنوي، وذلك بطلب من هياكل ومصالح الدولة.

علما أنّ الهيئة لم تستجب إلى عدد من العرائض وطلبات مهمات نظرا لعدم الإختصاص ولإتشغالها في إنجاز برنامجها السنوي خاصة المتعلق بتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية.

#### 3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم مواكبة عدد المراقبين للزيادة المستمرة في حجم نشاط الهيئة خاصة بالنظر لإرتفاع عدد المشاريع الممولة بموارد خارجية والتي تتطلب حوالي 50 % من الحيز الزمني لعمل أعضاء الهيئة لإنجاز مهمات التدقيق الخاصة بها وإرسال التقارير النهائية للممولين الأجانب.

## بطاقة مؤشر قيس الأداء:

### رمز المؤشر: 3.3.0.6

تسمية المؤشر: نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بـموارد خارجية المرسله إلى الممولين الأجانب في الأجل المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات.  
تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2017

## I. الخصائص العامة للمؤشر :

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين قدرة أداء هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال الرقابة والتدقيق.
3. تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في إحتساب نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بـموارد خارجية المرسله في الأجل القانونية الواردة في إتفاقيات القروض والهبات.
4. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
5. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
6. التفريعات: لا يوجد

## II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

### 1. طريقة إحتساب المؤشر:

عدد التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع التي وقع إرسالها في الأجل التعاقدية

عدد مهمات تدقيق حسابات المشاريع الممولة بـموارد خارجية المطلوب إنجازها خلال السنة (\*)

(\*) بعد طرح عدد المشاريع التي لم يشرع في تنفيذها وبالتالي يتم تأجيل تدقيق حساباتها إلى السنة المقبلة.

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحصائيات
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: إحتساب عدد التقارير النهائية المرسله في الأجل القانونية إلى الممول الأجنبي.
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: هيئة الرقابة العامة للمالية

6. تاريخ توفر المؤشر: سنويًا

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 80%

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس هيئة الرقابة العامة للمالية

### III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

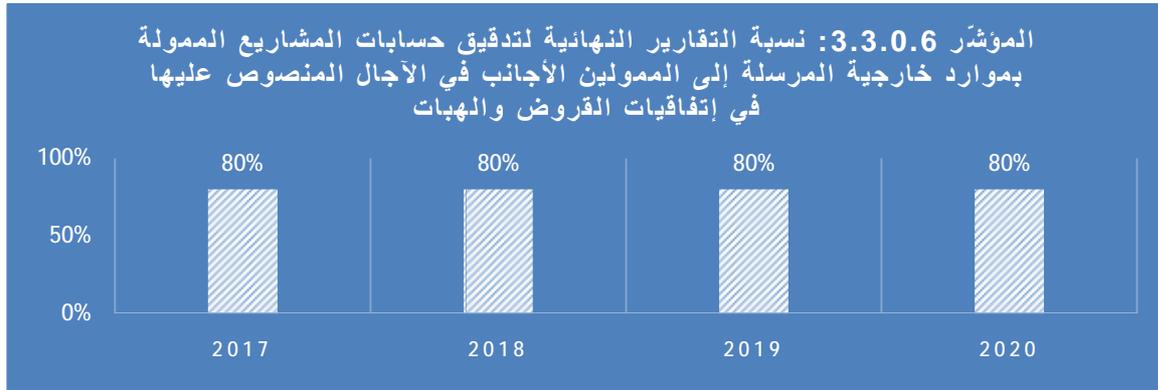
تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
%80	% 80	% 80	% 80	45,71%	% 67,5	% 60	نسبة مائوية	المؤشر 3.3.0.6: نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بـموارد خارجية المرسلّة إلى الممولين الأجانب في الآجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات

## 2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالموشر:

بلغت الإنجازات بالنسبة للموشر عدد 3 بعنوان سنة 2016 حوالي 46% مقابل تقديرات بـ 80% أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 57%

ويجدر التذكير أن عدد مهمات تدقيق حسابات المشاريع المبرمجة يبلغ 52 مشروعاً وقد تمّ التدقيق في 35 مشروعاً، ولم يتمّ إنجاز بقية المهمات نظراً لعدم القيام بسحوبات لفائدة المشاريع المعنية أو لعدم إعداد قوائم مالية من طرف الوحدات المتصرفة في المشاريع أو إرسال القوائم المالية من قبل الوحدات المشرفة على المشاريع بعد نهاية سنة 2016.

## 3. رسم بياني لتطور الموشر:



## 4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للموشر:

- مواصلة إرسال مكاتيب رسمية في شهر جانفي من كلّ سنة إلى الوزارات المشرفة على التصرف في المشاريع لدعوتها لإرسال القوائم المالية لحسابات هذه المشاريع بعنوان السنة السابقة في أجل محدّد.
- تكليف قدر الإمكان نفس الفريق الذي تولّى تدقيق حسابات المشروع بعنوان السنة المنقضية لإنجاز مهمة التدقيق بعنوان السنة الموالية وذلك ضماناً للإستمرارية والنجاحة والتحكّم في الأجل.

## 5. تحديد أهمّ النقائص المتعلقة بالموشر:

- إعداد وإرسال القوائم المالية من طرف الوحدات المشرفة على التصرف في المشاريع إلى الهيئة بصفة متأخرة، إذ تم في بعض الحالات تجاوز الأجل التعاقدية لإرسال تقارير تدقيق حسابات المشاريع.
- وجود صعوبات أثناء أعمال التدقيق الميداني، خاصة بالنسبة للمشاريع الجهوية، ناتجة خاصة عن عدم تجميع الوثائق والبيانات المحاسبية على مستوى الوحدة المركزية المكلفة بمتابعة إنجاز المشروع وإعداد القوائم المالية الخاصة به.
- طول آجال تقديم الإجابات على التقارير الأولية لنتائج التدقيق من طرف بعض المتصرفين على المشاريع المذكورة.

## بطاقة مؤشّر قيس أداء

رمز المؤشّر ( رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشّر 1.4.0.6  
تسمية المؤشّر: نسبة الإدماج المالي  
تاريخ تحيين المؤشّر: 2017/07/05

### I - الخصائص العامة للمؤشّر:

- 1 - البرنامج : القيادة والمساندة (برنامج عدد6).
- 2 - البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3 - الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تدعيم الإدماج المالي
- 4 - تعريف المؤشّر : يدلّ هذا المؤشّر على نسبة إنتفاع الفئات الإجتماعية ذات الطلبات غير الملبات أو الملبات بصفة محدودة بمنتجات وخدمات مالية تتماشى وحاجياتهم (الإدماج المالي لا يتعلق فقط بالنفاذ إلى القطاع المالي)
- 5 - نوع المؤشّر ( مؤشّر نتائج، مؤشّر منتج، مؤشّر نشاط): نتائج.
- 6 - طبيعة المؤشّر ( مؤشّر جودة، مؤشّر نجاعة، مؤشّر فاعلية): مؤشّر نجاعة.
- 7 - التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية) : لا توجد تفريعات.

### II - التفاصيل الفنية للمؤشّر:

- 1 - طريقة احتساب المؤشّر (Formule): عدد حرفاء المؤسسات المالية (مؤسسات تمويل صغير وبنوك ومؤسسات التأمين والبريد التونسي...) / عدد السكان الذي تفوق أعمارهم 18 سنة.
- 2 - وحدة المؤشّر: نسبة
- 3 - المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر عدد القروض والخدمات المالية (بنوك ومؤسسات الإيجار المالي ومؤسسات التمويل الصغير...)، عدد حسابات الإدخار، بنوك، البريد التونسي، عدد عقود التأمين، تطور عدد الحرفاء...
- 4 - طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: جمع المعطيات الواردة من قبل مختلف المتدخلين
- 5 - مصدر وطبيعة البيانات: المنظومة في طور الدراسة ويعتزم الإنطلاق في إعتماها خلال سنة 2018.
- 6 - تاريخ توفر المؤشّر: سنويا (آخر السنة).
- 7 - القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): 38 % سنة 2018.
- 8 - المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): خلية متابعة إعادة هيكلة البنوك العمومية.

### III - قراءة في نتائج المؤشر:

#### 1 - سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

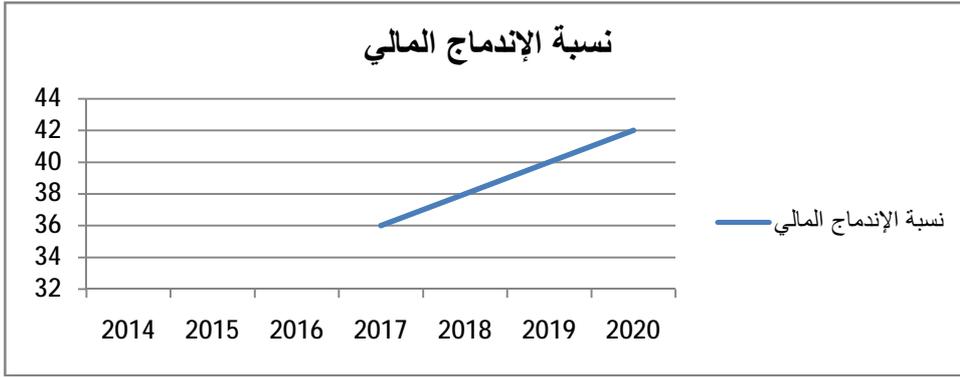
##### جدول بياني لتطور المؤشر

تقديرات			ق م	انجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	2018		2017	2016	2015		
40	40	38		36	36	-	نسبة مائوية	مؤشر 1.4.0.6: نسبة الإدماج المالي

#### 2 - تحليل النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تم إعداد هذا المؤشر بمناسبة المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2018.

#### 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



#### 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- وضع إستراتيجية وطنية لدعم الإدماج المالي موفى سنة 2017 تضم بالخصوص 6 محاور (التأمين الصغير والتمويل الرقمي والإقتصاد الإجتماعي والتضامني وإعادة التمويل والتقيف المالي والقيس الإجتماعي والإقتصادي...)

- مثال: وضع إطار قانون مناسب لدعم الإدماج المالي في تونس

#### 5 - تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر: -

يتم فيها تحديد النقائص المتعلقة بالمؤشر في حد ذاته (عدم أخذه بعين الإعتبار لخدمة مالية معينة على سبيل المثال)

## بطاقة مؤشّر قيس أداء

رمز المؤشّر (رقم البرنامج، رقم البرنامج الفرعي، رقم الهدف، رقم المؤشّر): مؤشّر 1.5.0.6  
تسمية المؤشّر: التقدم في إنجاز الإلتزامات التعاقدية الواردة بعقود البرامج  
تاريخ تحيين المؤشّر: 2017/07/05

### I - الخصائص العامة للمؤشّر:

- 1 - البرنامج : القيادة والمساندة (برنامج عدد6).
- 2 - البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشّر: لا شيء.
- 3 - الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تدعيم نجاعة البنوك العمومية (البنك الوطني الفلاحي و بنك الإسكان والشركة التونسية للبنك).
- 4 - تعريف المؤشّر: يهدف إلى التثبيت في تحقيق الإلتزامات التي تعهد بها المتصرفون ممثلي المساهمين العموميين والإدارة العامة للبنوك.
- 5 - نوع المؤشّر (مؤشّر نتائج، مؤشّر منتج، مؤشّر نشاط): نتائج.
- 6 - طبيعة المؤشّر (مؤشّر جودة، مؤشّر نجاعة، مؤشّر فاعلية): مؤشّر نجاعة.
- 7 - التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية) : لا توجد تفريعات.

### II - التفاصيل الفنية للمؤشّر:

1 - طريقة احتساب المؤشّر (Formule): معدل نسبة إنجاز المؤشرات الواردة بعقود البرامج. علما وأنه إذا لم تبلغ نسبة إنجاز مؤشّر عن 60 % تعتبر قيمتها 0 %.

التقدم في إنجاز الإلتزامات التعاقدية الواردة بعقود البرامج = إنجازات مختلف مؤشرات عقود البرامج  
تقديرات مختلف مؤشرات عقود البرامج

- 2 - وحدة المؤشّر: نسبة مائوية
- 3 - المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: مخطط أعمال، تقارير متابعة إنجاز عقد البرنامج
- 4 - طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: التقارير الصادرة عن البنوك
- 5 - مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: الإدارات العامة للبنوك
- 6 - تاريخ توفر المؤشّر: الثلاثية الأولى للسنة التي تلي السنة المستهدفة
- 7 - القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): تقييم مدى تقدم إنجاز الإلتزامات الموضوع على كاهل المتصرفين والإدارة العامة للبنك
- 8 - المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج (الهيكل المسؤول عن جمع البيانات): مدير خلية متابعة إعادة هيكلة البنوك العمومية.

### III - قراءة في نتائج المؤشر:

#### 1 - سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

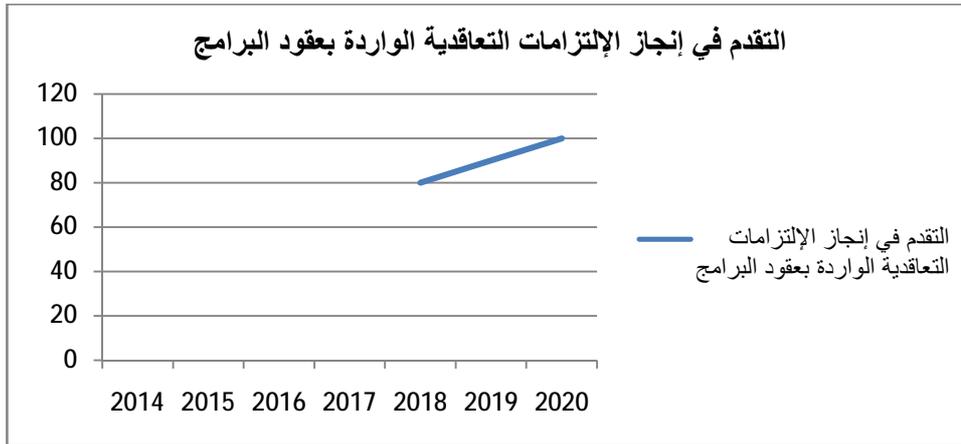
جدول بياني لتطور المؤشر

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
100	90	80	-	-	-	-	مؤشر 1.4.0.6: التقدم في إنجاز الإلتزامات التعاقدية الواردة بعقود البرامج	

#### 2 - تحليل النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تم إعداد هذا المؤشر بمناسبة المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2018.

#### 3 - رسم بياني لتطور المؤشر:



#### 4 - أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- متابعة تقدم إنجاز عقد البرنامج كل ثلاثة أشهر، تحيين المعطيات الواردة بمخطط الأعمال

#### 5 - تحديد أهم النقاط (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

- التأخير في مد الإدارة بالوثائق والتقارير التي تدخل في تقييم مدى تقدم إنجاز الإلتزامات.

الملاحق

## جدول مقارنة بين أهداف ومؤشرات برنامج الديوانة قبل وبعد عملية التقييم الذاتي

بعد عملية التقييم الذاتي		قبل عملية التقييم الذاتي		برنامج الديوانة
المؤشرات	الأهداف	المؤشرات	الأهداف	
المؤشر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع	الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع	المؤشر 1.1.0.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع	الهدف 1.0.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني	
المؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الإقتصاديين المعتمدين		المؤشر 2.1.0.1: عدد المتعاملين الإقتصاديين المعتمدين		
المؤشر 3.1.0.1: نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني		المؤشر 3.1.0.1: نسبة لامادية الإجراءات الديوانية		
المؤشر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الواب		المؤشر 4.1.0.1: عدد الخدمات على موقع الواب		
المؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحد من الغش التجاري	الهدف 2.0.1: مكافحة الغش التجاري والتهرب وتحسين المراقبة	المؤشر 1.2.0.1: عدد المحاضر للحد من الغش التجاري	الهدف 2.0.1: مكافحة الغش التجاري والتهرب	
المؤشر 2.2.0.1: عدد المحاضر للحد من التهريب		المؤشر 2.2.0.1: عدد المحاضر للحد من التهريب		
المؤشر 3.2.0.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة		المؤشر 3.2.0.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة		
المؤشر 1.3.0.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني	الهدف 3.0.1: تحسين التصرف في المحجوز	المؤشر 1.3.0.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني	الهدف 3.0.1: تحسين التصرف في المحجوز	
المؤشر 2.3.0.1: عدد الإحالات		المؤشر 2.3.0.1: عدد الإحالات		
المؤشر 3.3.0.1: عدد محاضر الإتلاف		المؤشر 3.3.0.1: عدد محاضر الإتلاف		
المؤشر 1.4.0.1: نسبة إستخلاص الديون المثقلة الممكن إستخلاصها	الهدف 4.0.1: تحسين نسبة إستخلاص الديون	المؤشر 1.4.0.1: نسبة إستخلاص الديون المثقلة الممكن إستخلاصها	الهدف 4.0.1: تحسين نسبة إستخلاص الديون	
المؤشر 2.4.0.1: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها		المؤشر 2.4.0.1: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها		

## جدول مقارنة بين أهداف ومؤشرات برنامج الجباية قبل وبعد عملية التقييم الذاتي

بعد عملية التقييم الذاتي		قبل عملية التقييم الذاتي	
المؤشرات	الأهداف	المؤشرات	الأهداف
المؤشر 1.1.0.2: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد	هدف 1.0.2: تحسين مستوى جودة إساءة الخدمات	المؤشر 1.1.0.2: نسبة الأجوبة المؤجلة من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد على مطالب إرشادات المواطنين	الهدف 1.0.2: تحسين مستوى جودة إساءة الخدمات
المؤشر 2.1.0.2: معدّل آجال الردّ على عرائض المطالبين بالأداء		المؤشر 2.1.0.2: معدل آجال الرد على عرائض المطالبين بالأداء	
المؤشر 3.1.0.2: عدد الخدمات الإدارية المشمولة بالتطبيق الإعلامية للتصرف في الشهادد الجبائية		المؤشر 3.1.0.2: نسبة الرد على مطالب إرجاع الأداء على القيمة المضافة في الآجال	
المؤشر 1.2.0.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة	الهدف 2.0.2: الحد من ظاهرة التعرّب الجبائي	المؤشر 1.2.0.2: عدد نقاط تراجع نسب الإغفالات بعد تدخل مصالح المراقبة	الهدف 2.0.2: الحد من ظاهرة التعرّب الجبائي
المؤشر 2.2.0.2: تطوّر عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائية		المؤشر 2.2.0.2: معدل آجال الرد على عرائض المطالبين بالأداء	
المؤشر 3.2.0.2: تطوّر عدد عمليات المراجعة الجبائية		المؤشر 3.2.0.2: نسبة الرد على مطالب إرجاع الأداء على القيمة المضافة في الآجال	
المؤشر 1.3.0.3: مردود المراقبة الجبائية	الهدف 3.0.2: رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة	المؤشر 1.3.0.3: مردود المراقبة الجبائية	الهدف 3.0.2: رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة
المؤشر 2.3.0.2: نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح		المؤشر 2.3.0.2: نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح	
المؤشر 3.3.0.2: موسم سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية		المؤشر 3.3.0.2: نسبة المصادقة على مستوى المحاكم الابتدائية على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري	

**جدول مقارنة بين أهداف ومؤشرات برنامج المحاسبة العمومية  
قبل وبعد عملية التقييم الذاتي**

بعد عملية التقييم الذاتي		قبل عملية التقييم الذاتي		برنامج المحاسبة العمومية
المؤشرات	الأهداف	المؤشرات	الأهداف	
المؤشر 1.1.0.3: نسبة تحقيق الموارد الجبائية مقارنة بالتقديرات	الهدف 1.0.3: ضمان توفير الموارد المكافئة بها الادارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص	المؤشر 1.1.0.3: نسبة تطور المبالغ الجبائية المستخلصة (نظام داخلي)	الهدف 1.0.3: تحسين إستخلاص الديون العمومية	
المؤشر 2.1.0.3: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات		المؤشر 2.1.0.3: نسبة إستخلاص الديون الجبائية المتقلبة		
		المؤشر 3.1.0.3: نسبة تطور إستخلاص الديون الجبائية المتقلبة		
		المؤشر 4.1.0.3: نسبة إستخلاص الديون غير الجبائية المتقلبة		
		المؤشر 5.1.0.3: نسبة تطور إستخلاص الديون غير الجبائية المتقلبة		
		المؤشر 6.1.0.3: نسبة تحقيق موارد الجماعات المحلية		

<p>المؤشر 1.2.0.3: معدل آجال تأدية النفقات العمومية لدى المحاسبين العموميين</p>	<p>الهدف 2.0.3: سرعة تأدية النفقات العمومية</p>	<p>المؤشر 1.2.0.3: نسبة إحترام الآجال القانونية للتأشير على النفقات العمومية من قبل المحاسب</p>	<p>الهدف 2.0.3: تحسين تأدية نفقات الدولة</p>	
<p>المؤشر 1.3.0.3: نسبة حسابات المراكز المحاسبية المطابقة</p>	<p>الهدف 3.0.3: تحسين مطابقة حسابات المراكز المحاسبية</p>	<p>المؤشر 1.3.0.3: نسبة الحسابات المرفوضة (التي لم تحض بالمصادقة) المؤشر 2.3.0.3: آجل التجميع الشهري للحسابات المؤشر 3.3.0.3: آجل تقديم الحساب العام للإدارة المالية إلى دائرة المحاسبات</p>	<p>الهدف 3.0.3: مسك محاسبة موثوق بها ومقدمة في الآجال</p>	
<p>المؤشر 1.4.0.3: معدل مدة الإنتظار بالقباضات المالية</p>	<p>الهدف 4.0.3: تحسين جودة الخدمات</p>	<p>المؤشر 1.4.0.3: عدد القباضات المالية المجهزة بمطرفيات الدفع الإلكتروني المؤشر 2.4.0.3: معدل آجال تسوية فصول الصكوك المقدمة للخلص</p>	<p>الهدف 4.0.3: ضمان حسن التصرف في الخزينة والقيم</p>	
		<p>المؤشر 1.5.0.3: عدد المصالح التي تطبق مرجعية في الجودة المؤشر 2.5.0.3: تطور عدد المنخرطين في منظومة التصريح عن بعد والدفع بالقباضات المالية المؤشر 3.5.0.3: تطور عدد المكالمات الواردة على مركز النداء والتصرف في الخطايا المرورية والخطايا والعقوبات المالية</p>	<p>الهدف 5.0.3: تحسين جودة الخدمات</p>	

جدول مقارنة بين أهداف ومؤشرات برنامج مصالح الميزانية  
قبل وبعد عملية التقييم الذاتي

بعد عملية التقييم الذاتي		قبل عملية التقييم الذاتي		برنامج مصالح الميزانية
المؤشرات	الأهداف	المؤشرات	الأهداف	
المؤشر 1.1.0.4: الفارق بين التقديرات والإنجازات في الموارد الجبائية	الهدف 1.0.4: تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة	المؤشر 1.1.0.4: الفارق بين التقديرات والإنجازات في الموارد الجبائية	الهدف 1.0.4: تطوير جودة تقديرات موارد الدولة	
المؤشر 2.1.0.4: الفارق بين التقديرات والإنجازات بالنسبة لنفقات الإستثمارات		المؤشر 2.1.0.4: الفارق بين التقديرات والإنجازات في الموارد الديوانية		
المؤشر 1.2.0.4: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها	الهدف 2.0.4: تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد	المؤشر 1.2.0.4: الفارق بين التقديرات والإنجازات بالنسبة لنفقات التصرف	الهدف 2.0.4: تطوير جودة تقديرات نفقات الدولة	
المؤشر 2.2.0.4: نسبة تقدم إعداد التويب النهائي للنفقات		المؤشر 2.2.0.4: الفارق بين التقديرات والإنجازات بالنسبة لنفقات التنمية		
		المؤشر 3.2.0.4: الفارق بين التقديرات والإنجازات بالنسبة لنفقات التنمية المحمولة على القروض الخارجية الموظفة		

المؤشر 1.3.0.4: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية	الهدف 3.0.4 : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية	المؤشر 1.3.0.4: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية	الهدف 3.0.4 : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية	
المؤشر 2.3.0.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة		المؤشر 2.3.0.4: دورية صدور التقرير السداسي الخاص بميزانية الدولة		
		المؤشر 1.4.0.4: العدد الجملي للبرامج المحددة بأمر	الهدف 4.0.4 : تدعيم تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف	
		المؤشر 2.4.0.4: عدد الأهداف المصادق عليها من طرف لجان المتابعة والتقييم بالوزارات		
		المؤشر 3.4.0.4: عدد المؤشرات المصادق عليها من طرف لجان المتابعة والتقييم بالوزارات		
		المؤشر 4.4.0.4: عدد الأدلة ووثائق العمل المنشورة		

جدول مقارنة بين أهداف ومؤشرات برنامج الدين العمومي  
قبل وبعد عملية التقييم الذاتي

بعد عملية التقييم الذاتي		قبل عملية التقييم الذاتي		برنامج الدين العمومي
المؤشرات	الأهداف	المؤشرات	الأهداف	
المؤشر 1.1.0.5: معدل تكلفة الدين العمومي	1.0.5 الهدف: تحسين التصرف في كافة الدين العمومي والتحكم في مخاطره	المؤشر 1.1.0.5: معدل تكلفة الدين العمومي	الهدف 1.0.5: التحكم في تكلفة الدين العمومي	
المؤشر 2.1.0.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي		المؤشر 1.2.0.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي	الهدف 2.0.5: تخمين المتعلقة بالدين المخاطر	
المؤشر 3.1.0.5: معدل مدة سداد الدين العمومي		المؤشر 2.2.0.5: مناب الدين الخارجي بنسب فائدة متغيرة		
المؤشر 4.1.0.5: مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة		المؤشر 3.2.0.5: معدل مدة سداد الدين العمومي		
المؤشر 1.2.0.5: عدد المناقصات في السنة	الهدف 2.0.5: تطوير السوق المحلية لسنات الدولة	المؤشر 1.3.0.5: عدد المناقصات في السنة	الهدف 3.0.5: تطوير السوق المحلية لسنات الدولة	
المؤشر 2.2.0.5: حجم التداول في السوق الثانوية		المؤشر 2.3.0.5: حجم التداول في السوق الثانوية		
		المؤشر 3.3.0.5: عدد النقاط على منحنى نسب الفائدة		

**جدول مقارنة بين أهداف ومؤشرات برنامج القيادة والمساندة  
قبل وبعد عملية التقييم الذاتي**

بعد عملية التقييم الذاتي		قبل عملية التقييم الذاتي		برنامج القيادة والمساندة
المؤشرات	الأهداف	المؤشرات	الأهداف	
المؤشر 1.1.0.6: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للإنتداب في الآجال	الهدف 1.0.6: تحسين التصرف في الموارد البشرية	المؤشر 1.1.0.6: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للإنتداب في الآجال	الهدف 1.0.6: تحسين التصرف في الموارد البشرية	
المؤشر 2.1.0.6: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال		المؤشر 2.1.0.6: نسبة إنجاز الخطط المخصصة للترقية في الآجال		
المؤشر 3.1.0.6: نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية		المؤشر 3.1.0.6: نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية		
المؤشر 1.2.0.6: آجال فتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات	الهدف 2.0.6: تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية	المؤشر 1.2.0.6: آجال فتح والتصرف في الإعتمادات	الهدف 2.0.6: تحسين التصرف في ميزانية وزارة المالية	
المؤشر 2.2.0.6: آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية		المؤشر 2.2.0.6: آجال تنفيذ الشراءات العمومية		
المؤشر 3.2.0.6: نسبة الإستجابة لطلبات تزود لوازم الهياكل المركزية		المؤشر 3.2.0.6: نسبة الإستجابة لطلبات الهياكل المركزية للتزود باللوازم		

المؤشر 4.2.0.6: نسبة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناء المبرمجة		المؤشر 4.2.0.6: نسبة تنفيذ مشاريع البناء ذات الصبغة الوزارية		
<p>المؤشر 1.3.0.6: نسبة إنجاز البرنامج السنوي لتدخل الهيئة</p> <p>المؤشر 2.3.0.6: نسبة إستجابة الهيئة لإنجاز مهمات تم طلبها من قبل الوزراء أو مسؤولين آخرين بالدولة خارج إطار البرنامج السنوي</p> <p>المؤشر 3.3.0.6: نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بمراد خارجية المرسله إلى الممولين الأجانب في الأجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات</p>	الهدف 3.0.6: تحسين قدرة أداء هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال الرقابة والتدقيق	<p>المؤشر 1.3.0.6: نسبة إنجاز البرنامج السنوي لتدخل الهيئة</p> <p>المؤشر 2.3.0.6: نسبة إستجابة الهيئة لإنجاز مهمات تم طلبها من قبل الوزراء أو مسؤولين آخرين بالدولة خارج إطار البرنامج السنوي</p> <p>المؤشر 3.3.0.6: نسبة التقارير النهائية لتدقيق حسابات المشاريع الممولة بمراد خارجية المرسله إلى الممولين الأجانب في الأجال المنصوص عليها في إتفاقيات القروض والهبات</p>	الهدف 3.0.6: تحسين قدرة أداء هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال الرقابة والتدقيق	
المؤشر 1.4.0.6: نسبة الإندماج المالي		الهدف 4.0.6: تدعيم الإندماج المالي		هدف جديد
المؤشر 1.5.0.6: التقدم في إنجاز الإلتزامات التعاقدية الواردة بعقود البرامج		الهدف 5.0.6: تدعيم نجاعة أداء البنوك العمومية		هدف جديد